جامعة غرداية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قسم العلوم الإنسانية

شعبة: التاريخ

التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر (1962 - 1989م)

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في: التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة :

– ربحة مقدم

إشراف الأستاذ:

– أ. بكـــار دهمة

الأستاذ المساعد

– أ. موسى تريعة

السنة الجامعية:1437-1438هـ/2016-2017م

شكر وتقدير

يا رب نحمدك لأنك كنت المستجيب لدعائنا بان نصل لما وصلنا إليه نشكرك لأنك زرعت فينا الصبر عند الشدائد وجعلت لنا من كل ضيق مخرجا خلال مشواري الدراسي فألف حمد وألف شكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بالشكر إلى استاذي المشرف إلى رفيق الطلبة الدائم كنز التاريخ وبحر المعرفة الذي لا ينفذ والدي الثاني ومرشدي دهمة بكار وإلى استاذي المساعد تريعة اللذين امداني بيد العون لإنجاز هذا العمل وتبنيهما وتتبعهما له، منذ بدايته إلى أن استوى فلهما مني خالص التقدير والإحترام، وإلى لجنة المناقشة كل بإسمه والذين قبلوا مناقشة موضوع مذكرتي والذي سيزيدها إثراءا وعلمية.

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة قسم العلوم الإنسانية الذين لم يبخلوا علينا بالنصح والإرشاد واخص بالذكر الأستاذة محمة عائشة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم ومد يد العون ولو بكلمة طيبة في هذه المذكرة.

ربحة

الإهداء

إلى من نشأت في كنفها الدافئ الحنون امي حفظها الله، وإلى النور الذي ينير لي درب النجاح أبي حفظه الله وأطال في عمرهما .

إلى من يقاسمان حضن والديا إخوتي حفظهما الله وأعانهما على شق مشوار الحياة وجعل القرآن والإيمان سترهما والأخلاق نور لدربهما محمد، فاطمة، جمال، لخضر، دليلة وزوجها عبد الله، مصطفى، فوزية، كريمة، حسين، صليحة، كما لا انسى زوجة اخي، وإلى الغالي وكنكوت البيت عبد الحق

إلى جدتي وجدتي وجدي طال الله في عمرهما ، إل أعمامي وزوجاتهم، إلى اغلى عمات حياتي من الكبيرة إلى الصغيرة وإلى كل أولاد وبنات عماتي، إلى أخوالي كل واحد باسمه زوجاتهم وأولادهم وإلى خالتي رقية حفظها الله، وإلى كل عائلة مقدم وشحم وصيتي وبوصبع.

إلى من قاسمني الأفراح والأحزان وكانوا لي نعم الإخوة: حليمة، جهاد، زهية، حليمة، مباركة، خيرة، سهام، حنان، نورة، خدوجة، بشيرة، نعيمة، مغنية، زينب، فضيلة، نوال، نورة، خيرة، نعيمة ، شريفة وإلى اغلى انسانة آمنة أولاد سيدي عمر التي كانت السند الكبير لي في عملي كما لا أنسى الصديق عمار عياشي.

إلى جوهرة الوجود ومفتاح القيود الغالية على القلب رفيقتي في الدرب رزيقة .

وإلى محرر المذكرة ياسين وسعيد حفظهما الله

وإلى كل طلبة السنة ثانية ماستر تاريخ حديث ومعاصر.

ربـــــحة

قائمة المختصرات:

الاختصار	شرحه
إش	إشراف
ج	الجزء
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تق	تقديم
د.ت	دون تاريخ
د.ط	دون طبعة
ص	الصفحة
ط	الطبعة
م	الميلادي
ع	العدد
مج	المجلد
هـ	الهجري

مقدمة

يعد موضوع البحث في خبايا التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر من 1962 إلى 1989م من المواضيع الهامة التي أسالت الكثير من الحبر في التاريخ المعاصر، خصوصا وأن الدولة الجزائرية دخلت في هذه الفترة مرحلة إعادة بناء دولة مستقرة مواكبة لتطورات العصر، وقد تغيرت أساليب البناء والتطوير بتغير السلطة الحاكمة، وكذلك بتغير النظام السياسي من مبدأ الحزب الواحد في إطار النظام الاشتراكي إلى مبدأ التعددية في إطار النظام الرأسمالي، هذا التغير الذي مس الجانب السياسي أثر بدوره على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي بشكل كبير، فكثيرا ما كانت تتخذ قرارات جديدة بخصوص إعادة بناء الاقتصاد وتطوير المجتمع الجزائري بتغير السلطة الحاكمة، وفي ظل هذه التطورات التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة زاد اهتمام الدولة برسم خطط دقيقة ووضع مخططات بناء وتطوير كفيلة بنهوض الدولة الجزائرية المستقلة.

أهمية الموضوع العلمية:

تكمن أهمية دراسة موضوع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962م الى 1989م في كونه يبرز أهم التغيرات وخطط البناء التي انتهجتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال في إطار إعادة هيكلة البنى التحتية للدولة، وكذا تأثير التطور السياسي على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

دوافع اختيار الموضوع:

ولعل من الأسباب الرئيسية التي دفتني إلى التمسك بمواصلة البحث في هذا الموضوع أذكر منها:

أ ـ الذاتية:

ـ الرغبة في معرفة الوضع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال تلك الفترة، ومحاولة الكشف عن الجانب المهم الذي قامت به الجزائر في إطار حركتها النهضوية، وإبراز مدى تأثير تلك التطورات على الدولة بشكل عام.

ب ـ الموضوعية:

ـ ترجع أهمية الموضوع لكونه يمثل تركيز فترة تاريخية هامة في تاريخ الجزائر المعاصرة حيث تحولت الجزائر من مستعمرة إلى جمهورية ويعكس ذلك مدى قدرة الحكم السياسي في التصدي للوضع الاقتصادي الاجتماعي.

ـ ندرة الدراسات التي تناولت موضوع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال هذه الفترة.

ـ محاولة كشف الغموض حول هذا الموضوع الذي لم يحظى بكثير من الدراسة والاهتمام خصوصا وأنه موضوع هام مازال محل جدال ونقاش إلى غاية يومنا هذا.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الدولة الجزائرية المستقلة، وكشف مدى تطبيقها على أرض الواقع، مع إبراز الدور الذي قدمته الدولة للشعب الجزائري في كل المجالات من أجل تطويره، وكيفية القضاء على مخلفات الاستعمار الفرنسي.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

عنوان الدراسة هو التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر من 1962م إلى 1989م.

يتحدد الإطار الزماني لهذه الدراسة من 1962م إلى غاية 1989م.

أما الإطار المكاني فيتحدد في دولة الجزائر، هذه المنطقة التي شهدت تطورا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا كبيرا خلال هذه الفترة.

حدود البحث:

يتضمن عنوان البحث أربع مصطلحات في حجم المفاهيم من حيث عمقها التاريخي و حمولتها السياسية و الفكرية:

تطور الدولة الجزائرية المستقلة والتي تشكل موضوع البحث والدراسة في جميع المجالات، وتمثل الجزائر فضاء الدراسة والبحث، والتي تحدد جغرافيا بالدولة المحصورة بالحدود التالية:يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا ومالي ومن الجنوب النيجر ومالي.

التطور السياسي والذي يعتبر أهم جانب مسته تغيرات ما بعد الاستقلال خصوصا وأنه تعرض لتطور النظام السياسي من مبدأ الحزب الواحد في ظل النظام الاشتراكي إلى مبدأ التعددية الحزبية في إطار النظام الشبه الرأسمالي.

التطور الاقتصادي والذي شهد عددا من الإنجازات تمثلت في مجموعة من المخططات التطويرية التي جاءت في إطار النهوض بالاقتصاد الجزائري والخروج به من دوامة التدهور واللااستقرار التي عاشها قبيل الاستقلال.

التطور الاجتماعي وجاء في إطار إعادة رسكلة المجتمع الجزائري وذلك من خلال تحسين الأوضاع المعيشية (السكن، التعليم، الصحة، التوظيف.....) ومنح الشعب الجزائري فرص العيش في أحسن الظروف مع محاولة مواكبة العصر.

إشكالية الدراسة:

من خلال دراسة موضوع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي قبيل وبعد الاستقلال يتركز محور البحث في السؤال التالي: ماهي التطورات والتغيرات التي شهدتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962م إلى 1989م؟ وإلى أي مدى استطاعت الجزائر التخلص من الموروث الاستعماري وتحقيق

التنمية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟ وما هي أبرز نتائج هذا التطور على الدولة الجزائرية؟

المنهج المتبع في الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، ومن أجل التوصل إلى الحقائق التاريخية تطلب منا الأمر وصف وتقرير المعطيات التاريخية،وتحليل الوقائع ومناقشتها، وقاربة أحيانا بين المواقف، وعليه اعتمدت أساسا المنهج التاريخي الوصفي في استعراض وتقصي الأحداث والتطورات التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة، وسلكت الأسلوب التحليلي النقدي في دراسة ومناقشة الأحداث وعرض بعض المواقف، واستنتاج مجموعة من الأهداف التي رسمتها السياسة الجزائرية.

استخدمت كذلك المنهج المقارن في المقاربة بين إحصائيات الجانب الاجتماعي (الأمية، التعليم، البطالة، الفقر، نسبة السكان ....) خلال الفترة التي سبقت الاستقلال والفترة الممتدة من 1962م إلى 1989م.

الدراسات السابقة:

توجد بعض الدراسات التي تناولت موضوع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر، إلا أن هذه الدراسات انحصرت في الغالب على فترة معنية أو جانب واحد، ونذكر منها:

مذكرة ماستر لسارة بن دحمان، بعنوان واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي فيما بين (1962 ـ 1978م)، واعتمدت عليها في دراسة الفترة التي سبقت الاستقلال فتطرقت إلى الجانب الاجتماعي في تلك الفترة معتمدة على بعض معطيات هذه المذكرة، التي ركزت فيها على ذكر إحصائيات الصحة والسكان والتعليم، كما استفدت منها في فترة ما بعد الاستقلال مستعينة بها على دراسة فترتي الرئيس أحمد بن بلة والرئيس هواري بومدين.

كما اعتمدت على مذكرة ماستر بعنوان الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين (1965 ـ 1978م)، لصاحبها منهل سعدي واستفدت منها في بعض النقاط الأساسية المتمثلة في أهم انجازات الدولة الجزائرية السياسية والاقتصادية خلال هذه الفترة، وإسهامات الرئيس هواري بومدين في تغيير الوضع سواء في الداخل أو الخارج، ومن بينها ظهور الثورة الصناعة والزراعية بالإضافة إلى بناء علاقات خارجية، وكذلك مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان

تنظيم وتطور التجارة الخارجية(حالة الجزائر)، لصاحبها عبد الرشيد بن ذيب، والتي تناولت جانب التجارة في الجزائر، وقد اعتمدت عليها في ذكر وضع التجارة الجزائرية في تلك الفترة.

إضافة إلى مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس لأحمد قحمص وآخرون بعنوان التطور السياسي للجزائر بعد الاستقلال (1962 ـ 1967م)، اعتمدت عليها في بعض النقاط التي تخص التطور السياسي للجزائر بعد الاستقلال مباشرة فاستفدت منها في ذكر الأوضاع السياسية بعد الاستقلال والفترة التي سبقته.

الخطة المعتمد في الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة، وفصل تمهيدي، وثلاث فصول، وخاتمة.

خصصت الفصل التمهيدي للحديث عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر قبيل الاستقلال وقسمته إلى ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول تناولت الظروف السياسية بداية من توقيع اتفاقيات ايفيان إضافة إلى الصراعات المستمرة حول السلطة، كما تطرقت فيه إلى انتخاب أول مجلس تأسيسي، أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه الوضع الاقتصادي المتمثل في الصناعة والزراعة والتجارة، بينما تناولت في المبحث الثالث الأوضاع الاجتماعية وركزت على دراسة حالة السكان والأوضاع المعيشية والجانب التعليمي والصحي.

أما الفصل الأول فقد جاء بعنوان التطور السياسي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962م إلى 1989م تحدثت فيه عن تطور الوضع السياسي في فترة رئاسة أحمد بن بلة (1962 ـ 1965م) التي تجسد خلالها مبدأ الحزب الواحد في إطار النظام الاشتراكي، ثم تطرقت إلى تطور الوضع السياسي خلال فترة رئاسة هواري بومدين بعد حركة الانقلاب 19 جوان 1965م وإعلانه مبدأ القيادة الجماعية مع استمراره في تبني النظام الاشتراكي، كما تحدثت عن تطور الوضع السياسي في

فترة رئاسة الشاذلي بن جديد الذي قام بالانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وفتح المجال نحو التعددية الحزبية.

بينما خصصت الفصل الثاني للتطور الاقتصادي للجزائر من 1962م إل 1989م، فتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولت فيه الصناعة خلال هذه الفترة بالإضافة إلى المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية المستقلة لإعادة النهوض باقتصادها، وذلك من خلال مجموعة من المخططات والاستثمارات، أما المبحث الثاني فتناولت فيه موضوع الزراعة خلال هذه الفترة وكيفية تطبيق نظام لجان التسيير الذاتي 1962م مبرزة المخططات التي جاءت في إطار استصلاح الأراضي الزراعية، وخصصت المبحث الثالث لدراسة التجارة في تلك الفترة والتي عرفت مباشرة بعد الاستقلال إعفاءا كاملا من الإجراءات النقدية، وإقامة علاقات اشتراكية خاصة مع الاتحاد السوفياتي، وحتى الدول الرأسمالية (المجموعة الأوروبية).

أما بالنسبة للفصل الثالث سلطت فيه الضوء على التطور الاجتماعي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962م إلى 1989م والذي تمثل في ثلاث مباحث تطرقت في المبحث الأول لدراسة حالة السكان في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962م إلى 1989م، وخصصت المبحث الثاني لدراسة حالة الصحة في الجزائر من 1962م إلى 1989م، أما المبحث الثالث فقد ركزت فيه على دراسة التعليم في الجزائر بمختلف أنواعه.

وفي الأخير ختمت دراستي بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات المتوصل إليها في هذه الدراسة، ثم أتبعتها بمجموعة من الملاحق المتنوعة التي تخدم الموضوع، إضافة إلى قائمة المصادر والمراجع وقائمة الفهارس.

التعريف بالمصادر والمراجع:

تنوعت المادة العلمية المعتمدة في البحث بين المصادر والمراجع وتنوعت أشكالها، فاعتمدت في بحثي أساسا على المذكرات الشخصية منها:

ـ دستور1963م و1976م و1989م وقد استفدت منهم في تقديم صورة واضحة عن النظام السياسي الجزائري لكل فترة رئيس وقد اعتمدت عليهم في كل الفصول باستثناء فصل تمهيدي.

ـ مذكرات أحمد بن بلة لأحمد بن بلة،وقد تحصلت على هذا الكتاب بشكل نسخة الكترونية،ويعتبر من أهم المصادر التي تناولت فترة غداة الاستقلال والمشاكل الأولى التي واجهتها الدولة الجزائرية المستقلة، وقد حمل في طياته حقيقة الأوضاع السياسية لفترة رئاسة أحمد بن بلة وقد اعتمدت عليه في الغالب في الفصل الأول من هذه الدراسة.

ـ مذكرات الشاذلي بن جديد لشاذلي بن جديد، التي اعتمدت عليها لكونها تتضمن معلومات هامة تخدمة هذه الدراسة حيث ذكر فيها حركات المعارضة لشخصية الرئيس بومدين ومحاولة الانقلاب التي قادها العقيد الطاهر الزبيري، ومعارضة قايد أحمد أي نهاية حكومة بومدين بالإضافة إلى بدايات

حكم الرئيس الشاذلي بن جديد وقد استفدت منه في تقديم صورة واضحة عن النظام السياسي في تلك الفترة الذي قمت بدارسته في الفصل الأول.

أما المراجع العربية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة أذكر منها:

ـ كتاب الحكومة الجزائرية 1962م ـ 2006م لعبد القادر بولسان اعتمدت عليه لأنه يتحدث عن الحكومات الدولة الجزائرية التي تخص موضوعي من 1962م إلى 1989م وهي محل دراستي خاصة الجانب السياسي منها، والذي اعتمدت عليه بالدرجة الأولى في الفصل الأول.

ـ كتاب النظام السياسي للجزائر لسيعد بو الشعير بجزأيه واعتمدت عليه كونه يقدم دراسة تحليلية لطبيعية نظام الحكم في ضوء الدساتير 1962م و1976م و1989م الذي فصل كل التفصيل في الجانب السياسي لفترات الحكم آنذاك، وقد استفدت منه في الفصل الأول والأخير.

ـ كتاب تاريخ الجزائر المعاصر 1830م ـ 1989م الجزء الثاني لصاحبه بشير ملاح والذي تناول نقاط مهمة وبارزة من تاريخ الجزائر خلال هذه الفترة بكل بساطة ودقة مع نوع من الإيجاز، كما شمل كل المجالات البحث سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وقد استفدت منه في كل فصول.

ـ كتاب التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال لطاهر زرهوني، الذي اعتمدت عليه في المجال التعليمي بالتفصيل، خصوصا وأنه تطرق لأهم مراحل التعليم ومستوياته، وقد استفدت منه في الفصل الثالث.

صعوبات الدراسة:

لاشك أن البحث في مثل هذا الموضوع الواسع الجوانب والمتعدد الحقول المعرفية والأطراف المؤثرة يخلق صعوبات جمة أمام الباحث، وقد تطلب منا الأمر تجاوز الصعوبات المتعلقة بتشعب الموضوع في مجالات شتى ويمكن تحديد الصعوبات التي واجهتني في النقاط التالية:

ـ صعوبة الحصول على المصادر والمراجع المتخصصة في الموضوع وخاصة بالنسبة للجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

ـ كانت فترة البحث في هذا الموضوع قصيرة مما تعذر علي التعمق والخوض في تفاصيل الموضوع ، لأنه يدرس فترة زمنية طويلة وأحداث مهمة وكبيرة من تاريخ الجزائر.

ـ قلة المعلومات عن فترة حكم الشاذلي بن جديد.

فصل تمهيدي

أوضاع الجزائر قبيل الاستقلال 1962م

المبحث الأول :الأوضاع السياسية في الجزائر

المبحث الثاني :الأوضاع الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثالث : الأوضاع الاجتماعية في الجزائر

عرفت الجزائر قبيل الاستقلال أوضاعا متوترة ومتدهورة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، حيث شهدت سنوات الاحتلال أوضاعا مزرية دمر فيها المستعمر الفرنسي الجزائر بصف عامة وهذا ما استوجب إعادة بناء دولة جزائرية (قبل الاستقلال) فعرف النظام السياسي بداية مع توقيع اتفاقية إيفيان الأولى والثانية (كان هدفها وقف إطلاق النار 19 مارس 1962م) والتي مثلت المرحلة الانتقالية حيث تم تعين هيئة تنفيدية مهمتها تسير الشؤون العامة في الجزائر، كما شهدت الفترة صراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، فتم عقد مؤتمر طرابلس الذي يمثل وثيقة أساسية تستشرف مستقبل الجزائر ولضمان سير العملية بنجاح قامت الهيئة التنفيذية بتحضير انتخاب مجلس وطني باستفتاء تقرير مصير.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي فتمثل في الجانب الصناعة والتجارة و الزراعة وأما الجانب الاجتماعي ركز على دراسة حالة السكان و الأوضاع المعيشية والجانب التعليمي والصحي.

ـ ففيما تجسدت أوضاع الجزائر قبيل الاستقلال؟ وما هي الظروف التي فرضت هذه الأوضاع ؟

المبحث الأول: أوضاع السياسية في الجزائر:

أولا ـ ظروف الجزائر ما بين 20ماي إلى جوان 1962م:

1 . اتفاقية ايفيان الأولى:

لقد عرفت المفاوضات جلسات متكررة ما بين 20 ماي و 13 جوان 1961م، وذلك بسبب الاختلاف في القضايا الجوهرية إذا أنها اصطدمت مرة أخرى بإصرار الطرف الفرنسي بمناقشة ملف وقف إطلاق النار بمعزل عن بقية الملفات الحساسة كالوحدة الترابية للجزائر ..... الخ[1]في إطار سياسة فصل الصحراء، ومسألة محاولة فرض الجنسية المزدوجة على المستوطنين، إلا أن الطرف الجزائري رفض

[1] بشير بلاح :**تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989، ج2**، دار المعرفة، د ط ، د ت، ص 43.

المساومة على المبادئ الأساسية التي اقرها بيان أول نوفمبر1954م الأمر الذي دفع بالسيد لوي جوكس رئيس الوفد الفرنسي إلى تعليق المفاوضات يوم 13جوان1961م.[1]

كما أنها طالبت ببقاء الجيش الفرنسي مع تمسكها بفكرة بقاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الخارج لغاية يوم إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير، بينما طالبت الحكومة المؤقتة بالمشاركة في المفاوضات منذ اليوم الأول بشكل رسمي، في خضم هذه الخلافات تأزم الوضع السياسي داخل الجزائر ،[2] فاستؤنفت المحادثات ما بين 20 إلى 30 جويلية 1961م، وبعدها جرت مفاوضات بـــ لي روس ما بين 11 و 19 فيفري 1962م التي ضمن من خلالها الطرف الجزائري تحقيق المبادئ الأساسية و السيادية كما قام المجلس الوطني للثورة بالمصادقة على مسودة المحادثات حيث أبدى استعداده للدخول في مفاوضات المرحلة النهائية.[3]

2 ـ اتفاقية ايفيان الثانية:

بعد مصادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية على محادثات لي روس ، تم عقد اجتماع بطرابلس من 22 إلى27 فيفري 1962م لدراسة نص اتفاقيات ايفيان في كل جزئياتها[4]، حيث كان **سعد دحلب**[5] هو المقرر[6]،

---

[1] بشير بلاح :مرجع سابق ص 43.

[2] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص ص 536-537.

[3] بشير بلاح :مرجع سابق، ص44.

[4] ينظر : ملحق رقم 01.

[5] سعد دحلب : من مواليد 1910م، مناضل بصفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم سنة 1955م التحق بالثورة، وفي سنة 1956م أصبح عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ، كما أنه تم تعينه وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة، وفي سنة 1962 شارك في مفاوضات ايفيان، ينظر محمد حربي : **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر، الجزائر، 2008م، ص 193.

[6] بن يوسف بن خدة: **اتفاقيات افيان**، تر لحسن زغدار، محل العين الجبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت، ص 37.

والتقى الوفدان في اليوم السابع من شهر مارس[1]، في **مدينة إفيان** وذلك لإجراء مفاوضات رسمية ، ترأس **كريم بلقاسم**[2] الوفد الجزائري و لم يدخل المجلس الوطني سوى تعديلات طفيفة على بنود الاتفاقيات ، لكن حاول ممثلو الجزائر التأكيد على مواقفهم إزاء الطرف الفرنسي و استلزم ذلك اثنت عشر يوم من المناقشة الحادة للوصول إلى التوقيع على اتفاقية وفق إطلاق النار وذلك في 19مارس 1962م على الساعة الثانية عشرة وقد مثل هذا بداية للمرحلة الانتقالية التي سمحت بإطلاق سراح كل المساجين فمثلت انتصارا عظيما نحو الاستقلال و الوحدة الترابية[3]

وقد نصت الاتفاقية على ما يلي :

1) – الاستقلال التام والسيادة الكاملة للجزائر.

2) – وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.

3) – وقف إطلاق النار .

4) – إطلاق سراح المساجين السياسيين.

5) – انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير

6) – احتفاظ الأوروبيين بأملاكهم في الجزائر.[4]

---

[1] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962، ج2** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 167.

[2] كريم بلقاسم : من مواليد 14 سبتمبر 1922م، بتيزي وزو بمنطقة القبائل، كم أنه من قدماء المنظمة الخاصة، في سنة 1954م التحق بحزب الشعب الجزائري، ثم عين مسؤولا عن القبائل ، وكان من مفجرين الثورة، كما يعتر عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ، وفي سنة 1962م، كان رئيسا للوفد الجزائري في اتفاقيات افيان، ثم يوم 7 افريل 1969م حكم عليه بالإعدام، فوجد ميتا بأحد فنادق ألمانيا، ينظر محمد عباس : **ثوار عظماء**، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص ص 107 ـ 108. كذلك ينظر رابح لونسي: **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000م، ص 25.

[3] بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص ص 38 – 41.

[4] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص ص 528- 539.

و لقد نفدت اتفاقيات ايفيان بالتدرج رغم المماطلات مع العلم لم تنفذ بشكل دقيق [1]ووفقا للاتفاقيات كان مقررا أن يجري في الجزائر استفتاء بشأن قضية الاستقلال وقد تشكلت قبل الاستفتاء هيئة تنفيذية و التي ستدرس في العنصر الآتي.

3- الهيئة التنفيذية المؤقتة:

تعد الهيئة التنفيذية المؤقتة المسؤولة عن تسيير الشؤون العامة في الجزائر خلال مرحلة مابين وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء[2]، تتألف من اثنتا عشر عضوا تحددهم فرنسا و الحكومة الجزائرية المؤقتة معا[3]

فهي تعمل بالتنسيق مع المحافظ السامي الفرنسي في الجزائر الذي وصل إليها يوم 23 مارس 1962م، [4] ويتمثل أعضائه فيما يلي :

- ✓ الرئيس: عبد الرحمان فارس.
- ✓ مندوب الرئيس: روجي روت.
- ✓ مندوب للشؤون العامة: شوقي مصطفاي.
- ✓ مندوب للشؤون الاقتصادية : بلعيد عبد السلام.
- ✓ مندوب للزراعة: امحمد الشيخ.
- ✓ مندوب للشؤون الاجتماعية: بومدين حميدو.
- ✓ مندوب للشؤون الإدارية: عبد الرزاق شنتوف.
- ✓ مندوب للأمن العام: عبد القادر الحصار.
- ✓ مندوب للشؤون العامة: شارل كونيق.

---

[1] احمد إسماعيل راشد: **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)**، دار النهضة العربية ، 2004م، ص 176.

[2] بن يوسف بن خدة: مصدر سابق، ص 129.

[3] احمد إسماعيل راشد: مرجع سابق، ص 175.

[4] ينظر : ملحق رقم 02.

- ✓ مندوب للشؤون الثقافية: الشيخ إبراهيم بيوض.
- ✓ مندوب للبريد: محمد بن تفتيفة.[1]

ولقد ألقى السيد **عبد الرحمان فارس**[2] خطابا في الإذاعة و التلفزة الجزائرية يوم 30مارس 1962م خاطب فيه الجزائريين والأوروبيين؛ شرعت الهيئة التنفيذية في عملها يوم 7 أفريل 1962م.[3]

وفي ظل هذه الظروف تصاعد نشاط منظمة الجيش السري (OAS) الإجرامية لوقف مسار الاستقلال[4]،

ولقد جاء تأسيس منظمة الجيش السري نتيجة لعدة ظروف مرت بها الثورة الجزائرية من أهمها :

ـ بداية المفاوضات الرسمية بين فرنسا، وجبهة التحرير الوطني بمولان جوان 1960م.[5]

ـ نجاح مظاهرات يوم 11 ديسمبر 1960م التي أدخلت الشعب الجزائري بثقله في معادلة الصراع.

ـ حل جبهة الجزائر فرنسية (FAF) التي كانت تعارض سياسة الجنرال "دوغول " في الجزائر بعد مظاهرات ديسمبر 1960م.[6]

---

[1] بن يوسف بن خدة: مصدر سابق، ص 129.

[2] عبد الرحمان فارس: من مواليد جانفي 1911م، كان عضو في المجلس العام للفرع الفرنسي للأممية سنة 1946م، وكذلك في أول جمعيتين التأسيسية بين الموقعين على لائحة ال61، وفي يوم 5 نوفمبر 1961م تم اعتقاله بتعليمة نشاطات مالية مع جبهة التحرير الوطني ، وتم أطلق سراحة بعد اتفاقيات افيان، ينظر عاشور شرفي: **قاموس الثورة الجزائرية1954 ـ 1962م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 252.

[3] سعد بن البشير عمامرة: **هواري بو مدين الرئيس القائد 1932 – 1978**، قصر الكتاب البليدة ، 1997، ص46.

[4] احمد اسماعيل راشد: مرجع سابق، ص 50.

[5] أحمد بداني : **الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس ـ 05 جويلية 1962م**، مذكرة الماجستير، تخصص في التاريخ الحديث و المعاصر، تحت إش دكتور: عبد المجيد بن نعيمة، وهران، السنة الجامعية 2013/06/16م، ص 8.

[6] أحمد بداني : مرجع سابق، ص 8.

والتي مارست منذ تأسيسها عملا تخريبيا أدى شيئا فشيئا إلى شل الحياة الاقتصادية بواسطة تهديم مئات المحلات التجارية، و حرق الوحدات الإنتاجية وكثير من المعامل والورشات[1] خاصة بالعاصمة مع مشاركة المعمرين، [2] ضمن المنظمة في أعمال التخريب ، في صفوف جيش الاستعمار بشكل أو آخر من أجل إبقاء السيطرة الأجنبية و منع جبهة التحرير الوطني من استرجاع السيادة الوطنية[3].

4- الصراع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان:

بعد مؤتمر القاهرة انتقل صنع القرار إلى فئة العسكريين والمتمثلة في **الباءات الثلاثة**[4] فقد انحصرت انحصرت أدوارهم في إزكاء القرارات المتخذة و بقي الوضع تحت سيطرتهم حتى بعد تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م، [5]

وأبرزت الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة التحريرية التي تواصلت أشغالها لأكثر من شهر الأزمة والاختلاف العميق حول سير الثورة ومشاكل التنظيم ، وتم إنشاء هيئة أركان عامة برئاسة هواري بومدين وتتكون هذه الهيئة من **علي منجلي**[6]، **قائد أحمد**[7] وعز الدين زراري، بدأت هيئة عملها يوم 23 جانفي جانفي 1960م و سرعان ما ظهر الخلاف لتصبح هيئة الأركان العامة تبدو شيئا فشيئا كقوة معارضة

---

[1] ينظر : ملحق رقم 03.

[2] حيث كانوا يمثلون حوالي خمس السكان : انظر محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص 255 .

[3] محمد العربي زبيري : تاريخ الجزائر معاصر، مرجع سابق، ص 255.

[4] الباءات الثلاثة: ولقد كان يطلق عليهم هدا اسم من الفرنسيون لأن ألقابهم تبدأ بحرف الباء (بن طوبال، بوصوف، بلقاسم) ينظر: محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 101.

[5] احمد قحمص وآخرون: مذكرة لنيل شهادة ليسانس بعنوان: **التطور السياسي للجزائر بعد الاستقلال 1962– 1967**، تحت اش أستاذ أحمد بالعجال، قسم العلوم الانسانية، جامعة الوادي، 2014/2013م، ص11.

[6] علي منجلي :من مواليد 7 ديسمبر 1922مبعزابة (سكيكدة)، والتحق بحزب الشعب الجزائري سنة 1942م، في سنة 1945 تعرض لسجن، شارك في انتجابات البلدية سنة 1947مبمنصب مستشار بلدي، وفي سنة 1955م التحق بجبهة التحرير الوطني، أصبح عضو من أعضاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني في سنة 1960م، كما عين عضوا في مجلس الثورة، ينظر : سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق، ص 231.

[7] قايد أحمد : المدعو الكومندا سليما مولود بمدينة تيارت وكان ضابطا ساميا في جيش التحرير الوطني عضو في هيئة الأركان عين وزيرا للسياحة في فترة رئاسة الرئيس أحمد بن بلة، في 1965معين وزيرا للمالية والتخطيط في حكومة، وفي سنة 1967م عين مسؤولا على جهار الحزب، توفي يوم 16مارس 1978م بمدينة الرباط بالمغرب، ينظر: سعد بن الشبير العمامرة ، مرجع سابق، ص 232.

لكل من اللجنة الوزارية الحربية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وهو ما نتج عنه خلاف حول السلطة والمسؤولية على الولايات في الداخل.

وبدأت مرحلة الصراع على السلطة ومرحلة تجسيم التحالفات المحسوبة بهدف الاستيلاء على السلطة.[1]

فنجد القيادة الثلاثية كريم بلقاسم **وبوصوف**[2]

وبن طوبال[3] ترتكز على شرعية الحكم في الولايات التي كانوا مسؤولين عليها لغاية 1957م وهو تاريخ انتقالهم إلى الخارج، أما بالنسبة لأعضاء قيادة الأركان فإنهم كانوا يعتبرون أنفسهم المسؤولين المؤهلين عن جيش التحرير الوطني بما فيه الولايات، لكن أعضاء قيادة الأركان لم يكتفوا بالاعتبارات العسكرية وحدها فكانوا يريدون الذهاب إلى أبعد من ذلك بدخولهم غمرة المنافسة السياسية فحاولوا في هذا السياق إقامة تحالفات مع بن بلة و**بوضياف**[4]

---

[1] علي كافي: **مدكرات الرئيس علي كافي من مناضل السياسي إلى القائد العسكري1996–1962** دار قصبة للنشر، الجزائر، 1999م–، ص ص 257 ..285.

[2] عبد الحفيظ بوصوف : من مواليد 17 أوت 1923م بميلة، انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1947م، كان من بين أعضاء مجموعة 22 التي اقرت الثورة، ثم عين قائد الولاية الخامسة وإنشاء المركز الأول لتكوين المختصين في الإرسال سنة 1956م، و المدرسة الأولى لإطارات سنة 1957م، ينظر منهل سعدي : **الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين (1965 ـ 1987م)** مذكرة ماستر، تخصص تاريخ معاصر، تحت إش أستاذ، محمد الطاهر بنادي، قسم علوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية، 2013م ـ 2014م، ص 18.

[3] لخضر بن طوبال : من مواليد 1923م بميلة، التحق بالحزب الشعب، ثم بالمنظمة الخاصة، وهو عضو في جبهة التحرير الوطني، ثم عين وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة، ثم أصبح وزير الدولة في الحكومة الثالثة، بعد الاستقلال تجنب السياسية ، ينظر ، حميد عبد القادر: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص ص 308 ـ 309.

[4] محمد بوضياف : من مواليد 1919م ، بدا نضاله بصفوف حزب شعب الجزائري ، عايش أحداث 08 ماي 1945م ، ساهم في تأسيس جبهة التحرير الوطني، التحقا بالوفد الخارجي بهدف التعريف بالقضية الجزائرية، ينظر محمد عباس: **ثوار عظماء شهداء 17 شخصية وطنية**، دار هومة، الجزائر، 2009م ص ص 15 .16.

وخيضر وبيطاط المسجونين آنذاك لتعويض الشرعية التاريخية التي كانوا يفتقرون إليها، أرسلت الأركان في هذا الشأن **عبد العزيز بوتفليقة**[1] ليعرض الفكرة على القادة التاريخين المحبوسين، كونهم أعضاء الحكومة المؤقتة و في المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2].

فتمثلت وجهة نظر قيادة الأركان حول حل الأزمة أنها اقترحت إنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني وإعداد برنامج سياسي فتبنى بن بلة و**خيضر**[3]

و**بيطاط**[4] الفكرة ، أما بوضياف حليف كريم **وآيت أحمد،** [5] قد رفضوا هذه الخطة.

وفي هذا السياق بالذات، عقد تحالفا بين بن بلة و قيادة الأركان، و قد سمح هذا التحالف لبومدين بالحصول على غطاء سياسي له وزنه، للتغلب على الحكومة المؤقتة و تهيئة شروط الإستلاء

[1] عبد العزيز بوتفليقة :من مواليد 2مارس 1937م، بوجدة المغاربية تلمساني الأصل، وفي سنة 1957م التحق بالثورة، كما أنه عضو في هيئة قيادة العمليات العسكرية بناحية الغرب، وبعد الاستقلال عين في المجلس التأسيسي، ثم وزير الشباب و السياحة، ثم عين وزير الخارجية 1963م الى 1979م ، انتخب رئيس للجزائر في 16 أفريل 1999م إلى الآن ينظر: عمار بومايدة : **بومدين وآخرون وما قاله وما أتبته أيام**، تق : عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008م، ص ص 46 ـ 47 .

[2] عبد الحميد براهيمي: **في أصل الأزمة الجزائرية مركز الدراسات الوحدة العربية**، لبنان، 2001 ص56-58.

[3] محمد خيضر : من مواليد مارس 1921م بالجزائر، ثم انضم إلى نجم شمال إفريقيا، ثم انضم إلى حزب الشعب، وكان على طائرة التي تم اختطافها من طرف فرنسا، وفي يوم 10/22/ سنة 1956م تم تعينه عضو في المجلس الوطني للثورة، اغتيل في سنة 1967م ينظر ، عمار بومايدة : مرجع سابق، ص ص 36 ـ 37.

[4] رابح بيطاط : من مواليد 13 ديسمبر 1925م بعين الكرمة، يعتبر عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم عين عضو في المنظمة الخاصة مسؤولا عن الولاية الرابعة، وفي سنة 1962م تم تعينه نائبا لرئيس أول حكومة مستقلة، وفي سنة 1965م عين وزير الدولة، توفي سنة 2000م، ينظر، مرجع نفسه، ص 37.

[5] آيت أحمد : من مواليد 20 أوت 1926م بمنطقة القبائل، انخرط بحزب الشعب 1943م، ثم عضوا في المكب السياسي للحزب مسؤول عن المنظمة الخاصة خلال سنة 1949م عضو في المجلس الوطني للثورة في سنة 1956م، اعتقل بعد اختطاف الطائرة، بعد الاستقلال عين نائبا في الجمعية التأسيسية، عارض بن بلة وهذا أدى إلى اعتقاله ولكنه هرب إلى الخارج، ينظر منهل سعدي : مرجع نفسه، ص 22.

على السلطة بعد إعلان الاستقلال. و كانت أزمة حادة بينهما حول قضايا إيديولوجية[1] وسياسية وثقافية

قامت لجنة تحضيرية (العقداء العشرة) باجتماع طرابلس و لتفادي السلبيات و إنقاذ مسيرة الثورة ألح أعضاء الاجتماع على ضرورة اشتراك جميع الإطارات كافة معها مثل: الحقوقيين و السياسيين و غيرهم و شكلت لجان لأعداد وثيقة العمل الأولي لمؤتمر طرابلس ما بين 25 ماي وجوان1962م.[2]

ثانيا ـ مؤتمر طرابلس ماي_جوان1962م:

1 ـ اجتماع طرابلس:

وفي أخر اجتماعات مؤتمر طرابلس تم عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية (25ماي إلى 7جوان) وتمت المصادقة على الاجتماع دون أي مناقشة هدف منه دراسة مستقبل البلاد سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا[3]، و تم بمشاركة كافة قادة الثورة السياسيين والعسكريين و انحصر جدول أعماله على نقطتين[4] في يوم 27 ماي 1962م:

1ـ دراسة برنامج جبهة التحرير الوطني.

2 ـ تشكيل قيادة عليا للثورة باسم المكتب السياسي لتحل محل الحكومة المؤقتة لتنفد القرارات التي سيتخذها المجلس خلال هذا الاجتماع والمكلفة بتكوين الحزب و تشكيله و تحضير الاستفتاء وتنظيم الانتخابات للمجلس الوطني التأسيسي ولقد تم المصادقة على مشروع ميثاق طرابلس بالاجتماع مع الحكومة المؤقتة[5]، كما انقسم قادة الثورة إلى تيارين:

[1] عبد الحميد براهيمي: مرجع سابق، ص ص58-60.

[2] علي كافي : مصدر سابق، ص ص 225 ـ 288.

[3] مصدر نفسه، ص 288.

[4] نفسه، ص 52.

[5] ابراهيم لونيسي: **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة**، دار هومة ، الجزائر 2007 ص13-15.

1 تيار الحكومة المؤقتة و أنصارها.

2 تيار الزعماء الأربعة و قيادة الأركان وأنصارهم.

حيث تمكن التيار الأخير من حيازة الأغلبية، فواصل اجتماعاته بعد انسحاب الحكومة[1].

2 ـ أهم قرارات مؤتمر طرابلس:

وكما ذكرنا أنه تمكن تيار الزعماء الأربعة و قيادة الأركان من السيطرة وتم تعيين مكتبا سياسيا لحزب جبهة التحرير، ووضع برنامج طرابلس، الذي تولت صياغته مجموعة عمل من المتشبعين بالماركسية، ومنهم مصطفى الأشراف ورضا مالك و محمد حربي، وهو ما جعل برنامجهم مشبعا **بالاشتراكية**[2]

وأهم عناصره و قراراته:

في المجال السياسي:

- ✓ بناء دولة عصرية ديمقراطية يقودها حزب واحد هو حزب جبهة التحرير الوطني.
- ✓ محاربة الاستعمار و الامبريالية و الإقطاع و**البرجوازية**[3]، و دعم حركات التحرر في العالم.
- ✓ انتهاج سياسة خارجية مبنية على مبدأ عدم الانحياز.
- ✓ العمل على تحقيق الوحدة المغاربية، العربية والإفريقية.

---

[1] بشير بلاح : مرجع سابق ص53.

[2] الاشتراكية: تعني ذلك المذهب أو المذاهب السياسية والاقتصادية الأيديولوجية التي تهدف إلى تغيير تنظيم المجتمعات الإنسانية المعروفة قبلها بشقيها الإقطاعي والرأسمالي عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والقضاء على الطبقات الاجتماعية من أجل القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وهو يدل على معنى واحد وعلى عدة معاني في الوقت نفسه، فجميع الأنظمة تشترك في خصائص أهمها تأميم وسائل الإنتاج ، العدالة الاجتماعية، ينظر :أحمد قحمص وآخرون، مرجع سابق، ص 13.

[3] البرجوازية: وهي الطبقة الوسطى بين طبقة العمال والنبلاء ارتبطت نشأتها التاريخية بازدهار المدن والقرى الكبرى تجاريا وارتبطت بالتجارة والصناعة في بروزها السياسي، ينظر: أحمد قحمص وآخرون، مرجع سابق، ص 13.

في المجال الاقتصادي:

- ✓ تبني الاشتراكية أسلوبا للتنمية الوطنية.
- ✓ تحقيق ثورة زراعية مؤسسة على إعادة توزيع الأراضي، (تعاونيات حكومية).
- ✓ إقامة صناعة تستجيب لاحتياجات القطاع الزراعي.
- ✓ تأميم الصناعة والتجارة الخارجية والنقل و الخدمات.
- ✓ تسوية العلاقات الاقتصادية مع الخارج على أن تكون عادلة ومتوازنة، خاصة مع فرنسا.

في المجالين الاجتماعي و الثقافي:

- ✓ محو الأمية.
- ✓ ترقية الثقافة الوطنية الإسلامية على أسس علمية.
- ✓ ترقية الطب العام، و تحرير المرأة.
- ✓ توفير الشغل.
- ✓ رفع مستوى معيشة الجماهير الموطنين[1]

وبعد المصادقة على مشروع ميثاق طرابلس بالإجماع من الحكومة المؤقتة، إلا أنها لم تتوصل إلى نتيجة تذكر بشأن تشكيل المكتب السياسي الذي كان من المفروض أن يكون بمثابة قيادة مركزية مؤقتة لجبهة التحرير الوطني وأثارت هذه نقطة خلافا حادا، مما أدى انقسام أعضاء المجلس وتوقف أشغاله في 7جوان 1962م و بالتالي انفجار أزمة صيف 1962م[2].

[1] بشير بلاح : مرجع سابق ص53.

[2] إبراهيم لونيسي: مرجع سابق، ص16 .

ثالثا ـ أزمة صائفة 1962م:

25 ماي – 7 جوان 1962م تاريخ خالد في مسيرة الثورة الجزائرية بحيث عقد المجلس الوطني آخر اجتماعاته التي انبثق عنها الميثاق طرابلس، الذي كان سببا في تجذر أزمة عرفت بأزمة صيف1962م.

1- أسباب الأزمة:

تعتبر هذه الأزمة التي انفجرت يوم4 جوان 1962م بعد فشل مؤتمر التصويت على قائمة لأعضاء المكتب السياسي المقترح عليهم، و انسحاب رئيس الحكومة المؤقتة من المؤتمر ومغادرته،

لطرابلس رفقة بعض أعضائه و انسحاب بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة، ولكن لم تكن وليدة ذلك اليوم لأن جذورها وخلفياتها أبعد و أعمق، إن ما حدث في ذلك اليوم ما هو إلا القشة التي قسمت ظهر البعير لا غير بل أن أسبابه تعود إلى القرار الذي أتخذ في اجتماع المجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959م، وجانفي 1960م و المتمثل في إنشاء هيئة القيادة العامة للأركان، و بالإضافة إلى أن الصراع كان بينهم علنيا، [1] كما أن احمد بن بلة كانت له خلافات مع الحكومة المؤقتة وكذلك، استأنف **بن خدة**[2] مهامه كرئيس للحكومة المؤقتة هذا من جهة، ومن جهة أخرى قدم محمد خيضر استقالته التي كانت إيذانا بانتهاء الحكومة وإعلانا عن وقوفه رسميا إلى جانب بن بلة وقيادة الأركان العامة[3]. وبذلك فلقد تأزمت الأمور أكثر فأكثر بين هيئة قيادة الأركان والحكومة المؤقتة.[4]

2- انفجار الأزمة:

[1] إبراهيم لونيسي: مرجع سابق ص 19.

[2] بن يوسف بن خدة : من مواليد 20 فيفري 1923م بالبرواقية (المدية)وفي سنة 1939م انضم ، إلى حزب الشعب الجزائري، يعتبر عضو في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وفي سنة 1955م انضم لثورة، ثم أصبح في المجلس الوطني للثورة التحريرية، شارك في مجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي نعقد بالقاهرة سنة 1957م، وفي سنة 1958م أصبح وزير للشؤون الاجتماعية بالحكومة المؤقتة، وفي 1961م أصبح ورئيسا للحكومة المؤقتة، تبنى التعددية الحزبية في الجزائر، وفي 21 ماي 1990م أسس حركة الأمة، متوفي يوم 04 فيفري 2003م، ينظر سعد بن البشير العمامرة: مرجع سابق، ص 239.

[3] محمد العربي زبير: تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق ص 206-207.

[4] إبراهيم لونيسي: مرجع سابق، ص21.

إن اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس في ديسمبر 1959م- جانفي 1960م قد فصل بشكل قانوني وشرعي في إشكالية السلطة داخل الجزائر بعد استرجاع سيادتها.

أي أن الحكومة المؤقتة هي السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى غاية انعقاد مؤتمر وطني داخل الجزائر وهو يقرر من سيتولى مهمة وقضية تعيين قيادة جديدة ستتولى المسؤولية وهذا ما أدى إلى انفجار الأزمة، وكذلك يعود سبب الأزمة إلى تلك الخلافات حول صحة بعض وكالات التصويت وإن سفر السيد بن خدة إلى تونس واستئنافه مهامه كرئيس الحكومة المؤقتة، [1]يشكل خطرا على مستقبل الاستقلال، فاستجابته كانت بهدف الحفاظ على تواجد الحكومة المؤقتة، وبهذا الشكل ازدادت الأزمة حدة و الذي زاد من حدة تأزم ذلك القرار الذي اتخذه بن خدة بعزل أعضاء قيادة الأركان في 30 جوان 1962م.[2]

3 ـ تطوراتها:

لقد عملت الحكومة المؤقتة إلى نقل الصراع على السلطة من الخارج إلى الداخل، سعيا منها لتحقيق التفوق لصالحها ضد ما يعرف بأعضاء لمكتب السياسي المدعم من قيادة الأركان، وفي 19جوان تم الاتفاق بين بوضياف وكريم بلقاسم مع الحكومة المؤقتة و مشاركة الولايات الثانية و الثالثة والرابعة، حيث أجريت مجموعة اتصالات ولقاءات في شهر جوان يقصد عقد اجتماع تنسيق فيما بينها، وفي يوم 24 و 25 جوان تم عقد اجتماع بمنطقة زمورة بالولاية الثالثة، بحضور كل من الولاية الثانية(قبائل) والثالثة(جزائر)والرابعة(وهران) ومنطقة العاصمة وفيدرالية فرنسا و توصلوا في نهاية الاجتماع إلى الاتفاق على جملة من القرارات:

- قيام اللجنة بتحضير قوائم المترشحين للمجلس التأسيسي.
- ضبط شروط السير و المشاركة في مؤتمر وطني.

[1] محمد العربي زبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص206.

[2] إبراهيم لونيسي: مرجع سابق، ص31.

- تنظيم عملية إدماج وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود في الولايات.
- إعلان حالة الطوارئ في جميع التراب الوطني.
- دعوة الولايات الأولى و الخامسة و السادسة للالتحاق باللجنة حتى يشكلوا سدا منيعا أمام انتقال الخصومات و النزاعات إلى الداخل.

وفي 30 جوان تم إصدار قرار حل هيئة قيادة الأركان و عزل أعضائها، و هنا بدأت الأزمة تشكل خطرا كبيرا شيئا فشيئا إلى أن أصبحت حربا أهلية حقيقية وخاصة بعد دخول الطرفين المتصارعين إلى الجزائر وفي 03جويلية دخلت الحكومة المؤقتة إلى الجزائر وفي11جويلية دخل أحمد بن بلة ومناصريه كل هذه التطورات تطرح عددا من التساؤلات:[1] هل كانت جلسات طرابلس اجتماعا أم مؤتمرا؟ لابد أن نسجل تلك الجلسات في التاريخ كمؤتمر إذ كانت آخر لقاء قبل الانتصار جاء ليتوج شرعية دشنها مؤتمر الصومام وثيقة إيديولوجية كانت قاعدة لكثير من النصوص الأساسية بعد الاستقلال و بالتالي أضفت عليها بعدا تاريخيا، و بهذا فقط، يمكن اعتبار اجتماع طرابلس الأخير مؤتمرا[2].

ضف إلى تلك تساؤلات: ما هي الشرعية التي اعتمدت عليها الحكومة المؤقتة عندما دخلت إلى الجزائر؟ فالمعروف أنه في كل دورة من دورات المجلس الوطني للثورة تقدم الحكومة المؤقتة كافة سلطاتها إلى مجلس الذي ينصب في ختام أشغاله حكومة جديدة، أو يجدد الثقة للحكومة السابقة، و بموجب ذلك فإن الحكومة المؤقتة قد سلمت سلطاتها إلى مجلس في 27 ماي عند افتتاح دورته و لكن لم يصدر قرارا يقضي بسحب الثقة منها بشكل صريح بعد مغادرتها الاجتماع و اكتفى المجلس بوضع محضر تقصير لها فقط في 9جوان مع العلم أن أشغال المجلس توقفت يوم 7جوان ؛ وفي 22 جويلية قام المكتب السياسي بإصدار لائحة يعتبر فيها تصرفات الحكومة المؤقتة باطلة و لكن من جهة أخرى يقوم المكتب نفسه في 30

[1] إبراهيم لونيسي: مرجع سابق، ص ص 32 -33 .

[2] علي كافي : مصدر سابق، ص 292 .

جويلية بإصدار تعليمة أن الحكومة المؤقتة مكلفة بضمان تمثيل الجزائر خارجيا إلى غاية تعيين حكومة نهائية للجمهورية الجزائرية من المجلس التأسيسي الذي سينتخب عليه مباشرة بعد الاستفتاء على الاستقلال و لقد استدعى أحمد بن بلة كل ممثلي الولايات لعقد الاجتماع، وأهم ما ينص عليه نجد [1]:

- إنشاء قيادة موحدة.
- إنشاء مكتب سياسي.

وفي 22جويلية 1962م تم الإعلان عن تنصيب المكتب السياسي بشكل رسمي بحجة أنه حار على ثقة المجلس الوطني لثورة في طرابلس كسلطة وطنية شرعية و ابرز ما جاء في البيان:

- استعداده التام لقيادة البلاد.
- إعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني، و جيش التحرير الوطني.
- بناء الحزب و التحضير لعقد مؤتمر في أواخر 1962م.

تم توجيه دعوة للمواطنين للالتفاف حول القيادة السياسية الجديدة من اجل توطيد الاستقلال و إقامة دولة عصرية وديمقراطية و القضاء على **الديكتاتورية**[2] وضمان الحرية الفردية و حرية التعبير و العدالة الاجتماعية.[3]

و في 3 أوت 1962م طالب بن خدة من جميع القادة أن يتمالكوا أنفسهم و يشرعوا في العمل من أجل حل المشكلات الحادة، وأكد أن العاصمة هي التي ستحتضن كل قادة الثورة لأن تشتتهم لن

[1] إبراهيم لونيسي: مرجع سابق ، ص ص34-43.

[2] الدكتاتورية: هي أحد الأساليب القائمة على فكرة الشمولية والاستبداد وقمع الحريات العامة.

[3] ابراهيم لونيسي : مرجع سابق، ص 43.

يحل الأزمة وحذر من تواصل هذه الأزمة لأن ذلك قد يؤدي إلى إلغاء انتخابات المجلس التأسيسي المقرر إجراء في 27 أوت من نفس السنة.[1]

رابعا ـ استفتاء الاستقلال و التحضير لانتخاب المجلس الوطني:

كان من نتائج اتفاقيات ايفيان تكوين هيئة تشرف على التحضير لاستفتاء تقرير المصير الذي حدد له يوم الفاتح من جويلية 1962م، و لضمان سير العملية بنجاح لابد من وضع شروط و ضمانات لتنظيم الأحكام العامة في الجزائر أثناء الفترة الانتقالية و التي تنتهي بانتخاب المجلس التأسيسي الوطني الذي يباشر صلاحياته الرسمية في تسيير البلاد.

1 ـ التحضير لاستفتاء تقرير المصير:

كانت مهمة التحضير للاستفتاء عملية جد صعبة خصوصا في ظل نشاطات المنظمة السرية OAS و كانت تتطلب مهارة فائقة لأن مجرد توفير العدد اللازم من الأظرفة كان يقتضي شجاعة كبيرة بحيث تم استيراد كميات كبيرة فيما يتعلق بأوراق التصويت من هولندا ثم توزيعها على البلاد.

وجرت عملية تنصيب لجان الفرز و الإشراف على الرزنامة بالاتفاق مع الفرنسيين، بحيث كانت صيغة السؤال المطروح الاستقلال في ظل التعاون مع فرنسا.[2]

2 ـ تنظيم الاستفتاء و مجرياته:

مع حلول الفاتح من جويلية كانت جميع الأجواء مهيأة وقد فات إقبال الشعب على الاستفتاء كل التوقعات، كانوا يريدون التصويت بنعم للاستقلال بالتعاون مع فرنسا، ومنه عبر الشعب الجزائري عن رأيه و عدم الارتباط بفرنسا و كانت النتائج كالآتي:

- عدد المسجلين: 6549736

[1] مرجع نفسه، ص ص 34-43.

[2] أحمد قحمص وآخرون : مرجع سابق، ص ص 26 .27.

- عدد المصوتين: 6012680 بلغت نسبة المشاركة 80-91%.
- الأوراق البيضاء و الملغاة: 20565.
- الأصوات المعبر عنها 5992115.[1]
- بنعم 5975581 أي ما نسبته 99.72%
- بلا 16534 أي ما نسبته 0.28%
- و في 03جويلية 1962 أعلن الجنرال ديغول عن استقلال الجزائر استقلال تاما عن فرنسا و أعلنت جبهة التحرير الوطني يوم الاثنين 5 جويلية 1962م عن استقلال الجزائر الذي يصادف تاريخ الاحتلال فرنسا، حيث كان يمثل يوم الحداد الوطني، وأصبح دلك يمثل عيد الاستقلال و النصر[2] و كما حدد على أنه التاريخ الرسمي لاسترجاع السيادة الوطنية.

3 ـ انتخاب أول مجلس تأسيسي:

لقد بنيت اتفاقيات ايفيان على الهيئة التنفيذية المؤقتة تنظيم بعد إعلان الاستقلال و في أجل أقصاه ثلاثة أسابيع انتخابات لتعيين جمعية وطنية تأسيسية جزائرية تقوم بتسليم كامل الصلاحيات والمهام لها عند انعقاد دورتها الأولى.

إن الظروف التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال والتي تميزت بالخلافات الحادة بين المكتب السياسي المنتخب في مؤتمر طرابلس وبين قادة الحكومة المؤقتة، وانعكست على الداخل، و انقسام الولايات بين مؤيد لهدا الطرف أو معارض حالت دون إجراء عملية انتخاب الجمعية الوطنية، و بعد دخول قوات الحدود إلى العاصمة حسمت الخلافات لصالح المكتب السياسي تقرر تنظيم الانتخابات يوم 20 سبتمبر 1962م[3] و قام المجلس بعقد أولى جلساته بتاريخ 25 سبتمبر من نفس السنة، وفيها تم انتخاب فرحات عباس رئيسا للهيئة التشريعية، و في الجلسة نفسها قام عبد الرحمان فارس بتسليم

[1] أحمد قحمص وآخرون : مرجع سابق ، ص ص26-27.

[2] عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962 ج2** ، دار المعرفة، الجزائر ، د ت، ص 493.

[3] أحمد قحمص و آخرون: مرجع سابق، ص28.

المهام لرئيس المجلس، و هدا حسب ما تنص عليه اتفاقيات ايفيان خلال اجتماع هده الهيئة ثم التأكيد على الصلاحيات المخولة له

وهي حسب ما وردت في الجريدة الرسمية الجزائرية كالتالي:

- تعيين الحكومة.
- التشريع باسم الشعب الجزائري.
- إعداد دستور للجزائر و التصويت عليه.[1]
- و قام أعضاء الحزب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني المنبثقة عن مؤتمر طرابلس بترشيح السيد أحمد بن بلة رئيس الحكومة ما بعد الاستقلال فتوجه بن بلة إلى مقر المجلس الوطني يوم 26 سبتمبر 1962م للحصول على الموافقة التي تم قبولها مساء يوم 28سبتمبر 1962م [2]

[1] سعد بن بشير العمامرة : مرجع سابق ، ص 47.

[2] سعد بن البشير العمامرة: مرجع سابق، ص 51.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر:

أولا ـ الصـــناعة و التـــجارة:

إن النشاط الاقتصادي كان يتوزيع على مختلف القطاعات بحيث تصل نسبة الأوروبيين العاملين في القطاع التجاري وقطاع الخدمات بنسة57%، و في القطاع الصناعي 28.6% إن القطاع المتطور الخاص تقريبا بالأوروبيين قد اتجه نحو ميادين الإنتاج الفلاحي ذات الطابع التجاري الأوسع مردودية ماليا كالحوامض 40,000 هكتار، والتي تنتج من (متيجة، شلف، عنابة)و أما البقول 70.000 هكتار في ضواحي الجزائر ووهران ويزيد دخل الهكتار الواحد من الحوامض عن دخل ككل الكروم، وفي سنة 1954م أصبحت الحوامض في الدرجة الثانية من قيمتها (ستة ملايير فرنك) من صادرات الجزائر بعد الخمور[1].

عانت الجزائر قبل الاستقلال من مشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي وخصوصا بعد هجرة المعمرين الأوروبيين [2] الدين منحوا الأولوية للقطاع التجاري و الخدمات وجعلوا أكبر نسبة السكان تنشط فيه نسبة 57% هذه النسبة التي فاقت باقي الأنشطة في القطاعات الأخرى، وتم توزيع هذه النسبة على مجالات هدا القطاع كالآتي:

- في مجال النقل8%.
- في المجال التجاري 22%.
- في مجال إدارة العامة و المهن الحرة 22%.
- في مجال الخدمات5%.

---

[1] عبد الحميد زوزو: **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)**، دار هومة، الجزائر 2011م، ص ـ ص313-316.

[2] كربالي بغداد: **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم علوم، ع الثامن، جامعة وهران، 2005 م، ص 3.

حيث كان النشاط الصناعي و التجاري بنسبة 9% بأيدي الأوروبيين وهو ما يجعل 92% من الاستثمارات الخاصة المقدرة ب 4500 مليار التي أنجزت في الجزائر من نصيبهم، فنصيب الجزائر منها 8% فقط و عمال المناجم و قطاع الصناعة يمثل 83,00 ، و عمال الموصلات بعدد 12.000 وفي البنوك و التجارة و بعدد 77.000 والعمال الزراعيين 10.000 بأن يصل مجموعهم إلى 170.000 وبهذا يكون القطاع الصناعي يحتل فيه النشاط الأوروبي الدرجة الثانية بعد قطاع التجارة و الخدمات نسبة 28%[1].

الجدول يظهر تركيز الشركات الفرنسية على الصناعة الاستخراجية فبل الاستقلال مقارنة استقلال :

المـــــواد	1961م	1962م
الحديد	2867	662
الزنك	71	5، 69
الرصاص	13	9، 12
النحاس	2، 2	9، 2
الفوسفات	426	8، 983
الفحم	77	35
	الوحدة ألف طن	

عانى الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال من سياسة الأرض المحروقة معاناة كبيرة و كانت الجزائر لا تزال مجتمعا فلاحيا بدرجة كبيرة و بقيت كذلك حتى عشية الاستقلال فالقطاع الصناعي لا يمثل سوى 27% من الإنتاج الكلي، و نصف القطاع الصناعي ليس إلا تحويلا بسيطا للمنتجات الزراعية.

وكذلك هجرة العمال الأوروبيين من الجزائر فأصبحت في سنتي 1961م-1962م تعاني نوعا من الفراغ الاقتصادي خصوصا وأنه قد غادر الجزائر نحو 900 ألف عامل منهم 200 ألف من

[1] عبد الحميد زوز: مرجع سابق، ص ص 317-318.

الناشطين اقتصاديا الدين يؤمنون التأطير الإداري و الاقتصادي في الجزائر، كان يزود هؤلاء الأوروبيون الجزائر بنصف إيراداتها الضريبة و يستهلكون ما يقرب عن 60% من وارداتها و 40% من إنتاجها المحلي. [1]

في يوليو 1962 هجرت المزارع الزراعية الكبيرة و أغلقت المصانع و دمر العديد من المؤسسات العامة، وتواصل هروب رؤوس الأموال على نطاق واسع.[2]

ثانيا ـ الــزراعة:

لم يشمل القطاع الزراعي أو الفلاحي في سنة 1954 سوى نسبة تتراوح ما بين 9.16 و 14.4 فقط بالنسبة للعمال الأوروبيين ولكن بالانخفاض المستمر لهؤلاء المزارعين بالأخص مند مطلع القرن العشرين إلى أن بلغ عددهم 125.300 مزارع في سنة 1948م ليصبح عددهم في 1954 نحو 93000 سيشغلون رسميا 2.726.000 هكتار.[3]

السنة	عدد الوحدات الاستغلالية	عدد الوحدات التي تزيد مساحتها عن 100 هكتار
1930	26153	5411
1940	25335	6345(79.5 من المجموع)
1954	22037	6385 (من صمنها 3797 كثر من 200 هكتار)

[4]

[1] أسامة صاحب منعم: **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830 ـ1962م" محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال "**، مجلة بابل للدراسات الإنسانية، مج 4، ع 3، ص227 .

[2] بنجامين ستورا: مرجع سابق ، ص 12-133.

[3] عبد الحميد زوز: مرجع سابق ، ص ص 313-315.

[4] أسامة صاحب منعم : مرجع سابق، ص 229.

وهدا يمثل عدد الوحدات الأخيرة نحو 87% من مجموع العقارات الأوروبية فهي 2.381.900 هكتار مع العلم أن الملكية المتوسطة التي تتراوح ما بين 50و 100 هكتار هي التي اختفت لصالح الملكية الواسعة، و كان معدل هده الأخيرة في إقليم قسنطينة يصل إلى 453 هكتار وفي إقليم وهران 365 و نحو 301 في إقليم الجزائر، ولكن أحيانا كانت الملكية الفردية تتجاوز 1500هكتار وكان الاستيطان الزراعي القائم على طبقة المزارعين لم يعد موجودا وغاية ما هناك ممارسة الاستغلال الفلاحي بواسطة مؤطرين فقط فالكولون الزارع والمتوسطون كانوا قد هاجروا الريف إلى المدن.[1]

أما من حيث الإنتاج الفلاحي فإن الزراعة الأوروبية من القروض المدعمة وببرنامج للري وبتقنيات فلاحية متطورة، و استعمال المكينة على نطاق واسع بعد 1948م خاصة، حققت نتائج لم تكن مأمولة في جميع أنواع الزراعات فمعدل إنتاج القمح سنويا من سنة 1945م إلى سنة 1954م هو 6.909.477 قنطارا، أي أقل من إنتاج العشرية السابعة 1935 م– 1945م ، [2]والتي كانت بمعدل 7.129.439 قنطارا كإنتاج لمساحة 862.000 هكتار وبتعبير آخر فإن المساحات المخصصة للحبوب (تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر ، الشلف، الهضاب العليا) وكذلك زراعة الكروم بلغ عدد إنتاجها السنوي في 1930 م- 1939م- 17.100.00 هكتار.[3]

نلاحظ إذن أن الجزائر قبل الاستقلال كانت مجتمعا فلاحيا بدرجة كبيرة[4]، رغم أن أراضيها ذات مساحة شاسعة إلا أنها تحولت لخدمة المستعمر، فالفلاحة الأوروبية التي يمارسها أقل من 10% من السكان الأوروبيين تساهم إدا في القيمة الإنتاجية الكلية للجزائر نسبة 66% الإنتاج النباتي.[5]

[1] مرجع نفسه، ص 229.

[2] نفسه، ص 229.

[3] عبد الحميد زوز: مرجع سبق، ص ص 313-315.

[4] بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص ص 11.

[5] محمد العربي زبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 211 .

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر:

أولا –الســـكان:

لقد عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1936م- 1948م ارتفاعا ملحوظا في نسبة الزيادة السكانية رغم هجرة الكثير من الجزائريين للعمل بالعاصمة الفرنسية حيث تجاوزت 23.8% إلا أن هذه النسبة انخفضت تدريجيا حيث بلغت ال10% بين 1948م- 1952م شهدت سنتين 1952م- 1956 م ارتفاع معدل المواليد و قد يعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الزواج و انخفاض الافتراق العزوبة النهائية في الفترة الممتدة بين 1956 م- 1961م، ثم نزل إلى 31 في الألف سنة 1957م.

أما نسبة الوفيات فقد انخفضت بعد سنة 1948م إلى (12 و 14 في الألف) و استمرت على هذا المستوى حتى سنة 1958م، ثم عاد إلى الارتفاع بين 1959 م- 1961م.

وبالنسبة للسكن فإن أكثر من 32% من السكان التي يقيم بها الجزائريون هشة فهي إما بيوت قصديرية (أكواخ)أو بيوت قديمة[1]حيث يوجد 300.000 من السكان الجزائريين في الجبال بالمقابل يوجد حوالي 700.000 في الأرياف[2] فكانوا يسكنون خياما من الصوف و الوبر فكانت حياتهم صعبة بين أحضان اليأس و الشقاء، [3] كانت بائسة كليا حيث أن نسبة 40% من السكان يعيشون حالة مزرية.[4]

---

[1] سارة بن دحمان : **واقع الجزائر الاجتماعي و الثقافي فيما بين (1962– 1979م)**، مذكرة ماستر، تحت إش أستاذ بنادي محمد الطاهر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 1435/1434هـ، 2013-2014م، ص ص 1-2.

[2] بشير بلاح : مرجع سابق ، ص 54.

[3] محم توفيق المدني: **هذه الجزائر** ، مكتبة النهضة المصرية، دط، ص ص132- 133.

[4] بنجامين ستورا: **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962 – 1982**، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012م، ص 9.

كما أن أكثر من 30% من السكان يعشون في كبريات المدن إلا اهم يسكنون في الأكواخ، وارتفع عدد سكان الجزائر سنة 1954م إلى 9450.000 نسمة و بالمقابل كان عدد الوحدات السكانية ذات البناء العادي تقدر ب 1.220.000 وحدة سكنية.[1]

ثانيا –الأوضاع المعيشية:

لقد ساءت أحوال الجزائريين الاجتماعية، بعد ما استعملت السلطات الاستعمارية التي عملت مند دخولها على تمزيق شمل الوحدة الوطنية و القومية للشعب الجزائري حيث استحوذت على الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة و هذا ما أدى إلى أن معظم الفلاحين لم تكن لديهم القدرة على شراء الأسمدة أي غلاء المعيشة، كما قامت بتحطيم أركان المجتمع الجزائري القائم على البنية القبلية والهيئات القيادية التي تعتمد على الأصل و المال أو الزعامة الدينية[2].

وانخفضت مستويات المعيشة وانتشرت البطالة التي مست 70% من الفئات النشطة أي حوالي 2,5 مليون عاطل[3] وتراكمت أمارات التفكك الاجتماعي وتضاعفت مشاكل البحث عن العمل.
نتيجة لتلك أوضاع متدهورة أن أصيب المجتمع بالركود و تدهور حالة السكان وانتشار البطالة وارتفاع نسبة الإجرام فتفشت الآفات الاجتماعية : الفقر و الجهل بإضافة إلى غلاء المعيشة و زيادة المجاعة[4] و انتشار الأمية و قلة المتمدرسين وتدهور أوضاع الصحة النفسية و البدنية لكثير من الجزائريين و سوء حالة مؤسسات في القطاع الصحي وندرة الأطباء ومئات الألوف من الأرامل والمعطوبين، ولقد استمرت هذه معاناة إلى ما بعد الاستقلال فكان على الحكومة الجديدة أن توجد حلولا لكل هده المشاكل.

ونظرا لما عرفه هدا القطاع من ضيق وتزاحم إضافة إلى هدف السلطات الاستعمارية في إبعاد الشعب من الريف إلى المدينة باعتباره الملجأ والقاعدة الخلفية للثوار قامت السلطات الفرنسية بانجاز

[1] سارة بن دحمان: مرجع سابق، ص 2 .. 4.
[2] مرجع نفسه، ص 4.
[3] سارة بن دحمان: مرجع سابق، ص 5.
[4] مرجع نفسه، ص 6.

سكنات حضرية فحسب مشروع قسنطينة بلغت 50.000 مسكن في السنة لكن بأقل التكاليف فمن بين هده المساكن نجد بناء الأكواخ و البيوت القصديرية و قد ازدادت وضعية الإسكان في الجزائر سوءا بسبب انخفاض معدل الانجاز من جهة و الدمار الذي أصاب القرى و المداشر من جهة أخرى فلقد شهدت تدهور الأوضاع الصحية النفسية و البدنية للكثير من الجزائريين.

يوجد نوع أخر من النماذج السكنية التي أنشأها الاستعمار بداخل الجزائر و هي المحتشدات التي يجمع فيها المواطنين بحوالي 3.000.000 خرجوا من تلك المحتشدات بعد الاستقلال[1] و هي عبارة عن سجون في العراء و يرحل إليها السكان و ذلك بهدف عزل الجماهير الشعبية عن الجيش التحرير الوطني و على سبيل المثال كانت هناك محتشدات في القل – جيجل- ميلة- قالمة – سكيكدة – عنابة[2] وفي صائفة 1955م شرعت الإدارة الفرنسية في ترحيل السكان وجمعهم في قرى مطوقة ومحروسة محاطة بالأسلاك شائكة غير بعيدة عن معسكرات الجيش الفرنسي و الجدول التالي يبين ما وصلت إليه هذه العملية إلى غاية 1962م.

جدول يبين ما وصلت إليه المحتشدات في كل من العاصمة، وهران، قسنطينة، إلى غاية 1962 [3]

المكان	عدد مراكز المحتشدات	الجزائريون في المحتشدات
منطقة الجزائر	2083	83236’1
منطقة وهران	1207	956340
منطقة قسنطينة	1467	1387071
المجموع	4766	3826647

ومن خلال الجدول يتضح أن أكثر من ثلثي السكان قد وضع تحت الرقابة داخل المحتشدات[4]

[1] بشير بلاح : مرجع سابق، ص 54.

[2] علي كافي: مرجع سابق، ص 298.

[3] سارة بن دحمان: مرجع سابق، ص 4 .

[4] مرجع نفسه، ص 5.

ثالثا – التـــعليم:

عرفت الإحصائيات التعليمية في جزائر خلال سنة 1944م الترتيب التالي :

بلغ عدد التلاميذ في هذه السنة 110.000 تلميذ بمعدل تمدرس8.8% كما أعطت الإحصائيات الرسمية سنة 1954م: 302.000 تلميذ جزائري بمعدل تمدرس 14.6% و في سنة 1950م كانت في الجزائر 2068 مؤسسة ابتدائية فيها 130.000 تلميذا فرنسي و 117.000 تلميذ جزائري، أما التعليم الثانوي فإن الجزائريين لم يكونوا أحسن حظا من الأطوار الأخرى ففي الفترة بين 1949 م-1950 م كان 23.392 تلميذا منهم 20.658 تلميذ فرنسي و 2734 جزائري أما وضعية التعليم العالي فقد كانت الأسوأ حيث كان ينحصر في جامعة واحدة على مستوى كل شمال الجزائر و كان الطلبة الجزائريون سنة1950 م يمثلون15 %[1]

وكانت نسبة الأمية مرتفعة قدرت بأكثر من 80%، [2] و عند النساء 85,6 % و لم يتجاوز عدد الجزائريين في الجامعة خلال سنة 1962م من 503 إلى 5096 طالب أي 10% تقريبا.

كان التعليم في الجزائر المحتلة متعدد الأنواع فهناك تعليم فرنسي و تعليم مختلط و تعليم عربي حر، التعليم الفرنسي الرسمي تشرف عليه الدولة الفرنسية عن طريق مؤسساتها وهذا النوع يشمل المستويات الثلاث الابتدائي و المتوسط و العالي ، و رغم أنه إجباري و مجاني إلا أننا نحد أكثر من مليون ونصف مليون من الأطفال الجزائريين خارج المدارس سنة 1952 م أما التعليم المختلط (عربي فرنسي) فهو موجه للجزائريين في المدرسة الأهلية و الذي دخلته العربية كلهجة أو كلغة دارجة.[3]

أما التعليم العربي الحر و الذي كانت تشرف عليه المدارس العربية الإسلامية (حوالي 170) مدرسة ويتراوح عدد فصول المدرسة منها بين 2 إلى 7 وكانت تحت إشراف ورقابة جمعية علماء المسلمين

[1] سارة بن دحمان: مرجع سابق، ص 10.

[2] محمد العربي زبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 210 .

[3] سارة بن دحمان : مرجع سابق، ص 10.

فكان منها ما بلغت تكاليف بنائه 15 إلى 20 مليونا من الفرنكات وقد تمكنت خلال العشرين سنة الأخيرة من تكوين نخبة عربية إسلامية بالقطر الجزائري ، فقد تخرج منها مند تكوينها ما يزيد عن المائة والخمسين ألفا من الفتيان و الفتيات، و مع مرور الوقت كونت جمعية العلماء المعهد ليكون همزة وصل بين مدارسهم الابتدائية العربية الحرة، و المعاهد العليا بتونس و بالشرق.

كما أن هناك التعليم الفني الذي ركزوا فيه على التعليم الزراعي، أما التعليم الصناعي و التجاري يكاد يكون مفقودا فيها.[1]

في سنة 1959م حقق التعليم الابتدائي تقدما ملحوظا وفي 1958م سجل 612 ألف طفل في المدرسة الابتدائية أما التعليم الثانوي ما بين 1958 م و 1959 م قد سجل أربعون ثانوية ومعهدا ولقد ضلت الجزائر تبعث أبنائها لكل مكان تأنس فيه العلماء لطلب العلم و المعرفة[2]

وفي ختام هذا الفصل نخلص إلى أن أوضاع الجزائر قبيل الاستقلال عرفت تدهورا و انهيارا في جميع المجالات فشهد الجانب السياسي صراعات مستمرة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان إضافة إلى أزمة صائفة 1962م التي انفجرت اثر فشل مؤتمر التصويت على قائمة أعضاء المكتب السياسي وانسحاب رئيس الحكومة المؤقتة وبعض أعضاء المجلس الوطني للثورة من المؤتمر؛ أما بالنسبة إلى المجال الاقتصادي فقد عرفت فيه الصناعة و التجارة مشاكل تسييرية خصوصا بعد هجرة الأوربيين ، ذلك أن النشاط الصناعي و التجاري كان يرتكز بأيدي الاورويبين وهو ما شكل فراغا اقتصاديا، ضف إلى ذلك تواصل هروب رؤوس الأموال على نطاق واسع كما أن القطاع الزراعي تميز بالاستغلال حيث أن معظم الأراضي الزراعية تحولت لخدمة المستعمر، أما الجانب الاجتماعي فقد عرف تباينا في زيادة الطبيعية للسكان، وبالسبة للمساكن التي كان يقيم بيها الجزائريون فإن أغلبها تمثل في بيوت قصديرية أو بيوت قديمة، وقد ساءت أحوال الجزائريين الاجتماعية و انخفضت مستويات المعيشة وانتشرت البطالة ،

[1] محمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص ص 144 – 145.

[2] سارة بن دحمان : مرجع سابق، ص 11.

وقد نتج عن هذا القهر الاجتماعي أن أصيب المجتمع بالركود و الخمول فارتفعت نسبة الإجرام وتفشت الآفات الاجتماعية و الفقر و الجهل.

إن التعليم في الجزائر عرف تعددا و تنوعا فنجد التعليم الفرنسي و التعليم المختلط و التعليم العربي الحر إضافة إلى التعليم الفني الذي ركز على الجانب الزراعي أما الجانب الصناعي و التجاري فيكاد يكون مفقود فيها .

الفصل الأول

التطور السياسي للجزائر من 1962م إلى 1989م

المبحث الأول : الوضع السياسي في فترة رئاسة أحمد بن بلة

(1962 ـ 1965م)

المبحث الثاني : الوضع السياسي في فترة رئاسة هواري بومدين

(1965 ـ 1978م)

المبحث الثالث : الوضع السياسي في فترة رئاسة الشاذلي بن جديد

(1979 ـ 1989م)

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962م إلى 1989م تطورات كبيرة مست الجانب السياسي فنجد أن هذا الجانب كان يتغير بتغير السلطة الحاكمة ، فنلاحظ أن بن بلة جسد خلال فترته الرئاسية مبدأ الحزب الواحد في إطار النظام الاشتراكي، وبصعود هواري بومدين للسلطة بعد الانقلاب الذي قام به أعلن إقرار مبدأ القيادة الجماعية ووقف ضد كل محاولة لإحياء الزعامة الفردية مع استمراره في تبني النظام الاشتراكي، وبوفاة رئيس الجمهورية هواري بومدين وتولي الجيش السلطة ظهر صراع على الحكم فالأول توجهه كان اشتراكي والثاني أصبح يميل إلى الليبرالية، وبعد ترشيح الشاذلي وتوليه الحكم قام بالانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وفتح المجال أمام التعددية الحزبية؛ فإلى أي مدى استطاعت هذه التطورات و التغيرات في نظام الحكم أن تنجح في تحسين الأوضاع العامة داخل الجزائر ؟وما هو النظام الذي قدم الانجازات الأكبر في إطار النهوض بالجزائر المستقلة ؟.

المبحث الأول : الوضع السياسي في فترة رئاسة بن بلة (1962 ـ1965م):

بعد استرجاع السيادة الوطنية مباشرة، كان من ضمن أولويات هذه المرحلة وضع دستور البلاد حيث سبق وان حددت اتفاقيات إفيان طريقة إعداده ، من خلال احد ابرز الأساليب الديمقراطية لوضع الدساتير وهو أسلوب الجمعية التأسيسية، غير أن الأحداث والتجاذبات التي عرفتها البلاد في صائفة 1962م بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان ، كان تأثير كبير على طريقة إعداد أول دستور للبلاد سنة1963م، كما ساهمت الظروف الاستثنائية التي عاشتها البلاد بعد المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني التأسيس وإقراره من قبل الشعب (الاستفتاء).[1]

[1] سعيد بو الشعير: **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية الطبيعية نظام الحكم في ضوء دستوري 1963–1976**، ديوان المطبوعات الجامعية ط2 ، الجزائر ، 2013 ، ص 58

أولا – انتخاب المجلس التأسيسي ووصول بن بلة للحكم :

1ـ مجلس التأسيسي ومهامه :

شهدت المرحلة الممتدة من 20 سبتمبر 1962مإلى غاية 20 سبتمبر 1963م ظروفا صعبة وصراعات حادة من أجل الوصول إلى السلطة قبل إنشاء المجلس وتقرر دخول الجيش الذي يقود هواري بومدين العاصمة يوم 4 سبتمبر، بأن تتم الانتخابات[1] في 20 سبتمبر 1962 م حيث يتولى المجلس الوطني التأسيسي مهام تعيين حكومة جديدة[2]

وذلك بعد أن نقلت الهيئة التنفيذية المؤقتة سلطاتها إليه ، وعلى اثر ذلك تم تعيين أول حكومة جزائرية برئاسة احمد بن بلة[3]، وذلك بعدما منحت له الثقة من قبل أعضاء حكومته المتكونة من ثمانية عشر[4] قامت الحكومة بإصدار مشروع قانون يتعلق بصلاحيات وسلطات المجلس التأسيسي بتاريخ 17جويلية ، وذلك من خلال عملية التحضير للانتخابات؛ كما تم وحددت هذه الصلاحيات في المهام الرئيسية للمجلس التأسيسي والتي خولها له القانون الذي صوت عليه الشعب عن طريق الاستفتاء بالموازاة مع انتخابه لأعضاء المجلس:

- تعيين حكومة .
- التشريع باسم الشعب الجزائري.
- إعداد دستور الجزائر والتصويت عليه.

---

[1] سعيد بو الشعير:مرجع سابق، ص 58-62 .

[2] محمد العربي زبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق ، ج4 ، ص 74 .

[3] احمد بن بلة: من مواليد 25سبتمبر 1918 ، ببلدة مغنية بتلمسان من اب وأم مغربيين التحق بالخدمة العسكرية 1937، شارك في انتخابات أكتوبر 1947 هو من أعضاء منظمة الخاصة ، أصبح رئيس الجزائر في 1962م إلى 1965م ، اعد دستور 1963 بنظر إبراهيم لونسي ، مرجع سابق ، ص ص 10-11 وينظر احمد بن بلة : **مذكرات احمد بن بلة** ، تر: العفيف الأخضر، دار الآداب ، بيروت ، د ت ص ص 28-44. وينظر رشيد بن يوب : **دليل الجزائر السياسي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999م، ص 120.

[4] ينظر: ملحق رقم4

وهي الصلاحيات نفسها التي يتم التأكيد عليها في أولى جلسات المجلس بتاريخ 25 سبتمبر والتزم الجميع بتنفيذ هذه الصلاحيات فيما يخص النقطة الأولى والثانية ، حيث أنهما لم تثيرا خلافات ، على عكس النقطة الثالثة ستثير ضجة جادة وعنيفة بين رئيس المجلس ورئيس الحكومة ، كما سنوضح ذلك فيما بعد .[1]

2 ـ المكتب السياسي في مدينة الجزائر :

لأول مرة يجتمع وأخيرا في مدينة الجزائر يوم 4 أوت المكتب السياسي، فأجرى أولا اتصالا بالهيئة التنفيذية المؤقتة لإعلامها.[2] بان يجد وطننا الحر المستقل لنفسه مجهزا بتشريع أساسي ومتماسكا بالسيادة الوطن، [3]من أجل تحديد الانتخابات وذلك يوم 20 سبتمبر 1962م، للانتخابات، ونشرت هذه الأخيرة في الحال هذا القرار.

وفي نفس اليوم تم توزيع المهام بداخل المكتب السياسي، فكلف **حاج بن علا**[4] بالشؤون العسكرية وبن بلة بالتنسيق مع الهيئة المؤقتة، وبيطاط بتنظيم الحزب، وبوضياف بالشؤون الخارجية وخيضر بالأمانة العامة والمالية والإعلام، ومحمد سعيد بالتربية الوطنية والصحة العمومية، لكن الولاية الرابعة التي يبدو أنها لم تكن موافقة على ما جاء في تصريح الرئيس نشرت توضيحا في شأن ضرورة منازعة السلطة على رجل لم يعد حكمه إلا ظاهريا ، كما انه اعترف بذلك بنفسه فيما بعد ، وبالفعل فان السلطة رفعت بين أيدي المكتب السياسي وكفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عمليا عن الوجود ، وبقيت تعبيرا رمزيا فقط ، مجردة من كل سلطة بما في ذلك الشؤون الخارجية التي

---

[1] سعيد بو الشعير: مرجع سابق، ج2، ص ـ ص 59 ـ 62.

[2] إبراهيم لونسي : مرجع سابق، ص 58

[3] علي هارون : **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962** ، تر : الصادق عماري ، أمال فلاح ، مراجعة : مصطفى ماضي ، دار القصبة للنشر الجزائر ، 2003 ص ص 184 ـ 185 .

[4] الحاج بن علا : من مواليد 1923م بوهران، منخرط في حزب الشعب و انخرط في جيش الفرنسي إبان العسكرية، انضم إلى المنظمة الخاصة وحكم عليه ثلاث سنوات بعد اكتشافها، أصبح نائب لعربي بلمهيدي في القطاع الوهراني بعد التحاقه بالثورة، أعتقل سنة 1956م، ثم أفرج عنه 1960م، بعد الاستقلال تولى رئاسة الجمعية الوطنية التأسيسية، ينظر، أحمد قحمص وآخرون : مرجع سابق، ص 16.

أصبحت تتبع بوضياف عضو المكتب السياسي ، كما أن الهيئة التنفيذية نفسها صارت تعمل مباشرة مع المكتب السياسي بواسطة بن بلة ، في هذا الوضع التعايش السلمي بين سلطتين تتجاهان لا تسهل العلاقة بينهما : الأول في السلطة المركزية الجديدة مجسدة في المكتب السياسي والثانية هي السلطة الفعلية التي تمارس بصفة طبيعية في مدينة الجزائر وكامل منطقتها في أول تصريح له ندد خيضر بالتعسف والتجاوزات ، ومنع الاستيلاء على الأملاك ، وهذا ما رد عليه مجلس الولاية الرابعة الحائز على السلطة المحلية قائلا "**إن المكتب السياسي عبر عن نفسه منذ البداية بإجراءات تسويها الربية تجاه جبهة وجيش التحرير الوطني**"[1]

وفي الحقيقة يمكن هنا التعبير عن هذه الازدواجية في السلطة التي تسجل بعد عدة أيام بقوة السلاح ، ومن المعلوم انه ساد منذ ذلك الوقت اعتقاد مبني على تأكيدات مجانية مفادها أن الفدرالية التي نجحت في جعل برنامجها مقبولا وتغليب أفكارها وإدخال مفهوم الاشتراكية في ميثاق طرابلس فتعد أرضية العمل للحكومة الجزائرية فلم تكن الولاية الرابعة هي وحدها منازعة للمكتب السياسي فالدكتور مصطفى الأشرف تخلى عن مسؤولياته وانسحب إلى طنجة ، كما أكد خيضر قرارات المكتب السياسي لاستعادة النظام العام :منع الاستيلاء على الأملاك والتفتيش وجمع الاشتراكات .

ثانيا – دستور 1963 وايدلوجية النظام من خلال ميثاق 1964 م:

تحتاج كل دولة إلى دستور يؤطر مؤسساتها ويحدد آليات الوصول إلى السلطة وممارستها وتضمن من خلاله حقوق الأفراد وحرياتهم لأجل ذلك يكون الدستور مطلبا ملحا بعد استرجاع الدولة لسيادتها، ويظهر ذلك من خلال مضمون مواد دستور خاصة في باب الأول [2]كما يمكنها إدخال

[1] علي هارون : مرجع سابق، ص ص 184 ـ 187.

[2] ينظر: ملحق رقم 5.

تعديلات جزئية عليه تماشيا مع التطورات التي تشهدها ، وربما قد تستدعي الظروف إلغاءه كليا واستبداله بدستور جديد تبعا لمقتضيات المرحلة .[1]

1- إعداد دستور والتصويت عليه :

بموجب القانون الدستوري المؤرخ في 20 سبتمبر 1962م حول المجلس التأسيسي إلى جانب تعيين حكومة والتشريع باسم الشعب يتكفل، بمهمة ثالثة وأخيرة تتمثل في إعداد دستور للجمهورية والتصويت عليه قبل عرضه على الشعب للاستفتاء حوله، لكن المجلس تأخر في إعداد مشروع الدستور بسبب الخلافات الداخلية والعراقيل التي اعترضته، تاركا المجال أمام المكتب السياسي الذي تدخل بعد 10 أشهر من إنشاء المجلس ، فأوعز لمجموعة من أنصار بن بلة لأعداد مشروع الدستور[2]،

والعمل على صياغته بعيدا عن الحكومة التي التزم رئيسها عند عرض برنامج حكومته في 1962/9/26 م بعد التدخل في هذه العملية، حيث صرح " **فيما يخص الدستور فان مجلسكم يتمتع بسيادة كاملة في وضعه فعلية ان يعطي للبلاد الدستور الذي يراه مستجيبا لطموحات الشعب وستقف الحكومة موقفا حياديا صارما سواء بخصوص مضمونه أو حول إجراءات المصادقة عليه** ".[3]

ولقد جرت مناقشة شكلية حول كل محتويات الدستور وتمت الموافقة عليه (141 نائبا لصالحه)، في المقابل ثلاث عشرة صوت ضده ، وواحد وثلاثون صوت ملغى ، وبعد عرضه في اليوم الموالي حصل على ثقة 158 نائبا ، مقابل اعتراض نائب واحد فقط ، وامتناع تسعة عشر (19) نائبا عن التصويت[4]، وعرض على الشعب للاستفتاء في 8 سبتمبر 1963م وتم إصداره في 10 من ذات الشهر والسنة ، وبذلك ظهر أول دستور للبلاد مكرسا تفوق المكتب السياسي والحكومة بقيادة احمد بن بلة الذي

[1] سعيد بو الشعير : مرجع سابق ، ص 71 .

[2] مرجع نفسه، ص 72.

[3] إبراهيم لونيسي : مرجع سابق ، ص 64 .

[4] عمار عباس: **في الذكرى المئوية لميلاد الرئيس الراحل أحمد بن بلة (1916 . 2016)** ، مرجع سابق، ص 278 .

بعد أن ابعد معارضه ، ووضع الإطار الشكلي والرسمي الذي يمكنه من حكم البلاد بقوة وبطريقة شرعية ، تفرغ للتخطيط من دون منازع ، ولو ظاهريا وإقامة نظام حكم دستوري ذو طابع اشتراكي بواسطة الحزب الواحد الضامن لشخصية بن بلة، [1] وبذلك ليصبح بن بلة أول رئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .[2]

2- محتويات الدستور 1963م(مضمونه) :

ضم دستور 1963 خمسة وسبعين (78) مادة، [3]منها خمس مواد انتقالية ، وإذا كان الدستور من حيث الشكل لم يقسم إلى أبواب وفصول ، فانه في مقابل ذلك من حيث المضمون حدد الخيارات السياسية والاقتصادية للبلاد من خلال تبنيه الأحادية الحزبية وللاقتصاد الموجه .[4]

ومن خلال دراستنا لمواثيق الثورة التحريرية، لاحظنا مدى حرص جبهة التحرير الوطني على مبدأ القيادة الجماعية ونفورها الشديد من الحكم الفردي، وهو مبدأ تأكيد الديمقراطية في الحكم، إلا انه بعد استرجاع السيادة الوطنية، شرعت في التراجع عن هذا المبدأ لصالح مبدأ تركيز السلطة بتبني نظام الوحدوي القيادية للحزب والدولة ، مع تركيز السلطة في يد شخص واحد، وكان ذلك من قبل أن يشرع له دستوريا حيث حصرت جميع المسؤوليات داخل المكتب السياسي بزعامة احمد بن بلة والتدعيم من الجيش بزعامة هوراي بومدين ، وهذا العمل أدى في نهاية الأمر إلى الانفراد السلطة وعمل دستور 1963 م. على ترسيم هذه الظاهرة الجديدة في نظام الحكم الجزائري ويتضح ذلك من خلال دراستنا للمحتويات الدستور حيث لاحظنا انه ارتكز على مجموعة من النقاط الأساسية التي جعلت من عملية الممارسة الديمقراطية عملية شكلية ، بل وأكثر من ذلك إعاقتها وفتح المجال واسعا للعمل الدكتاتوري وتتمثل أبرز هذه المرتكزات في النقاط التالية:

---

[1] سعيد بو الشعير : مرجع سابق ، ص ص 73 . 74 .

[2] مرجع نفسه، ص 59 .

[3] 75 مادة :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **دستور 1963**

www.dvoitdz.comforum/showthreait phpt = 5583 . ، 13:20 ، 15/ 03/ 2017م

[4] عمار عباس: الملقى الدولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص 282.

أ- ترسيخ مبدأ السيادة الشعبية :إن دستور 1963م جعل الحكم يقوم على مبدأ السيادة الوطنية الشعبية ، وجعل من الدولة وسيلة لخدمة جميع المواطنين .[1]

كما هو محدد في المادة العاشرة منه " إن الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية هي:

- صيانة الاستقلال الوطني، وسلامة التراب الوطني والوحدة الوطنية.

- ممارسة السلطة من طرف الشعب الذي يضم كل فئات المجتمع المعينة من فلاحين وعمال ومثقفين وثوريين.

- تشيد ديمقراطية اشتراكية ومقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله، وضمان حق العمل، ومجانية التعليم وتصفية جميع بقايا الاستعمار بالإضافة إلى مقاومة كل نوع من أنواع التمييز القائم على أساس العنصري.[2]

ومن خلال هذا يمكن القول أن مبدأ السيادة الشعبية المنصوص عليها في هذا الدستور هي في حقيقة سيادة شكلية ، أما الممارس الحقيقي فهو جبهة التحرير الوطني وسنلاحظ كيف أن هذه السيادة رغم طابعها الشكلي، إلا أنها ستغتصب من السلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة وكذا من رئيس الجمهورية الذي تركزت في يده كل السلطة

مما دفع **فرحات عباس**[3] إلى القول: " **إن تجمع السلطة في يد وحدة هو ضرب من الهذيان** " ولا وجود للديمقراطية ما دام المجلس خاضعا لرجل يتولى تعيين الوزراء بنفسه، وبهذا تصبح المحاورة المثمرة

[1] إبراهيم لونيسي: مرجع سابق، ص 89.

[2] مرجع نفسه، ص ص 89 ـ 71.

[3] فرحات عباس : من مواليد 24 أكتوبر 1899م بالطاهير ولاية جيجل، مناضل في صفوف حركة الشباب الجزائري بزعامة الأمير خالد، من دعاة الإدماج و المساواة، أحد أهم ناشطي حركة أحباب و البيان والحريات، ثم أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق و التنفيذ، ترأس الحكومة المؤقتة ما بين 1958م ـ 1961م وقدم استقالته في 1963م و اعتقل في 1964م ووضع تحت الإقامة الجبرية، توفي في 23 ديسمبر 1985م، ينظر ، منهل سعدي : مرجع سابق ، ص 14.

بين الحكم التشريعي والحكم التنفيذي مجرد حديث داخلي لشخص واحد مع ذاته[1] كما اعتبره أمرا خطيرا على استقرار النظام السياسي الجزائري[2] من خلال الصلاحيات التي منحت لرئيس الجمهورية ستؤدي بالإخلال التوازن بين السلطة التشريعية التي تجسد بحق سيادة الشعب والسلطة التنفيذية المطالبة بما يقرر من طرف السلطة التشريعية.

ب –إقرار الأحادية الحزبية:

أن الرؤية المستقبلية للنظام السياسي بالجزائر لم تكن واضحة ودليل ذلك أن بيان أول نوفمبر لم يتناول هذا الموضوع وكذلك ميثاق الصومام وحتى المجلس الوطني للثورة أيضا لم يتناول المسألة في جل دوراته، ولكن يمكن القول أن ما ورد في القوانين المنظمة لجبهة التحرير الوطني ومؤسساتها المصادق عليها في دورة ديسمبر 59 وجانفي 60 للمجلس الوطني للثورة ، تعد الإبهامات الأولى لإقرار مبدأ الحزب الواحد، [3]وفرض الاتجاه الأحادي في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فتم الاعتماد عليها في تحويل ذلك إلى مبدأ دستوري.[4]

ويمكن القول أن الأحادية الحزبية تم إقرارها في ميثاق طرابلس، ودعم ذلك بالمرسوم الرئاسي الصادر في 14 أوت 1963م الذي ينص على منع تواجد الجمعيات ذات الطابع السياسي في الجزائر وأقرو هذا المبدأ انطلاقا من أن جبهة التحرير الوطني هي التشكيلة السياسية الوحيدة التي تولت قيادة الثورة التحريرية ، وبالتالي فانه أصبح من الطبيعي أن تتولى الجبهة بعد استرجاع السيادة الوطنية السلطة السياسية بمفردها ، وأصبح ذلك يشكل مبدآ دستوريا حيث تنص المادة 23 منه على أن جبهةالتحرير

[1] إبراهيم لونيسي: مرجع سابق، ص 71.

[2] عمار عباس: الملقى الدولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق ، ص 284.

[3] إبراهيم لونيسي : مرجع السابق ، ص ص 71 . 72.

[4] عبد الرزاق مقري : **التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية** ، الملتقى الدولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص 12.

الوطني هو الحزب الطلائعي الوحيد في الجزائر ، وبناءا على ذلك قام النظام الدستوري على أساس عدم الفصل بين السلطات .[1]

وانطلاقا من هنا يرى دستور 1963م بان النظام الرئاسي والبرلماني الكلاسيكي لن يضمنا الاستقرار، إذ لا يمكن ضمانه إلا بنظام قائم على قاعدة تغلب الشعب ، (صاحب السيادة)والحزب الواحد وطبقا لهذا الدستور فان حزب الجبهة التحرير الوطني هو صاحب قيادة الدولة ومن أهدافه الأخذ بالمثل العليا الاشتراكية وتشيدها في الجزائر.

ج – تركيز السلطات في يد رئيس الجمهورية :

إن الملاحظ في دستور 1963 هو تركيزه الشديد للكثير من الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية فهو ، إلى جانب هذا المنصب يقوم بترأس الحكومة ، ويتولى أيضا منصب الأمين العام للحزب ، ويتمتع بالصفة التمثيلية للشعب[2] ، ويتولى أيضا مهمة تحديد سياسة السلطة التنفيذية، وجاء في المادة 39 من الدستور بأن السلطة التنفيذية تسند إلى رئيس الدولة، و الذي ينتخب لمدة خمس سنوات. [3]

وكما أن دستور 1963 م منح الرئيس صلاحية الاستحواذ على كل السلطات في حالة وجود أي خطر وشيك الوقوع ، ولقد قام احمد بن بلة بتطبيق هذه المادة منذ 3 أكتوبر 1963م على اثر التمرد العسكري الذي قادته جبهة القوى الاشتراكية ، والعدوان المغربي على الحدود الجزائرية ، ولقد أبقى العمل بالمادة 59 من الدستور إلى غاية الإطاحة به ، وكان يسير شؤون الدولة بواسطة الأوامر والمراسيم .[4]

والملاحظ على هذا الدستور هو عدم تعرضه إلى تحديد صلاحيات الحكومة ، وهذا يدعونا إلى التساؤل هل تكتفي بالمناقشة فقط ؟ أم أنها هيئة مداولات ؟ خاصة وان المعروف لدى الباحثين

[1] إبراهيم لونيسي : مرجع سابق ، ص ص 71 ـ 72.
[2] مرجع نفسه، ص 73.
[3] سعيد بو الشعير : مرجع سابق، ص 81.
[4] إبراهيم لونيسي : مرجع سابق ، ص 74.

المهتمين بالقضايا الدستورية والتنظيمية أن المهمة الأساسية للحكومة هي مناقشة المواضيع الأساسية والمهمة المتعلقة بالدولة بإشراف مباشر من المسؤول عليها ، ومن هنا يمكن لنا القول انه من الدوافع الأساسية التي جعلت أحمد بن بلة يجنح إلى الحكم الفردي هو إهمال الدستور .

وقد ما ساعده على تركيز السلطة في يده سيطرته على السلطة التنفيذية دون منازع ومشاركة المجلس في التشريع المادة 58، هذه المادة مكنته من إقامة سلطة شخصية.[1]

أما الدارس للمواد المخصصة للمؤسسة التشريعية سيلاحظ بشكل واضح مدى سيطرة رئيس الجمهورية عليها، بوصفه قائد الحزب، كما إن هذا الدستور جعل من المجلس الوطني لا يمكنه تسيير شؤونه إلا بالخضوع لتوجيهات رئيس الجمهورية.[2]

إن أبرز ما يمكن للقارئ الخروج به من خلال تحليله لمحتويات هذا الدستور هو تعارض محتوياته في الكثير من الأحيان مع المبادئ الديمقراطية ، وأبرزها مبدأ وحدة القيادة للحزب والدولة، رغم أن الدستور لم ينص صراحة على ذلك ، كما أن المزج بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية خلف تدخلاتها في الصلاحيات وأدى أيضا إلى عرقلة المجلس الوطني في ممارسة اختصاصاته، فلقد قام بن بلة كرئيس للجمهورية باستغلال محتويات دستور 1963. لتجسيد مبدآ القيادة الفردية بشكل واضح .[3]

من كل هذا يمكن القول بدون أدنى شك أن دستور 1963 م. الذي صيغ بهذا الشكل هو الذي دفع بن بلة إلى التصرف بشكل دكتاتوري في تسيير شؤون الدولة ، والتي تسببت في الإطاحة بنظامه المتمثل في انقلاب 15 جوان 1965 م.

[1] سعيد بو الشعير: مرجع سابق ، ص 85 .

[2] إبراهيم لونيسي : مرجع سابق، ص 75.

[3] مرجع نفسه ، ص 75 .

3- إيديولوجية نظام ميثاق 1964م :

وبعد تناولنا لدستور 1963 واهم مضامينه ، سنحاول الآن التطرق للميثاق الوطني الأول أو ما يعرف بميثاق الجزائر ، قامت جبهة التحرير الوطني بعقد أول مؤتمر لها بعد الاستقلال في الفترة الممتدة ما بين 16 و21 أفريل 1964 م، في الجزائر العاصمة شاركت فيه مختلف الشخصيات الوطنية ، وقد احتوى الميثاق على أربعة محاور رئيسة وهي :[1]

أولا : من اجل ثورة اشتراكية : فان ميثاق الجزائر يؤكد على ضرورة إبراز الديمقراطية الاشتراكية ، ونجد اختلاف في التسمية مع برنامج طرابلس الذي جاء موسوما ب "من أجل تحقيق مهام الثورة الديمقراطية الشعبية " إلا أن المضمون واحد ، وقد تناول تحليل الحركة الوطنية ، والعمل المسلح والأسس العقائدية للثورة الشعبية ، وأكد الميثاق على خصائص الدولة الجزائرية " **عربية الإسلامية " و"الثورة الاشتراكية** "وإقرار التسيير الذاتي للوحدات الاقتصادية والزراعية .

ثانيا : مشاكل المرحلة الانتقالية ومهام البناء : وشمل هذا المحور 3 فصول وملحق : تناول في الفصل الأول انتقال النظام الاقتصادي من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، والاعتماد على الاشتراكية والثورة الزراعية .

أما الفصل الثاني فقد تناول المهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي ، أما الفصل الثالث فتعلق بتحقيق مطامح الجماهير الشعبية ، أما عن الملحق تناول فيه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية غداة الاستقلال بصورة مفصلة.

ثالثا : وسائل البناء : وخصص بفصلين وملحق الفصل الأول تناول حزب جبهة التحرير الوطني إذ أقر الميثاق بأنه حزبا طلائعيا وليس حزب جماهير ، وهو ما يتنافى مع برنامج طرابلس

[1] نجاة عبو: **تأملات حول حكومة أحمد بن بلة وأبرز منجزاتها(قراءة نقدية تاريخية)**، الملتقى الدولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق ، ص 92 .

ثم تناول وضعية النقابات قبل الاستقلال وبعده ، ثم تناول الاتحادات الفلاحية ... أما الفصل الثاني تعلق بالدولة كأداة للتسيير وجهاز يفرض باسم مصالح الجماهير ، كما تحدث عن العدالة ، وأمن الدولة والملحق تناول النظام الداخلي للحزب.

رابعا : تقرير الأمين العام للحزب تناول فيه بالتفصيل الأوضاع العامة للبلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومن خلال دراستنا لميثاق الجزائر يمكننا القول أن هذا الميثاق جاء مكملا لبرنامج طرابلس ولم يكن منافيا له آو متناقصا معه في بعض المواضيع ، إذ أكد الميثاق ودعم كل النقاط التي تم تداولها في برنامج طرابلس إلا أننا لمسنا بعض الاختلافات، وهذا راجع طبعا للتغيرات التي شهدتها الجزائر.[1]

ثالثا – انجازات الحكومة :

من الصعب في اعتقادنا التطرق إلى كل انجازات حكومة أحمد بن بلة نظرا لشموليتها وتعدد مجالاتها وكما انه لا يمكننا الحكم على هذه الانجازات وتقيميها، وهذا نظرا لقصر المدة المقررة بثلاث سنوات فهي غير كافية لإعادة بناء الدولة الجزائرية ، فقد كانت سنة 1962م جد مضطربة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، بسبب أزمة صائفة 1962م والصراع حول السلطة إلا أن كل هذه الظروف لم تمنع الرئيس احمد بن بلة وأعضائه حكومته من تحقيق بعض الانجازات ونذكر أهمها :

1– داخليا :

لقد سعى الرئيس أحمد بن بلة منذ توليه الرئاسة وقبل ذلك بكثير إلى إقامة دولة جزائرية مناهضة للإمبريالية ومعادية للإقطاع عن طريق إلغاء كافة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدها الاستعمار واستبدالها مؤسسات وهياكل جديدة يكون هدفها الأول تحرير الإنسان، وتمكينه من ممارسة حرياته في إطار تنمية شاملة وقادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع ومصاغة من منظور اشتراكي.

[1]- نجاة عبو: الملتقى الدولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق ، ص ص 92 . 93.

ـ استرجاع القيم المسلوبة أو تلك التي قضى عليها الاستعمار، والعمل على صياغتها و تنظيمها وفقا للحداثة والعاصرة.

ـ سك العملة الوطنية " الدينار

" من طرف البنك المركزي الجزائري في 01 يناير 1963م، و إنشاء الصندوق الوطني للتنمية في افريل 1963م.[1]

ـ احتفال بذكرى أول نوفمبر[2]

– تأكيد السيادة الوطنية، وهذا من خلال إقامة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

– بناء جبهة التحرير الوطني ، وتوحيد السلطة والتأكيد على مبدأ سياسة الحزب الواحد .

– تم تأسيس مؤسسات الدولة كالحكومة ومجلس والدستور.[3]

– الشروع في بناء اقتصاد وطني اشتراكي وإصدار قرارات في شهر مارس الاشتراكية، واعتماد التسيير الذاتي في تسيير الورشات وكل الوحدات الإنتاجية الصناعية منها الفلاحة والتجارة.

أن قانون التسيير الذاتي حسب رئيس الحكومة أحمد بن بلة قد دفع بالجزائر لأن تخطو خطوة حاسمة في طريق الاشتراكية بفضل قرارات شهر مارس 1962م ، والتي أسست الجزء الأعظم من الملكيات العقارية [4]

[1] زهيرة مشرنن : **السياسة الداخلية في عهد الرئيس بن بلة**، الملتقى الدولي للرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص 353.

[2] ينظر: ملحق رقم 6.

[3] نجاة عبو :الملقى الدولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق ص ص 89 ـ 90.

[4] إبراهيم لونيسي : مرجع سابق، ص77.

كما قامت الحكومة في هذه المرحلة بتشكيل أملاك الجزائريين لطبقة برجوازية أهلية وأبقت الجماهير الكادحة غارقة في بؤسها، وهذا ما اضطر الحكومة أن تعتمد سياسة التسيير الذاتي؛ وكذلك تحويل جيش التحرير الوطني إلى جيش وطني شعبي ، وتشكيله بصورة حديثة .[1]

2– خارجيا :

بالنسبة للسياسة الخارجية للجزائر والتأكيد على إتباع سياسة مناهضة الاستعمار والمشاركة في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، في حركة عدم الانحياز جامعة الدول العربية كما[2]أصبحت الجزائر عضوا في منظمة الأمم المتحدة منذ أكتوبر 1962م وفي يوم 26/22 ماي 1963 م تم التوقيع على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية من 30 دولة ، إن توقيع الجزائر على هذا الميثاق منحها مكانة شعبية بين الشعوب الإفريقية السوداء، وقد زاد إعلان أحمد بن بلة عن انتماء الجزائر إلى القومية العربية من شعبيتها، [3]وكما عمل بن بلة على مناصرة قضايا التحرر ومساندة القضية الفلسطينية.[4]

أما عن علاقات الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية فلقد أولت الو.م.أ الاهتمام كبيرا بالجزائر، وانطلاقا من هذه الأهمية الجيو . استراتيجية للمنطقة المغرب العربي دعت الو.أ.م رسميا أول رئيس الحكومة الجزائر المستقلة، وجاءت تلك الدعوة من الرئيس كندي لزيارة الولايات المتحدة فلبى الرئيس الجزائري أحمد بن بلة الدعوة بعد موافقة المكتب السياسي للجبهة التحرير الوطني لها، وصل الرئيس أحمد بن بلة بواشنطن في يوم 15 اكتوبر 1962م، وبتاريخ يوم 28 جوان 1963م تم عقد اتفاق الجزائري الأمريكي وذلك من أجل إيجاد حل لظروف الجزائرية المزرية التي خلفها الاستعمار، ولقد احتوى هذا الاتفاق مادتين أساسيتين هما :

---

[1] نجاة عبو، الملتقى الدولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق ، ص ص 89ـ95 .

[2] رشيد مقدم: **أحمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بناء معالم الدولة الجزائري (1962م ـ 1965م)**، ملتقى الدولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق ص366.

[3] نجاة عبو: الملتقى الدولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص 95 .

[4] رشيد مقدم: الملتقى الدولي لرئيس أحمد بن بلة ، مرجع سابق، ص 365.

المادة الأولى : نشر الاتفاق في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية وهو اتفاق تنفيذي لبرنامج خاص بإصلاح القرى والبوادي، وقد وقع الاتفاق في الجزائر يوم 28 جوان 1963م بين طرفيين.

المادة الثانية : يتم نشر المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية كتب بالجزائر يوم 12 سبتمبر 1963م، أحمد بن بلة، تتضمن مشروع إصلاح القوى في الأربعة المناطق قسنطينة والقبائل ووهران وأورليان فيلو.

وكما كانت له أهداف تنمية من توفير اليد العاملة، التهيئة العمرانية، إعطاء أهمية للمستوى العمل..... الخ.[1]

مما يلاحظ من خلال الاتفاق الجزائري الأمريكي عدم ثبات السياسة الجزائرية في علاقتها الخارجية خاصة مع الغرب الذي رفضت الانتماء إليها وإلى سياستها[2]

أما بالنسبة لعلاقة الجزائر مع دول المغرب العربي فقد عرفت تنوعا بين الصداقة والتعاون والصراع فعلاقتها مع كل من تونس وليبيا وموريتانيا إلى حد ما كانت جيدة، أما مع المغرب فقد تميزت علاقتها معه بالتوتر منذ البداية بسبب مشاكل حدودية بين البلدين، حيث نشبت مناوشات بين البلدين فيما بحرب الرمال عام 1963م ، [3]أما عن العلاقات الجزائرية الفرنسية كانت فقد تحكمت فيها بنود اتفاقيات افيان ، ثم أصبحت تخضع للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلدين ومن خلال دراستنا لعلاقة الجزائر الخارجية أثناء فترة حكم احمد بن بلة يمكننا القول أن هذه العلاقات تم عرضها في برنامج طرابلس إذ أكد على انتماء الجزائر العربي والمغاربي والإفريقي.[4]

---

[1] الجيلالي شقرون : **العلاقات الجزائرية الأمريكية في عهد الرئيس أحمد بن بلة** ، الملتقى الدولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص ص 418 . 421.

[2] مرجع نفسه، ص 423.

[3] بنجامين ستورا : مرجع سابق ، ص ص 28 . 29 .

[4] نجاة عبو: المتقى الدولي لرئيس أحمد بن بلة مرجع سابق ، ص ص 89 . 95 .

رابعا –أسباب التي أدت إلى الإطاحة بنظام الرئيس أحمد بن بلة من خلال حركة 19 جوان 1965 م:

فمن حق الدارس أن يتساءل هل فعلا هذه هي الأسباب الحقيقة والعميقة التي أدت إلى قيام حركة 19 جوان ؟ مما لاشك فيه أن هذه الأسباب ما هي في الحقيقة ألا الأسباب الظاهرية المقدمة للرأي العام الوطني والدولي في آن واحد ، أما الأسباب الحقيقية فهي تعود جذورها إلى وصول احمد بن بلة إلى سدة حكم على اكتاف قيادة الأركان العامة، [1] وهناك العديد من الأدلة المؤكدة لذلك أبرزها محاولة كل طرف احتلال المراكز الحساسة في أول حكومة جزائرية بعد استرجاع السيادة الوطنية فان حركة الانقلاب تعود للأخطاء الرئيسية التي كشفها مجلس الثورة والتي كانت السبب المباشر للانقلاب والإطاحة بأحمد بن بلة والتي تمثلت في ثماني نقاط :[2]

1) – الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طلائعي يضم كل المناضلين من أجل بناء الجزائر المستقلة الجديدة على أساس اشتراكي حقيقي وتخريب كل جهد بناء في سبيل ذلك .

2)- عدم تكوين الدولة الجزائرية الثورية وتجميد كل محاولة لإحداث إصلاح جذري في الأجهزة الإدارية، بما يعزل عن المراكز السلطة كل العناصر الانتهازية والتي ارتبطت مصالحها مصالح المستعمرين.

3)- إبعاد وتصفية العناصر النضالية وتمكين العناصر الانتهازية والغير الثورية من مراكز السلطة والثراء الشخصي على حساب الشعب.

4)- إهدار حريات المواطنين والقبض عليهم وتعذيبهم بدون مبررات كالإرهاب أو الدوافع الشخصية.

5)- بعثرة أموال الدولة والشعب في غير فائدتهما .

[1] إبراهيم لونيسي : مرجع سابق ، ص 125 .

[2] سعد بن البشير العمامرة: مرجع سابق ، ص ص 63 . 64.

6)- فشل السياسة الاقتصادية عامة والزراعة خاصة نتيجة تدخلات الرئيس التعسفية، والقيام بعمليات تخريب متتالية ضد وحدة القوى الثورية للمناضلين عامة[1] ووحدة الوطنية ووحدة الجيش الوطني الشعبي والانحراف بخط الثورة الأساسي من القيادة الجماعية إلى التسلط والتحكم الفردي المريض.[2]

[1] جاء في مذكرات أحمد بن بلة: أن الوضعية بعد سبعة أعوام من الحرب، شنيعة :" فالبلاد مستنزفة الدم، مهروسة المفاصل فمنطقة مدى رسلنا بالقنابل، وحرقت مكتبة الجامعية الجزائرية، وأبادت أطنانا من ملفات الإدارية، وقد ترك ألاف من المدرسين، مراكزهم ومزال الجيش الفرنسي بفضل اتفاقيات ايفيان يحتل البلاد"، ومن هنا يبرز الوضع السيئ الذي استلم الرئيس أحمد بن بلة الحكم فيه، وبالتالي فإنه من الطبع أن تكلل السياسة الاقتصادية ، والزراعة بنوع من الفشل نظرا لتلك الظروف.

[2] سعد بن البشير العمامرة : مرجع سابق ، ص ص 63 . 64 .

المبحث الثاني: الوضع السياسي في فترة رئاسة هواري بومدين (1965 ـ 1978م):

قام الرئيس **هواري بومدين**[1] بانقلاب عسكري وهو ما يعرف باسم التحرك السياسي أو «التصحيح الثوري » في 19 جوان 1965م، وهذا ما مكنه من الوصول إلى السلطة وأصبح بذلك أول رئيس يصل إلى السلطة في الجزائر بصفته رئيسا لمجلس الثورة ثم كون حكومة جديدة، فكانت فترة حكمه الممتدة من 1965م إلى1976م، ثم أصبح رئيسا للجمهورية الجزائرية، مؤسس الدولة الجزائرية المعاصرة، كما اعتمد إقامة مؤسسات ديمقراطية بخطوات تدريجية، وحدد التوجهات الكبرى السياسية و الاقتصادية و الثقافية[2]

أولا ـ حركة 19 جوان 1965م و التنظيم المؤقت للسلطة:

1 ـ حركة التصحيحية 19 جوان 1965م:

إن المتأمل فيما حدث يوم 19 جوان 1965م، سيجد نفسه أمام كم هائل من الأسئلة ونجد من أبرز هذه الأسئلة: ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انقلاب الجيش على أحمد بن بلة بعد أن أوصله في 1962م إلى السلطة؟[3]

---

[1] هواري بومدين : من مواليد 23 أوت 1932م، ولد محمد بوخروبة بدوار بني عدي بلدية عين حسانينية سابقا ـ حاليا غرب مدينة قالمة (الشرق الجزائري)نشأ محمد بوخروبة وسط عائلة تتكون من تسعة أفراد : من الأب إبراهيم و الأم بوهزيلة أصلها تونيسية وسبعة إخوة ثلاثة ذكور وأربع شقيقات ، لما بلغ الطفل محمد سن الرابعة أرسله أبوه إلى أحد الكتاب ليتعلم القرآن الكريم ثم تابع تعليمه الابتدائي بالمدرسة الفرنسية ألمبير (محمد عبده)حاليا، كما أنه شارك في المظاهرات سنة 1945م ، وجرح فيها وما بين ستين 1948 ـ 1949م التحق بالمعهد الكتابي بقسنطينة ، بالإضافة إلى أنه انخرط في صفوف حزب الشعب ، كانت له زيارات للدولة منها ليبيا والقاهرة ..... الخ يوم 18 نوفمبر 1978م أصيب الرئيس بومدين بخلطة بالدماغ أدخلته غيبوبة عميقة دامت حوالي أربعين يوما، ويوم 27 ديسمبر 1978م توفى بومدين على الساعة الثالثة وخمس وخمسين دقيقة بمستشفى مصطفى باشا الجامعي عن عمر لا يناهز 46سنة، ينظر: رابح عدالة :**هواري بومدين مسيرة كفاح وتشييد** ، دار بغدادي ، الجزائر، دت، ص ص ، 7 ـ 8وينظر محمد العيد ممطر : **الرئيس هواري بومدين رجل القيادة الجماعية**، دار الهدى، الجزائر، 2003م، ص95.

[2] محي الدين عميمور: **أيام مع الرئيس هواري بومدين و ذكريات أخرى**، دار اقرأ، ط1، بيروت1998م، ص535.

[3] إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص124.

أ ـ أسباب الانقلاب:

الخلاف بين بومدين و رئيس الجمهورية و تفاقم هذا الخلاف بينهما، خاصة خلال مؤتمر الحزب 1964م.

كما سعى أحمد بن بلة إلى خلق نوع من الصراع بين **الطاهر الزبيري**[1] وهواري بومدين وذلك بتعيين الزبيري رئيسا للأركان في غياب وزير الدفاع فيما بدا كمحاولة لاختراق الجيش وهي محاولة فاشلة لم يتجاوب معها الزبيري[2].

- محاولة بن بلة في مؤتمر الجزائر 1964م بإنشاء ميليشات شعبية تابعة للحزب لحماية مسيرة الثورة الاشتراكية، و هدفه الأساسي من الاقتراح هو تكوين جيش موازي للمؤسسة بهدف التحرر من قبضة بومدين، فعارض هذا الأخير الاقتراح بحكم أن تعدد الجيوش يؤدي إلى نشوب حروب أهلية.
- تمادي أحمد بن بلة في إبعاد مؤيدي و أنصار بومدين من السلطة بتنحية أحمد موغري من وزارة الداخلية و قايد أحمد من وزارة السياحة، وتنحي نصف صلاحيات وزارة التوجيه الوطني التي كان يشرف عليها **شريف بلقاسم**.[3]

تنحية عبد العزيز بوتفليقة من منصبه كوزير للخارجية اتخذ هذه القرارات، عشية انعقاد المؤتمر الأفروآسيوي قد يبدو هذا الإجراء إهانة موجهة إلى بومدين شخصيا؛ فرفض بوتفليقة طلب

---

[1] الطاهر زبيري : من مواليد 14 أفريل 1929م، بسوق هراس انخرط بصفوف حزب الشعب في 1950م ، ثم بالثورة الجزائرية، كما تم تعينه قائدا للولاية الأوراس سنة 1960م، شارك في انقلاب 19 جوان 1965م، بحيث كان هو أول من دخل على الرئيس بن بلة وأعلمه بأنه لم يعد رئيسا، وعين بعدها قائد الأركان العمة ولكنه انقلب على بومدين الذي انتصر عليه ففر إلى تونس ، ينظر منهل سعدي :مرجع سابق، ص25.

[2] محي الدين عميمور: مرجع سابق، ص537.

[3] شريف بلقاسم : من مواليد 10 جويلية 1930م، بعين البيضاء، مناضل وممثل الحركة الطلابية الجزائرية، عضوا في الاتحاد العام للطبة المسلمين، كما أنه التحق بجيش التحرير في الولاية الخامسة، مسؤول عن منظمة تلمسان، بعد الاستقلال عين وزير التوجيه في حكومة بن بلة في سبتمبر 1962م، وعضو في اللجنة المركزية للحزب 1964م، ثم عضو في مجلس الثورة، وفي سنة 1968م أصبح وزير المالية و التخطيط ، ينظر منهل سعدي : مرجع سابق، ص 40 .

بن بلة، مبررا أنه ليس من صلاحيات الأخير إقالته من منصبه، فبوتفليقة عضو في المكتب السياسي و بهذا يعود القرار المتخذ للمكتب السياسي فقام بالاتصال ببومدين الذي عاد بسرعة إلى الجزائر، فقرر الاجتماع بجماعته: الطاهر زبيري، بوتفليقة، شريف بلقاسم، قايد أحمد، **أحمد مدغري**[1]،

و بعد دراسة الأوضاع و القيام بمشاورات واجتماعات مع كل من **أحمد محساس**[2] و**بشير بومعزة**[3]، تقرر الإطاحة بالرئيس بن بلة[4].

ب ـ أحداث الانقلاب:

نتيجة للأوضاع المتردية التي أصبحت تعيشها البلاد، وكذلك عدم الانسجام في العمل السياسي بين مختلف القيادات، قرر هواري بومدين القيام بالانقلاب العسكري، فأقام بومدين و جماعته باجتماع أصدر فيه بيان 19بتاريخ جوان 1965م الذي يبرر الانقلاب من خلال

[1] أحمد مدغري : من مواليد 23 جويلية 1934م بسعيدة، والتحق بالثورة بالولاية الخامسة برتبة الرائد، بعد الاستقلال عين واليا على تلمسان ثم وزير الداخلية ، وشارك في انقلاب 19 جوان 1965م وأصبح عضوا في مجلس الثورة ووزير الداخلية، توفي يوم 10 ديسمبر 1974م في ظروف غامضة ، ينظر: مرجع نفسه، ص 31.

[2] أحمد محساس : من مواليد سنة 1923م بمنطقة بودولو ولاية بومرداس، بدأ نشاطه السياسي بعد سنة 1940م، داخل التنظيم السري حزب الشعب الجزائري بالعاصمة، اعتقل عدة مرات من سلطات الاستعمار الفرنسي، شارك في عمل التنظيمي وفي تأسيس المنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1950 وفر من سجن البليدة، وعاش حياة سرية (1946 ـ 1962م)، وهو من ضمن أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ثم وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي سنة 1963م إلى 1966م، ثم عضو في المكتب السياسي، بعد سنة 1965م أصبح عضوا في مجلس الثورة، اختار المنفى إلى فرنسا من سنة 1965م إلى 1981م، ثم عاد إلى الجزائر بعد رحيل الرئيس هواري بومدين، ثم أسس حزب اتحاد القوى الديمقراطية 1989م، ثم توقف عن العمل الحي لأسباب سياسية وصحية، ينظر : أحمد مهساس: **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003م، ص 435.

[3] بشير بومعزة : من مواليد 1927م بخراطة، ثم اضم للحزب الشعب، كما أنه انضم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم إلى حزب جبهة التحرير الوطني، كما تم تعينه وزير للعمل بعد الاستقلال، وفي فترة حكم الرئيس هواري بومدين حدت خلافا بينه وبين بومدين فاختار المنفى، ثم عاد للجزائر بعد وفاته الرئيس بومدين إلى الجزائر، وفي سنة 1988م عين رئيس المجلس الأمة ينظر : عمار بومايدة : مرجع سابق، ص 71.

[4] إبراهيم لونيسي: مرجع سابق، ص ص125-128.

أقواله، [1] وكلف كل من: العقيد الطاهر الزبيري، والعقيد عباس، الرائد عبد الرحمان بن سالم، السعيد أعبيد، عبد القادر مولاي شابو، باعتقال أحمد بن بلة[2].

يوم 19 يونيو 1965م، على الساعة الثانية صباحا؛ يقول الرئيس بن بلة : كنت غرب الجزائر ، و ذهبت إلى بلعباس و دخلت العاصمة الجزائر يوم 19 يونيو ليلا أي ليلة الانقلاب[3].

فدخلوا الغرفة التي كان بها فقال لهم اعتقدت أن هناك حادث خطير فأجابه الطاهر الزبيري: " **سي أحمد عندك عدة دقائق كي تلبس و تتبعنا بدون مقاومة**" بهذه الحملة فهم بن بلة بأنه انتهى فتم نقله إلى وزارة الدفاع الوطني تحت قيادة السعيد أعبيد إلى مقر الناحية العسكرية الأولى[4].

فيذكر هواري بومدين مبررا هذا العمل العسكري " ...نعم نزلت الدبابات إلى بعض الشوارع و لكن لمدة 24 ساعة فقط ضمانا لصد أي محاولة للتخريب، و انسحبت على الفور بعد أن لاذ المخربون بالجحور خوفا من الشعب و إرادته الكاسحة".[5]

فتم الإعلان عن حركة الانقلاب بواسطة تصريح صادر باسم مجلس الثورة أعلنه هواري بومدين يوم 19 جوان 1965م لتوضيح الأسباب و الأهداف هذه الحركة[6].

[1] ينظر ملحق رقم 7.

[2] سعد بن البشير العمامرة: مرجع سابق، ص ص62-63.

[3] أحمد منصور: مرجع سابق، ص302.

[4] سعد بن البشير العمامرة: مرجع سابق، ص63.

[5] إبراهيم لونيسي: مرجع سابق، ص129.

[6] سعد بن البشير العمامرة: مرجع سابق، ص63.

ج ـ أهداف و نتائج:

لقد أعلن أصحاب حركة الانقلاب عن مجموعة من الأهداف التي سيسعون من خلالها لإعادة الثورة إلى طريقها الصحيح و تتلخص فيما يلي:[1]

ـ الخروج من الفوضى التي أدت إلى عدم الاستقرار بالنسبة لإطارات الحزب و الدولة على السواء.

ـ إقرار مبدأ القيادة الجماعية.

ـ احترام المجلس الوطني و الدستور و الحزب.

ـ عزل كل السياسيين المحترفين، و الوقوف ضد كل محاولة لإحياء الزعامة الفردية.

ـ العمل على وحدة جميع القوى الثورية في الجزائر ووحدة الجميع دون تمييز.

ـ العمل على وضع خطة مدروسة لبناء الجزائر بناءا اشتراكيا

❖ بنجاح عملية الانقلاب التي أسماها بومدين" **التصحيح الثوري**" والذي يمثل تصحيح مسار الدولة السير في الطريق الذي وضعته الثورة التحريرية، [2]وذلك بتطبيق الحكم الجماعي بدلا عن الفردي أدى إلى تنصيب بومدين رئيسا للمجلس الثورة والذي يتولى جميع السلطات، و تجميد و إلغاء دستور 1963م، و ميثاق 1964م، وأصدرت في 10جويلية 1965م أمر بتأسيس الحكومة جديدة التي هي مصدر السلطة المطلقة ريثما يتخذ دستور للبلاد[3] بناءا على بيان 19

[1] إبراهيم لونيسي : مرجع السابق ، ص 130 .

[2] مرجع نفسه ، ص 131.

[3] ينظر: ملحق رقم 8.

جوان 1965، ثم يوم 12جويلية من نفس السنة قامت الحكومة بحفل بعد حركة التصحيح، [1]فيعتبر مجلس الثورة هو المسؤول عن تسير البلاد مؤقتا[2].

2 ـ التنظيم المؤقت للسلطة :

أ– مجلس الثورة:

يعتبر الهيئة السياسية و التشريعية التي حلت محل الحزب والمجلس الوطني، و يتكون المجلس من 26 عضوا، فأسندت له اختصاصا مؤسسات الدولة والحزب، باعتباره مصدر السلطة المطلقة ومن مهامه التحضير لانتخاب جمعية تأسيسه و عقد مؤتمر الحزب وإعادة السلطة للشعب[3]والهدف من ذلك تجنب أي تداخل بين الاختصاصات، وقلة الفعالية ، اقتصر دور المجلس على القيام بمهام الحزب من خلال تحديد خطوط السياسة العامة للبلاد مع مراقبة الحكومة.

وقد تميزت سنتي 1965م-1966م بصدور لوائح من مجلس الثورة متضمنة توجيهات الحكومة والأمانة التنفيذية للحزب، مما يؤكد بسيطرته على الجهازين ، كما أنه تولى اتخاذ إجراءات داخلية كقبول استقالة بومعزة ومحساس فكان سبب انسحابهما هو الدخول في خلاف مع الأعضاء الأساسيين في مجلس الثورة ، وكذا انحياز بومدين إلى جماعة مجلس الثورة على حسابهم [4] الإضافة إلى قوة تنفيذية كتحديد تاريخ الانتخابات البلدية و تتمتع سلطة البلدية بتوجيه الحكومة و مهمة مراقبة القرارات المجلس.[5]

[1] ينظر: ملحق رقم 9.

[2] إبراهيم لونيسي: مرجع السابق، ص130-131.

[4] سعيد بو الشعير: مرجع سابق، ص ص116 ـ 119 .

[5] مرجع نفسه، ص 119.

ب ـ الحكومة:

تمثل الحكومة الهيئة التنفيذية التي تحل محل الرئيس الجمهورية إلا أن أعضائها يعينهم مجلس الثورة، بالإضافة إلى تعديلها كليا أو جزئيا، ووفقا للمادة الخامسة قام مجلس الثورة بتفويضها كل الاختصاصات التي تمارسها وكان ذلك يوم 10 جويلية من نفس السنة ومنه التشريع على أن يكون تحت رقابته وله كامل الحق في تسيير أجهزة الدولة و عن إعطاء الأوامر عند ما يتعلق الأمر بالتشريع و المراسيم إذا تعلق الأمر بالتنظيم، كما أسندت لها مهمة المصادقة على المعاهدات الدولية كذلك تميزت فترة هواري بومدين بالجمع بين الوظيفتين فهو رئيس مجلس الوزراء و في نفس الوقت رئيس الحكومة و بذلك نجد سلطاته تعدت، كثيرا سلطات الرئيس السابق بن بلة وهو ما دفع بالمدعو بشير بومعزة و السيد محساس بالانسحاب، حيث قام الرئيس هواري بومدين بتجميد كل ما انبثق عن سياسة بن بلة ووضع سياسة داخلية و خارجية جديدة للقيام بدولة جزائرية قوية وهذا ما تناوله فيما بعد[1].

ثانيا ـ انجازات السياسية لرئيس هواري بومدين:

1– داخليا:

أ ـ : بدايات تكوين دولة قوية:

لقد كان بناء الدولة من القاعدة ، يشكل أحد اهتمامات مجلس الثورة في إطار النظام الاشتراكي المقيد للحقوق و الحريات بشكل مفرط في جميع مناحي الحياة[2].

لقد اقترح بومدين مقعدا في مجلس الثورة الجديد على جميع أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني باستثناء أولئك الذين تم اعتقالهم، رفض ذلك اثنان منهم فقط: حسين زهوان وعمر بن محجوب فانظم جميع الوزراء؛ بعد مرور عام على ذلك استقالة علي محساس وبشير بومعزة و في 10

[1] سعيد بوالشيعر: مرجع سابق، ص ـ ص 120-121.

[2] مرجع نفسه، ص139.

يوليو شكلت الحكومة، و في شهر سبتمبر شكلت شبكة سرية، هي منظمة المقاومة الشعبية و تتكون من أعضاء سابقين في الحزب الشيوعي الجزائري من بين المقاربين سابقا أحمد بن بلة وسرعان ما قام أمن النظام الجديد بتفكيكها رسميا، فبعد رحيل محساس و بومعزة ، قطع عبد العزيز بوتفليقة علاقاته مع النظام في عام 1967م، دفاعا عن "نظام السير الذاتي" و التحق به الطاهر الزبيري الذي قام بمحاولة انقلاب فاشلة فعزله هواري في 15 ديسمبر 1967م و تولى منذ ذلك الوقت بنفسه قيادة الجيش الوطني الشعبي[1].

لقد تفككت فريق وجدة المكونة من فريق من كبار الضباط الذين ساعدوا بومدين للوصول إلى السلطة في 1965، و لقد توفي وزير الداخلية أحمد مدغري1974م، و كما عزل وزير الدولة شريف بلقاسم و بقي عبد العزيز بوتفليقة الوحيد من فريق وجدة الذي شغل منصب وزير الشؤون الخارجية ما بين 1964م-1979متكون هذا الفريق من :بلعيد عبد السلام و سيد أحمد غزالي، محمد الياسين، وبعد عام 1976م حاولت السلطة إعادة دمج قسم من النخبة المثقفة التي شكلها بومدين في أفريل 1977 مثلا: مصطفى الأشراف، و محمد بن يحي و .....إلخ[2].

إذن كان التطور الأكثر أهمية الذي طرأ على النظام الجزائري الذي تأسس بعد انقلاب 1965 م هو تأكيد الطابع الاستبدادي للدولة المعتمد على الجيش، و قد مرت هذه الحالة بعدة مراحل

ب – جهازي البلدية والولاية:

لقد بقيت بنى السلطة الجزائرية كما كانت عليه فترة الاستعمار، حتى صدور قانون 5 يوليو 1975م لكي يلغي رسميا قانون 31 ديسمبر 1962، الذي قضى بمواصلة العمل بالتشريع الفرنسي الساري المفعول إلى أجل غير محدود[3].

[1] بنجامين ستورا: مرجع سابق ص42.

[2] سعيد بوالشيعر : مرجع سابق ، ص42.

[3] بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص43.

تقر إقامة مؤسسات ديمقراطية بخطوات تدريجية تواكب اكتمال عمليات البناء الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي، حيث بدأ النهج الديمقراطي بانتخابات المجالس البلدية (1967)، ثم انتخابات المجالس الولاية (1969م)[1].

وفوض ميثاق البلدية الصادر في 18 يناير 1967م مجالس البلديات الشعبية المنتخبة في أصل لمدة أربع سنوات بالاقتراع العام المباشر باقتراح من الحزب[2].

❖ البلدية تعتبر النظام القاعدة الأساسية في الجزائر ووسيلة الشعب اللامركزية في تسيير شؤونه المحلية، و هي تقوم على جهازين رئيسيين هما :

➢ **المجلس الشعبي البلدي:**

يتشكل من أعضاء منتخبين بواسطة الاقتراع العام السري المباشر لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، و تتولى إعداد و دراسة المسائل التي تهم البلدية، كما أنه يتمتع قانونيا الاستقلالية النسبية في السير، تتخذ القرارات أغلبية الحاضرين، و عند التعادل في الأصوات يرجح صوت رئيس، أما اختصاصاته فتستند مواثيق الثورة و الخطاب السياسي وهي كما يلي :[3]

في المجال الإداري: تتمحور حول الوظيفة الإدارية المنوطة بالبلدية و صيانة المصالح المتخصصة وإدارة أموالها و إنشاء المرافق العمومية الإدارية و التصويت على الميزانية.

في المجال الاجتماعي: تتمثل في المساعدة الوقائية و الصحية، وإنشاء المراكز الثقافية و المنشآت الرياضية، و إنشاء و إدارة مرافق سياحية.

في المجال الاقتصادي: إنجاز أهداف المخطط الوطني للتنمية على المستوى البلدي و هو في نفس الوقت شامل للنشاطات الاقتصادية ... و هو ما يجعل البلديات أداة رئيسية في بناء الاقتصاد الوطني.

---

[1] محي الدين عميمور: مرجع السابق، ص539.

[2] بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص43.

[3] سعيد بوالشعير: مرجع سابق، ص ص 142.143.

➢ **الجهاز التنفيذي للبلدية:**

يتألف هذا الجهاز من رئيس و عضوين على الأقل و 18 على الأكثر، يتم انتخابهم من قبل أعضاء المجلس بطريقة سرية، تحت إشراف الوالي و أمين محافظة الحرب و ممثل السلطات المحلية بما فيهما على مستوى (الولاية و البلدية) فإن النصوص التفصيلية نجدها في الغالب تتحدث عن رئيس المجلس الشعبي البلدي، أما عن اختصاصاته فخص القانون البلدي لرئيس المجلس الشعبي البلدي اختصاصات واسعة تحت رقابة وصاية الوالي، فرئيس المجلس له صفتين ممثل البلدية والدولة[1]

❖ أما الولاية فهي تشكل حلقة وصل بين السلطة المركزية و البلدية، و باعتباره امتداد للبلدية فإنها تمثل أيضا عنصر اللامركزية، فهي تنظيم يشمل عدد من البلديات و تقوم الولاية على جهازين رئيس هما: المجلس الشعبي الولائي و الجهاز التنفيذي[2]، ولئن كانت البلدية والولاية تعتبران الأساس الأول للتنظيم الهيكلي الإداري و السياسي للدولة، فإن سياسة التأميم الاشتراكي للمؤسسات التي اعتمدت و طبقت رغم العيوب والنقائص التي تخللت مراحل تطبيقها و ما بعدها، تعتبر الأساس المادي الاقتصادي لتكملة الثورة، إلا أنه يجب تنظيم السلطة على المستوى المركزي لبناء دولة من القاعدة.[3]

ج – ميثاق و دستور 1976م:

➢ ميثاق 1976م:

لقد شرع هواري بومدين في التأسيس الدولة لميثاق الوطني في عام 1976مويعتبرمن بين هياكل ومؤسسات الدولة[4].

[1] سعيد بو الشعير: مرجع سابق ، ص ص 145-146.

[2] مرجع نفسه ، ص 147.

[3] نفسه، ص 149.

[4] سلبية كبيرة: **الرئيس هواري بومدين زعيم معارك التحرير و التعمير**، المكتبة الخضراء، الجزائر، د ط، د ت ، ص 23.

إن ميثاق 1976م يحمل تصورا جديدا لبناء الدولة و المجتمع فهو يختلف كل الاختلاف عن سابقه شكلا و مضمونا[1]، ففي 29 يوليو 1976م أعلن بومدين عن إعداد الميثاق الوطني [2]وانتخاب جمعية وطنية (برلمان) و رئيس الجمهورية[3]

لقد اختار بومدين وضع الميثاق كل من : وزير التعليم العالي محمد الصديق بن يحي لصياغة الجزء الخاص بالمسألة السياسية، وزير الصناعة و الطاقة بلعيد عبد السلام لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الاقتصادية، مصطفى الأشرف لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الثقافية،

رضا مالك لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الأيديولوجية، و أضيف لهم وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة لصياغة الجزء الخاص بالسياسة الخارجية، أما بومدين فكان يوجه الأعمال بإعطاء الكلمة في بداية الجلسة[4].

في 26 أفريل 1976م نشرت مسودة الميثاق الوطني، و نظم جملة حوارات عامة في الأحياء وأماكن في المدينة و الريف و لكن الإجراء الذي اتبع لكتابة المشروع النهائي للميثاق كان إجراء يسمح للسلطة بالاحتفاظ بالسيطرة على صيرورة النقاشات العامة، ولم يطرأ على نص الأولى إلا قليل من التعديلات فإن الميثاق الوطني المتبنى في 27 جوان 1976م حاز على نسبة 98.5% "نعم " المصدر الأعلى لسياسة الأمة و قوانين الدولة[5].

وكما أنه يوضح بدقة بأن البناء الاشتراكي يتماشى مع ازدهار القيم الإسلامية، و الاشتراكية في الجزائر وترمي أساسا لتحقيق أهداف ثلاثة:[6]

---

[1] الطاهر بن خرف الله: **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1969 بين التصور الايديولوجي و الممارسة السياسية، ج1**، دار هومة الجزائر ، 2007، ص 135.

[2] ينظر ملحق رقم 10.

[3] بنجامين ستورا: مرجع سابق ، ص45.

[4] منهل سعدي: مرجع سابق، ص51.

[5] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: **الميثاق الوطني 1976**، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1986، ص27.

[6] بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص45.

ـ دعم الاستقلال الوطني.

ـ إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان.

ـ ترقية الإنسان و توفير أسباب تفتح شخصيته و ازدهاره.

إن الميثاق يحتوي على مقدمة و سبعة أبواب صيغت في 280 صفحة باللغة العربية فالمقدمة ركزت على مفهوم الدولة الاشتراكية و معايير تطبيقها إضافة إلى الباب الأول الذي جاء تحت عنوان "**بناء المجتمع الاشتراكي**" درست إعطاء الدولة الشرعية للاختيار الاشتراكي في الجزائر كما ذكرنا سابقا، أما الباب الثاني "**الحزب و الدولة**" فهو يحدد النظام السياسي للجزائر الذي يقوم على الحزب الواحد أما الدولة فهي الاشتراكية وتتدخل في جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تستند على مبدأ الديمقراطية التي تضمن الشعب ممارسة الحكم بواسطة المجالس الشعبية البلدية والولائية و تحقق مبدأ اللامركزية[1].

أما الباب الثالث "**المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية** " وهي خمسة الثورات الثلاث الصناعية والزراعية والثقافية بالإضافة إلى التوازن الجهوي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، أما الباب الرابع فخصص للدفاع الوطني و دوره في الدفاع عن سلامة التراب الوطني وحدودها، أما الباب الخامس "**السياسة الخارجية للجزائر**" يجب أن تكون مرآة للسياسة الداخلية، أما البابين السادس والسابع فموضوع هي التنمية واتجاهاتها الرئيسية[2].

إن ميثاق 1976م يؤكد على بعث السيادة الوطنية و بناء الاشتراكية و مكافحة التخلف وبناء اقتصاد حديث و مزدهر و التيقظ للأخطار الخارجية [3]

[1] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 52، كذلك ينظر الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ميثاق، مرجع سابق ذكره ص ص 23-85.

[2] منهل سعدي: مرجع سابق، ص ص 52.53.

[3] بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص ص 45.46

وأمور تتطلب وجود دولة وطيدة الأركان ومعززة باستمرار و ليست دولة تسير نحو الإفلاس ، إذن الميثاق يطمح إلى دمج الدوائر السياسية والاقتصادية و الدينية؛ يجب على كل جزائري أن يكون في آن واحد مناضل الثورة الاشتراكية و منتج المجتمع الصناعي، ومستهلك السوق الوطنية ويؤمن بدين الدولة ، إن الدولة هي تحدد النتاج السياسي .

➢ دستور 1976م:

إن النظام الجزائري طيلة الفترة الممتدة (1965 ـ 1976م) لم يكن له دستورا مكتوبا خلافا لتقاليد الدولة ، إذ كانت المرجعية تعود إلى مجلس الثورة المسيطرة علية من طرف العقيد هواري بومدين، أو بعض النصوص القانونية و المراسيم و الأوامر ، لكن النظام أراد أن، يكمل أركان الدولة بإضافة طابع الشرعية الدستورية على نظام الحكم[1] .

في19 نوفمبر 1976م تم استفتاء على الدستور1976م الجديد المنبثق من الميثاق1976م، والذي أكد بأن دين الدولة هو الإسلام وأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية وأن الاشتراكية هي اختيار وطني، [2]وغيرها.[3]

في يوم 22 نوفمبر 1976م تم تطبيق الدستور ، فقد جاء هذا الدستور مستوحى من النصوص الأساسية للثورة لاسيما الميثاق الوطني لسنة 1976م ، ويحتوي على199بند ، وقد وزع الدستور السلطة بين مؤسسات الدولة و أجهزتها في فصول ستة منها الباب الثاني معنونا بالوظائف السياسية و التنفيذية و التشريعية و القضائية ، التأسيسية و الرقابية ، أو أن قاعدة الحكم المستقبلي التي يرتكز على الحزب الواحد و أولوية على أجهزة الدولة [4].

[1] منهل سعدي : مرجع سابق، ص53.

[2] محي الدين عميمور: مرجع سابق، ص 539.

[3] ينظر: ملحق رقم11.

[4] سعيد بو الشعير: مرجع سابق، ص ص 275. 276.

في 10 ديسمبر 1976م تمت الانتخابات الرئاسية التي صوت الشعب فيها على هواري بومدين رئيسا للجمهورية و كدا انتخاب المجلس الشعبي الوطني بعد ذلك في الخامس و العشرين من شهر فيفري عام1977م[1] .

كرس دستور 1976م رئاسة النظام السياسي الجزائري و تفوق الدولة و الحكومة على أمة مؤسسة تمثيلية أخرى حزبية أو منتخبة ، و الواقع أن المادة 98من الدستور تنص على أن " **وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة**"، وتنص المادة 102 على "**أن وظائف المسؤولية الحاسمة في مستوى الدولة يمسك بها أعضاء من قيادة الحزب** "، و أن رئيس الدولة هو أيضا الرئيس الأعلى للقوات المسلحة ، يرسم سياسة الأمة العامة ، ويقودها وينفذها[2].

كما أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية الذي ينتخب لمدة 6سنوات باقتراح من مؤتمر الحزب، [3] وحددت المادة 111من الدستور صلاحيات الرئيس الأخرى.[4]

فالدستور يمنح المجلس الشعبي الوطني السلطة التشريعية التي يتقاسمها مع رئيس الجمهورية لأن هذا الأخير بإمكانه التشريع بمراسيم بين دورتين برلمانيتين و وضحت المادة 151في 26نقطة المجالات الرئيسية التي يستطيع المجلس ممارسة نشاطه فيها بتحديد المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية . [5]

يقوم الحزب الوحيد و السلطة السياسية و الإدارية بانتقاء المرشحين لانتخابات المجلس الوطني الشعبي ، و مجالس البلديات و الولايات ، فهم في الحقيقة من أنصار النظام أكثر مما هم ممثلون للشعب فالنظام يخص يتكون من نخب وسيطة تمثل الدولة لدى الشعب وليس العكس، ويهدف إلى

---

[1] سليمة كبير: مرجع سابق ص 23.

[2] بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص 47.

[3] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 54.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **دستور 1976**،
www dvoit . dz.com forum / showthread php ?t=1847 .13:45يوم على2017/03/15

[5] بنجامين ستورا :مرجع سابق، ص 48.

تأمين قواعد دولة القانون و عدم إدخال التعددية و التناوب السياسي و إنما "دمج " المجتمع في النظام الذي بنته السلطة في 19يونيو 1965م[1] .

وبقي الرئيس هو الهيئة التي تنفذ فالمجلس يخضع للحزب الذي بدوره يخضع لقيادة رئيس الهيئة التنفيذية و الذي هو رئيس الجمهورية ، مما يرجعنا إلى نفس وضعية حكم بن بلة " الحكم الفردي " أن دستور 1976م لا يطبق مبدأ الفصل بين السلطات [2].

2 ـ خارجيا :

أ ـ على الصعيد العربي :

كانت سياسة الجزائر الخارجية في عهده كما أرادها تماما انعكاسا للسياسة الداخلية التي أولاها اهتمامه الرئيسي.[3]

تميزت سياسته على مستوى المغرب العربي بالسعي نحو التعامل المتزن مع الجيران و احترام أنظمة الحكم القائمة ، ومحاولة فتح آفاق للتعاون الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي[4]، كما يقول هواري **بومدين في ذلك[5]**

" المغرب العربي لابد أن يبنى في يوم من الأيام سواء يبتنيه جيلينا أم تبتنيه الأجيال القادمة لأن هذه المسألة ليست مسألة عاطفية فقط رغم التاريخ و الدين واللغة و العادات و الروابط ، فمصلحة أبناء المغرب العربي تقتضي أن يتجهوا نحو مستقبلهم ويجب أن يكون مجموعة متكاملة منسجمة "[6] .

---

[1] بنجامين ستورا :مرجع سابق ، ص 48.

[2] منهل السعدي: مرجع سابق، ص55.

[3] محي الدين عميمور: مرجع سابق، ص541.

[4] مرجع نفسه، ص 541.

[5] سعد بن بشير العمامرة: مرجع سابق، ص 141

[6] مرجع نفسه، ص 141.

وبهذا أبرمت الجزائر اتفاقيات تعاون مع موريتانيا سنة 1966م ، أما المغرب و تونس فكانتا في صراع مع الجزائر حول الحدود ، و التي حلت بالتوقيع على ترسيم الحدود الجزائرية معهما ما بين 1969 م ـ 1972م، كما تم عقد معاهدة للتعاون و حسن الجوار مع تونس و ليبيا وكانت بينهم علاقات ودليل زيارة الرئيس معمر القذافي للجزائر في منطقة حاسي مسعود [1]في فيفري 1969م ، وفي ديسمبر 1967م اعترفت المغرب رسميا بالجمهورية الموريتانية و هذا تحت إلحاح بومدين ، فقد كان محفزا على جميع المساعي الرامية لبناء المغرب العربي[2] .

وفي نوفمبر 1975م ظهرت مشكلة الصحراء الغربية مع المغرب فقامت هذه الأخيرة في نفس السنة بمعاهدة مدريد لتقسيم الصحراء الغربية بين الرباط و نواكشوط و بعد فترة من العزلة في بداية هذا النزاع قامت الجزائر بنشاط دبلوماسي مكثف[3] .

يقول هواري بومدين " **مشكل الصحراء الغربية من قبل كل شيء مشكل سياسي ، و إن مساعدة الجزائر لهذا الشعب ستبقى لأننا نعتبره و لازلنا نعتبره بأن هذه الأراضي للصحراويين فقط**".[4]

أما على المستوى العربي فقد احتضن الثورة الفلسطينية عمليا منذ منتصف الستينيات بالدعوة للوحدة الوطنية، وفتح أبواب الكلية الحربية و الجامعات الجزائرية لأبناء فلسطين ، ورفع الشعار المشهور **"نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة "**[5] .

[1] ينظر: ملحق رقم 12.

[2] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 66.

[3] بنجامين ستورا: مرجع سابق ، ص64.

[4] سعد بن البشير العمامرة: مرجع سابق ، ص 144.

[5] محي الدين عميمور: مرجع سابق، ص 541.

كما يؤكد بومدين أن القضية الفلسطينية قضية الأمة العربية فيقول " **إن أمتنا اليوم في مفترق الطرق، والقضية الفلسطينية بالنسبة لنا هي الفجر الذي ينسق العلاقات العربية ..... لأننا مازلنا نذكر دماء زكية لنا سالت في سبيل الحرية**"[1] .

ويبرز دور الجزائر في عهده بالموقف الذي اتخذه إثر يونيو 1967م ، ورفض فيه منطق الهزيمة، ودعا إلى اعتماد أسلوب الحرب الشعبية الواسعة و قاد حملة واسعة للتضامن الفعلي مع كل من مصر و سوريا ، ونشأت صداقة كبيرة بينه وبين الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وتأثر بومدين تأثرا بالغا بعد وفاة عبد الناصر ، وكان أول من شجع نائب الرئيس أنور السادات على العمل لتفادي حدوث فراغ على قمة السلطة في أكبر بلد عربي. [2]

وفي أكتوبر 1973م وضع كل إمكانيات الجزائر لصالح العرب، كما أنه قام بدور قيادي بارز في دعم الصمود العربي، مع الملك فيصل بن عبد العزيز وفي الضغط على الاتحاد السوفياتي لضمان تزويد الجبهتين المصرية والسورية بالأسلحة الضرورية، كما أنه ساهم في تحقيق المصالحة بين العراق وإيران التي أسفرت عن توقيع اتفاق الجزائر، في مارس 1975م[3].

ب ـ على الصعيد الدولي:

كانت للجزائر علاقات وطيدة بالاتحاد السوفياتي في المجال العسكري فهو الذي كان يزود الجيش الجزائري بالعتاد والأسلحة و المدربين العسكريين والأساتذة ، إلا أن هذه العلاقة لم تتخطى مبدأ الحياد عدم الانحياز للنظام الشيوعي، أما العلاقات الاقتصادية كانت ضعيفة فلم تتجاوز التبادلات التجارية نسبة10%[4].

[1] سعد بن البشير العمامرة : مرجع سابق ، ص 140.

[2] محي الدين عميمور: مرجع سابق ، ص541.

[3] مرجع نفسه، ص541.

[4] منهل سعدي: مرجع سابق ، ص61.

أما بالنسبة لعلاقات الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية كانت جيدة وخاصة على الصعيد الاقتصادي ، فعلى الرغم من قطع العلاقات معها بسبب حرب 1967م فإنها رجعت سنة 1974م ، وقد حافظ بومدين على هاته العلاقات إلى درجة عقد اتفاقية مع شركاتها سنة 1969م و التي تنص على بيع الجزائر سنويا 10 مليار من الغاز الطبيعي المميع للولايات المتحدة الأمريكية لمدة 25 سنة مقابل حصولها على التكنولوجيا الخاصة بالبترول، وقد وصلت العلاقات التجارية مع البلدان الغربية الرأسمالية 80%[1] .

أما على المستوى الإفريقي فلقد كانت من المساعي الجزائرية هي أنها أكسبت القارة السمراء مفهومها العرقي و أعادت إليها طرحها الحقيقي المتمثل في الاستعمار الاستيطاني المحتل لأرضيها والتي كانت تعاني من التميز العنصري و الاستغلال[2]، فبدلت الجزائر منذ استرجاع سيادتها جهودا لتحرير تلك الشعوب، كما قامت بمساندة حركات التحرر، وساهمت في استقلال انغولا وغنيا وبيساو، والحفاظ على الوحدة الترابية لنيجيريا والسودان وناميبيا.

في قارة آسيا وقفت الجزائر بجانب قضايا التحرر ، فساندت كفاح الهند الصينية (الفيتنام) وكمبوديا ولاوس، ضد الاستعمار وعملت على الاعتراف دوليا بالحكومة الثورية الشعبية لجمهورية لفيتنام و بالحكومة الوطنية الموحدة لكمبوديا ودعمت الكوريتين الشمالية والجنوبية لوقف إطلاق النار وإيجاد حل سلمي للقضايا المتنازعة عنها ، ورحبت بانضمام جمهورية الصين الشعبية إلى هيئة الأمم المتحدة في مجلس الأمن وامتلاكها حق الفيتو [3].

وفيما يخص الصراع الذي تعاني منه دول أمريكا اللاتينية فقد دعمت الجزائر المجتمع الدولي للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لفك الحصار الاقتصادي الذي فرضته على كوبا، والكف عن تدخلها

[1] مرجع نفسه ، ص 62.

[2] صالح بن القبي: **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم**، منشورات ANEP ، دت، ص 26.

[3] منهل سعدي : مرجع سابق ، ص ص 66 ـ 67.

في الشؤون الداخلية الدول القارة خاصة الشيلي والأرجنتين، واستكمال التحرر الاقتصادي بالنسبة للبيرو وبناما وفنزويلا [1].

أما العلاقات الجزائرية الفرنسية نتخللها بعض المشاكل خاصة الجانب الاقتصادي وكان رد فعل فرنسا على قرارات بومدين خفض عدد العمال الجزائريين المرخص لهم التوجه لفرنسا ، ورفض بعث متعاونين فرنسيين للجزائر خاصة في مجال التعليم، وانخفضت نسبة المساعدات الفرنسية من مليار فرنك فرنسي سنة 1963م إلى 200 مليون سنة 1968م، أما الجانب السياسي كانت علاقات سيئة خاصة عند وقوف فرنسا إلى جانب المغرب (قضية الصحراء الغربية) سنة 1975م ، بهذا فإن الجو العام للعلاقات الجزائرية الفرنسية ظل ثقيلا وباردا تقريبا [2].

ثالثا ـ حركات المعارضة لهواري بومدين :

1 ـ الأحزاب المعارضة له :من بينها نذكر

الحركة الديمقراطية الثورية MDR :يرأسها كريم بلقاسم ، وهي حركة معارضة لسياسة بومدين أطلق عليها "الحركة الديمقراطية الثورية "(MDR) سنة 1967م تمثل دورها وهدفها الذي تشكلت من أجله في الإطاحة بنظام الحكم في الجزائر تعمل على تطهير صفوف الجيش من عملاء فرنسا ، و بناء الجزائر المستقلة ، ولكن لم تستمر هذه المعارضة كثيرا فقد تمت تصفية كريم بلقاسم سنة 1970م بفندق بألمانيا من قبل المخابرات الجزائرية [3].

منظمة المقارنة الشعبية ORP:ضمت هذه المنظمة مجموعة من الشيوعيين ظهرت معارضتهم ضد نظام 19 جوان 1965م، أنشأها عبد الحميد بن الزين، ومن بين قيادي المنظمة :محمد حربي ، بشير حاج علي، حسين زهوان، ولكن قامت السلطات بحل الحزب فأنشأ مكانه حزب "الطليعة

[1] منهل سعدي: مرجع سابق ، ص 67.

[2] مرجع نفسه ، ص ص 62.63.

[3] لخضر بورقعة: **شاهد على اغتيال الثورة** ، دار الأمة ، الجزائر، 2000م، ص ص 190.195.

الاشتراكية " في جانفي 1966م ، لكنه بقي تحت الرقابة من طرف الشرطة ولم يتمكن من التعبير عن نفسه، وانحصرت أعماله في توزيع المناشير والجرائد وفي الحركة الجمعوية والكتابات الحائطية[1].

2 ـ المعارضة الشخصية لنهج بومدين :

محاولة انقلاب الطاهر الزبيري : شرع الطاهر الزبيري بتحضير قادة ثلاثة فيالق في الناحية العسكرية الأولى بجنودهم وآلياتهم للتحرك، وذلك اليوم لبدء الزحف في منتصف ليل يوم 13 ـ 14 ديسمبر 1967م نحو قيادة الناحية العسكرية الأولى[2] في البليدة :

ـ فيلق قادم من المدية بقيادة معمر .

ـ فيلق قادم من مليانة بقيادة عبد السلام .

ـ فيلق مكون من تشكيلة دبابات قادم من الأصنام يقوده العياشي .

حيث تجمعت فيالق الثلاثة ما بين مدينة العفرون غربا وجسر بورومي شرقا وكانت تضم نحو 1500 مقاتل ونحو 30 دبابة وعربة مذرعة ، وعندما أرادت قوات تجاوز الجسر فوجئت بتكديس السيارات والشاحنات مدينة فغلقت جسر يستحيل على قوات أن تتجاوزه، وأن قوات الدرك والوحدات العسكرية الموالية لبومدين بقيادة كل من زرقيني وهوفمان وشكلا عائقا أمام تقدم الفيالق الثلاثة ، ولم يكن يفصلنا عن مدينة البليدة سوئ 10 كيلومترات فقط [3].

فلم تدوم المعركة طويلا ين الطرفين فتوقفت المناوشة دون غلبة حاسمة لأحد منهما إلى أن وصلت طائرتان عسكريتان إلى أرض المعركة وبدأتا تلقيان القنابل عشوائيا ولم تسلم منها قوات النظامية نفسها، وهذا ما زاد من الخسائر، ففر الجنود و الضباط إلى الغابات والأودية المحيطة بالمنطقة تاركين ورائهم سيارتهم و آلياتهم ودباباتهم[4].

أما عن أسباب التي أدت إلى فشل حركة 14 ديسمبر 1967م فتمثلت في ما يلي :

---

[1] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 56.

[2] الطاهر زبيري: **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري**، تح : مصطفى دالع، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011م، ص 233.

[3] الطاهر زبيري: مصدر سابق، ص 239.

[4] لخضر بورقعة : مصدر سابق، ص ص، 179 ـ 180.

- ✓ تردد قائد الناحية العسكرية الأولى السعيد عبيد في دعم حركتنا بشكل فعال .
- ✓ افتقاد عنصر مفاجأة نظرا لبعد عن منطقة البليدة و العاصمة، مع ذلك وجود جواسيس بومدين في قوات الزبيري .
- ✓ قيام الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بمنع تزويد الفيالق الثلاثة الخاضعة للسلطة الزبيري بالوقود و الذخائر .
- ✓ تكديس جسر بورومي الذي يعد المنفذ الوحيد نحو البليدة بالسيارات و الشاحنات أدى إلى شل حركة التقدم .
- ✓ هطول الأمطار بغزارة وسقوط الثلوج شكل عائقا أمام تقدم قوات نحو البليدة .
- ✓ استخدام بومدين للطيران كان مؤثرا في مجريات المعركة، بهدف قضاء على الزبيري وجيشيه.
- ✓ عدم خروج العمال في مظاهرات منددة بحكم بومدين كما كان مخططا له.
- ✓ تفرق الرجال الزبيري بمجرد خسارة أول جولة.

وفي الأخير يقول الزبيري :"**إن حركة 14 ديسمبر 1967م لم تكن يوما محاولة انقلاب عسكري كما يعتقد الكثيرون لأننا ببساطة لم نكن نسعى للإطاحة ببومدين من السلطة، وإنما كان هدفنا الأساسي هو الضغط عليه لإعادة الشرعية للبلاد**"، وبعد المعركة العفرون سيطر العقيد بومدين على السلطة بشكل تام، أما الزبيري فلقد فر إلى منطقة الأوراس، وبعدها إلى المنفى بتونس .[1]

معارضة قايد أحمد :انتقل القايد أحمد إلى معارضة الرئيس بومدين سنة 1972م بعد أن عملا معا في هيئة الأركان العامة ومجلس الثورة، ومن بين الأسباب التي أدت به إلى معارضته :

[1] الطاهر زبيري : مصدر سابق، ص ص، 284 ـ 251.

- ✓ أراد تجسيد فكرة أن الشعب صاحب السيادة وأن الحزب جبهة التحرير الوطني هو المسؤول عن قيادة البلاد وليس مجلس الثورة، وهذا يعارض فكرة بومدين.[1]
- ✓ عدم تحمله السلطة الشخصية لبومدين أي حكمه الفردي كان السبب في الإطاحة بالرئيس بن بلة.[2]
- ✓ رفضه مشروع الثورة الزراعية، لأن الفلاحين وجدوا صعوبة كبيرة في تطبيق قوانينها نتيجة تعقدها وعدم فهمها، [3] إضافة إلى عدم تعود الفلاحين على التعاونيات الإنتاجية وتعاونيات التسويق، ففقدوا صلتهم بالأرض ولم يستفيدوا من ثمار جهدهم ولم يوفروا الاكتفاء الذاتي الغذائي، لكن بومدين صمم على إبقاء الثورة الزراعية، ونتيجة لمعارضة قايد أحمد أمر بنفيه.[4]

[1] وجاء في خطاب صادر عن الرئيس هوراي بومدين يوم 21 مارس 1966م ذكر فيه:" قامت الثورة على أساس المجهود الجماعي، لان الجهود الجماعي هو ضمان كل عمل منتج وكل عمل مثمر، وفي خطاب آخر يوم 01 أفريل 1966م، وذكر فيه:" لكي تحقق الثورة الاشتراكية بأتم معنى الكلمة يجب أن تتخذ الطبقات الكادحة الثورية والمناضلون الثوريون والطبقات الكادحة مثل ما كانت متحدة بالأمس، ينظر: مرجع سابق، ص 90.

[2] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 59.

[3] من جهته صرح هواري بومدين في الخطاب له يوم 09 فيفري 1966م قائلا:" إن الثورة التي أيدها، الفلاحون والعمال والجنود ثورة لابد أن تنتصر"، هذا الخطاب يعد تأكيد على أن الفلاحين لم يكن لهم أي اعتراض على هذه الثورة ينظر إلى: سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق، ص 90.

[4] الشاذلي بن جديد : **مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة 1929 ـ 1979ج1** ، تح: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2011م، ص ص، 240 ـ 241.

المبحث الثالث: الوضع السياسي في فترة رئاسة الشاذلي بن جديد (1979م ـ 1989م)

عرفت الجزائر خلال المرحلة الممتدة من 1962م إلى 1987م نظام حكم يقوم على مبدأ الحزب الواحد القائد المحدد والموجه والمراقب لمختلف النشاطات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، وبوفاة رئيس الجمهورية هواري بومدين وتولى الجيش السلطة مؤقتا وظهر الصراع على السلطة فأول توجه تبنته الدولة كان النظام اشتراكي والثاني كان توجهه يميل إلى اقتصاد السوق حيث ذهب أعضاء مجلس الثورة إلى اقتراح العقيد **الشاذلي بن جديد**[1]لرئاسة الجمهورية وقد تولى رابح بيطاط رئاسة الدولة لمدة أقصاها 45 يوم؛ وتم ترشيح الشاذلي من طرف المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا .[2]

أولا ـ وصول الشاذلي بن جديد إلى السلطة :

1 ـ حكومة الشاذلي بن جديد :

بعد وفاة هواري بومدين في ديسمبر 1978م نتيجة المرض قدمت جبهة التحرير الوطني ، الحزب الوحيد، الشاذلي بن جديد خلفا لبومدين فأنتخب رئيسا للجمهورية الجزائرية[3] في 8 فبراير 1979م.[4] وقع الشاذلي بن جديد بعد 26 يوم من انتخابه المعلن عنه في 10 فيفري 1979م وثيقة تعيين أول تشكيلة حكومية لعهدته[5]، بعد أن حسم الجيش المنافسة على السلطات لصالح الشاذلي بن جديد

---

[1] الشاذلي بن جديد : من مواليد 14افريل 1929م بعنابة، التحق بالتنظيم العسكري لجبهة التحرير سنة 1954م، وفي عام 1958م، انضم إلى الجيش تم ترقيته إلى رتبة نقيب، كما تم تعينه قائدا للقطاع القسنطيني بعد الاستقلال ، ثم عين قائدا على وهران خلال عام 1964م، ثم كلف بتنسيق شؤون الدفاع الوطني 1978م، ثم انتخب رئيسا للجزائر سنة 1978م، وانفصل عنها خلال عام 1999م، ينظر : عمار بومايدة، مرجع سابق، ص ص 44 .45.

[2] سعيد بو الشعير : **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري1989 ، ج2** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 ، ص ص 09 ـ 11.

[3] ينظر: ملحق رقم 13

[4] بنجامين ستورا : مرجع السابق ، ص 90.

[5] عبد القادر بولسان: **الحكومة الجزائرية 1962 ـ 2006** ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص 102

أصبح واضحا أن مجلس الثورة فقد نفوذه و سلطته لصالح كبار الضباط في هذا المجلس، وجرت بعدها انتخابات رئاسية فاز فيها الشاذلي بن جديد[1].

ظهرت بوادر سياسية بعد ترشيحه من طرف المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني ، وتجلت مظاهرها فيما يلي:

ـ إطلاق سراح الرئيس السابق أحمد بن بلة

ـ رفع الإقامة الجبرية التي كانت مفروضة على أحمد بن بلة.

في المؤتمر السادس للحزب صرح الرئيس الشاذلي بن جديد بما يلي " **المرحلة القادمة ستحمل متطلبات لم تعرفها البلاد منذ الاستقلال " و أن الوضع هو الذي دفعه إلى تغيير النظام في إطار ديمقراطية حقيقية "وأنه هو الذي غير النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي ".**[2]

2 ـ من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية (أسباب أحداث أكتوبر 1988م):

أ ـ الأسباب المفجرة للأحداث:

مما لاشك فيه أن تلك الأحداث يعود سببها إلى تمكن الحزب من فرض نفسه بشكل واضح على الساحة الجزائرية في بداية الثمانينيات، وأصبح يسيطر على مؤسسات وهياكل الدولة والحكومة التي تحولت إلى شبه جهاز تنفيذي للحزب مكلف بتطبيق توصيات مؤتمراته وكما أنها فشلت في تطبيق السياسية الاشتراكية وهو ما أفرز فئة البرجوازية وكذلك غياب الديمقراطية في التسيير الداخلي الدولة والحزب قبل 1988م[3]

[1] الطاهر زبيري: مرجع سابق، ص 342.

[2] سعيد بو الشعير : مرجع سابق، ج2، ص ص 13 ـ 17.

[3] إبراهيم لونيسي : **حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الرئيس الشاذلي بن جديد (تهميش ـ تفعيل ـ محاولات التفجير)**، دار هومة، الجزائر، 2012، ص ـ ص 120 ـ 126.

بالإضافة إلى الصدمة النفطية الناجمة على عن الهبوط الحاد لأسعار النفط منذ سنة 1986م، والتي كشفت عن مدى حساسية النظام الاقتصادي الجزائري للتغيرات الحادثة في السوق العالمية. [1]

وهذا بسبب كون الاقتصاد الجزائري أساسا اقتصاد ريعي، يعتمد على العوامل غير ذاتية ـ الأسواق الخارجية ـ في إعادة إنتاج منظومته الاقتصادية وفرض الرأي الواحد و رفض الحوار و المشاركة السياسية، وكما أن الرئيس وصف الأحداث بأنها كانت مليئة بالحقد والضغينة.[2]

ب ـ الانفجار الأحداث 1988م:

وفي 10 أكتوبر من نفس السنة ألقى رئيس الجمهورية خطابا متأسفا فيه عما حدث وما جرى في تلك الأحداث، فتكلم "**عن قضايا كارتفاع أسعار السلع وندرتها ودور القطاع الخاص غير البناء في هدم الاقتصاد الوطني وانحراف المهاجرين إلى خدمة مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة البلاد ..... إن أحداث التي تلت الخطاب تؤكد لنا بشكل قطعي أنه يعد السبب المباشر المفجر للوضع، ولكنه ليس هو السبب الأساسي، لأن جذور هذا الانفجار تعود إلى ما قبل ذلك** "، وكما وضح من قبل ومما لاشك فيه أيضا أن هذا الخطاب هو الذي ولد الكثير من الاضطرابات التي حدثت هنا وهناك، [3]وعلى أثر ذلك يوم الثلاثاء 11/10عادت المياه إلى حالتها الطبيعية، وعدل الدستور في 03 نوفمبر تبعه وضع دستور جديد في 23 فيفري 1989م[4].

بتاريخ 24 أكتوبر 1988م أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا يحدد العناصر الرئيسية التي يتضمنها الجانب الثاني من مشروع الإصلاحات السياسية.[5]

[1] إبراهيم لونيسي : مرجع سابق، ص ـ ص 126 ـ 127.
[2] سعيد بو الشعير :مرجع سابق، ج2 ، ص 22.
[3] إبراهيم لونيسي :مرجع سابق، ص، 128.
[4] سعيد بو الشعير :مرجع سابق، ج2 ، ص ص 22 ، 25.
[5] إبراهيم لونيسي : مرجع سابق، ص، 130.

وهي مشروعات الإصلاح وسوف تقدم للشعب، وهذه الإصلاحات ستمس جميع الجوانب والمجالات بما فيها الجانب السياسي، وكان أول إجراء اتخذ في هذا المجال هو دعوة الشعب للاستفتاء على تعديل دستوري بمقتضى المرسوم الصادر في 12 أكتوبر، وحدد يوم 3 نوفمبر 1988م كتاريخ لعملية الاستفتاء، كما تقرر إحالة الإصلاحات على مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره الإطار النظامي الذي يتولى دراسة مثل هذه الأمور، والهدف من وراء كل هذا هو تشكيل الديمقراطية أوسع في العمل السياسي وهذا يعني مطالبة حزب جبهة التحرير الوطني بضرورة الانفتاح على كل المتغيرات الجديدة داخليا وخارجيا.

ج ـ المظاهر الأولية لبداية التعددية :

بعد أقل من أسبوع واحد من أحداث 5 أكتوبر، بدأت مظاهر التوجه نحو التعددية السياسية في الظهور، وبداية أفول نظام الحزب الواحد، ولقد وردت الإشارة إلى ذلك في خطاب رئيس الجمهورية ليلة 10 أكتوبر 1988م، وكان أول إجراء اتخذه هو إجراء تعديل على دستور 1976م في 3 نوفمبر 1988م، الخطوة الأولى في التحول نحو التعددية السياسية إذ أن هذا التعديل جعل من الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، وهذه العملية كانت ضرورية في ذلك الوقت المبكر، لتحقيق الانسجام بين الأهداف الهيكلة الاقتصادية التي تسعى إلى تحرير أداء المؤسسات، وقد أعد التسيير و التنفيذ ومتابعة ذلك سياسيا وقانونيا.

ومما لاشك فيه أن كل هذه الإجراءات في حقيقة الأمر ما هي سوى عملا تمهيديا لإقرار مبدأ التعددية السياسية رسميا وذلك بمقتضى دستور فيفري 1989م[1]،

الذي يقول عبد العزيز بلخادم بصدده :**"أن التعليمات قد أعطت للفريق المكلف بتسيير أشغال اللجنة المسؤولة على إعداد الدستور"**

[1] إبراهيم لونيسي :مرجع سابق، ص.ص، 130. 132.

والتي تولى رئاستها مولود حمروش الذي أفرغها من المعاني الإيديولوجية، خاصة بعد أن تقرر تعديله مادة بدلا من استبداله بدستور جديد، وأهم ما ميز هذا الدستور فتحه المجال أمام فصل السلطات و التوازن بينها، كما أنه خصص فصلا للجيش مثل ما حدث في دستور 1976م، بل اكتفى بتخصيص مادة له حدد فيها مهام الجيش وهي **المادة 23**.[1]

وبذلك وضع حد لنظام الحزب الواحد وأقر مبدأ التعددية السياسية تمهيدا للانتقال إلى التعددية الحزبية التي كرسها دستور 1989م.[2]

ثانيا ـ دستور 1989م :

صدر الدستور الجديد لعام 1989م بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89 ـ 18 المؤرخ في 28 فيفري 1989م، والمتضمن تعديل الدستور و المصوت عليه في استفتاء عام في23 فيفري 1989م ويتضمن المحاور التالية :

تمهيد وأربعة أبواب[3]فأصدر رئيس الجمهورية في 04 فيفري 1989م مشروع تعديل الدستور،

وبعد ذلك الشطر الثاني من برنامج الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها ، وتمس التعديلات المقترحة في جميع فصول الدستور، [4]كما ستهدف إلى:[5]

ـ إعطاء ضمانات لابد منها لممارسة الحريات الفردية و الجماعية المختلفة الأشكال و في جميع الميادين لممارسة الشعب السلطة السياسية.

ـ ترسيخ تنظيم السلطة و الفصل فيما بين فروعها: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

---

[1] المادة 23 نصت على :ينظر **دستور 1989م**،
www. el:mouvadia.dz./sgmbole tsctlces..89htm 13:20 ، 2017 /03/15م

[2] سعيد بو الشعير : مرجع سابق، ص 49.

[3] ينظر: ملحق رقم 14

[4] العيفا أويحي : **النظام الدستوري الجزائري الجزائر** ، الدار العثمانية ، ط2، الجزائر ، 2004 ، ص126 .

[5] مرجع نفسه ، ص 127.

ـ التحديد الدقيق للمجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتدخل هياكل الدولة والمؤسسات الدستورية.

1ـ مصادر دستور 1989م:

تعتبر عديدة يمكن حصرها فيما يلي:[1]

ـ **النظام البرلماني** : يعد مصدرا لدستور 1989م، من خلال تقرير مسؤولية الحكومة السياسية أمام البرلمان وحق السلطة التنفيذية في حل البرلمان .

ـ **النظام الرئاسي**: أقتبس من النظام الرئاسي من دستور1976م مبدأ الفصل بين السلطات حيث لا يحق للسلطة التنفيذية مشاركة البرلمان في التشريع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ـ **النظام الرئاسي الجزائري المقتبس بشكل كامل من النظام السياسي الرئاسي الفرنسي**: من خلال قراءتنا للدستور الجزائري يتضح لنا بأنه تأثر بالعديد من القواعد التي أقرها الدستور الفرنسي، وأهمها انتخاب رئيس الجمهورية أو تأسيس مجلس دستوري مع الاختلاف بشأن طبيعة الرقابة.

ـ **دستور 1976م**:لقد تبنى دستور 1989م تبنى العديد من أحكام دستور 1976م لاسيما في مجال تنظيم السلطات.

ـ **الشرعية القانونية** التي منحت لها الأولوية على المشروعية الثورية تمهيدا لمبدأ دولة الحق و القانون

ـ **الإسلام**: باعتبار الإسلام دين الدولة تنص المادة الثانية من الدستور فإن الإسلام يعتبر مصدرا للدستور .

[1] سعيد بو الشعير : المرجع السابق ، ص ص 79 ـ 89 .

2ـ المبادئ الأساسية لدستور 1989م :

النظام السياسي الجزائري يقوم على عدد من المبادئ الأساسية يمكن إجمال أهمها فيما يلي:[1]

ـ **النظام الجمهوري:** و هو النظام الذي يمارس فيه الحكم المنتخبون كقاعدة عامة السلطة ضمن إطار الإدارة العامة للمجتمع.

ـ **الإسلام:** يعتبر أحد المبادئ الأساسية للنظام منذ دستوري 1963م و1976م وهو ما أكده دستور 1989م.

ـ **سيادة الشعب** : وهو الذي أدى إلى ظهور نظريتين هما نظريتي سيادة الأمة وسيادة الشعب.

ـ **الاقتراع العام السري المباشر:** أقر مبدأ الاقتراع العام السري المباشر لضمان مشاركة كل أفراد المجتمع المتمتعين بالحقوق السياسية و تتوفر فيهم الشروط القانونية المطلوبة لممارسة السلطة.

ـ **المساواة** : من المبادئ الأساسية التي اعتمدها الدستور أيضا كمبدأ ملازما للنظام الديمقراطي وحقوق الإنسان.

ـ **الفصل بين السلطات:** اعتمد هذا المبدأ كرد فعل لإقرار مبدأ وحدة السلطة في دستور 1976م و تجنب تداخل السلطات والصلاحيات.

ثالثا ـ تنظيم السلطات في ظل دستور 1989م:

اعتمد دستور1989م في التنظيم و توزيع السلطات بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية على الأنظمة الليبرالية:

[1] سعيد بو الشعير :مرجع السابق ، ص ص79 . 89 .

1ـ السلطة التنفيذية :

أسندت السلطة التنفيذية بموجب دستور 1989م إلى رئيس الجمهورية المنتخب بواسطة الاقتراع العام المباشر و السري ، بحيث "**يتم الفوز في الانتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها ، ويحدد القانون الكيفيات الأخرى للانتخابات الرئاسية** "، الذي يمارس سلطات تنفيذية واسعة بمشاركة رئيس حكومة يتولى تعيينه و إنهاء مهامه، هذا الأخير يختار أعضاء حكومته ويقدمهم لرئيس الجمهورية الذي يتولى كذلك تعيينهم .[1]

2 ـ السلطة التشريعية :

يتشكل البرلمان الجزائري (المجلس الشعبي الوطني) من نواب يتم اختيارهم عن طريق الاقتراع العام المباشر السري لمدة 05 سنوات وفقا للدستور و قانون الانتخابات و القانون المحدد للدوائر الانتخابية وذلك باعتماد معيار عدد السكان دون إهمال لمساحة الجغرافية للدائرة الانتخابية (الصحراء)، يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون ، وهو ما يفيد بأن مجال التشريع محدد على سبيل الحصر في الدستور، ومع ذلك فإن قراءة المادة 115 إلى جانب مواد أخرى من الدستور تبين لنا بوضوح أن مجال اختصاص المشرع واسع بالمقارنة مع دستور 1976م.

يمكن القول بأن هذا الدستور هو أفضل الدساتير التي عرفتها الجزائر بما فيها دستور 1996م، ومن ثمة انتخاب مجلس شعبي وطني تمثيلي تعددي تهيئة لانتخابات رئاسية تعددية أيضا حيث الطبقة.[2]

السياسية بمختلف توجهاتها و أطيافها طالبت و ألحت على وجوب تنظيمها فوافق الرئيس ووعد بإجرائها بعد الانتخابات التشريعية لاستكمال تطبيق النظام التعددي المكرس في الدستور.[3]

[1] سعيد بو الشعير : المرجع السابق ، ص ص 115 .133 .

[2] مرجع نفسه، ص 134 ـ 135.

[3] نفسه، ص ص 134 ـ 137.

نخلص في خاتمة هذا الفصل إلى أن التطور السياسي في جزائر خلال الفترة الممتدة من 1962م إلى 1989م عرف مجموعة من التغيرات والتقلبات، فكانت تظهر بوضوح عند بداية كل فترة رئاسية جديدة فنجد أن بن بلة خلال فترته الرئاسية الممتدة من 1962م إلى 1965م قام بتبني النظام الاشتراكي والتأكيد على مبدأ الحزب الواحد، كما عمل على ترسيخ مبدأ السيادة الشعبية وجعل من الدولة وسيلة لخدمة جميع المواطنين، وركز جميع السلطات والصلاحيات في يد رئيس الجمهورية كل هذه النقاط حددت في دستور 1963م ، ومن بين الانجازات التي قدمتها حكومة احمد بن بلة للبلاد نجد على المستوى الداخلي قيامه بتأسيس و إنشاء مؤسسات الدولة كحكومة و مجلس الدستور والشروع في بناء اقتصاد وطني اشتراكي ، أما خارجيا فقد أصبحت الجزائر عضوا في منظمة هيئة الأمم المتحدة وجدد علاقات الجزائر الدولية فعرفت تنوعا بين الصداقة والتعاون والصراع؛ أما بالنسبة رئاسة هواري بومدين والممتدة من 1965م إلى 1978م فقد عرفت بالفترة التي أسست فيها الدولة الجزائرية المعاصرة، وقد عمل بومدين على إقرار مبدأ القيادة الجماعية إضافة إلى التأكيد على وحدة جميع القوى الثورية في الجزائر ووضع خطة مدروسة لبناء الجزائر بناءا اشتراكيا، ونجد من بين انجازات بومدين الداخلية: تكوين دولة قوية بالإضافة إلى إنشاء جهازي البلدية و الولاية كما أنه وضع ميثاقا سنة 1976م وعرف بالميثاق الوطني وهو الميثاق الذي جاء حاملا في طياته تصورا جديدا لبناء الدولة الجزائرية الحديثة، أما خارجيا فقد كانت له علاقات على الصعيد العربي والعالمي؛ أما فيما يخص فترة رئاسة الشاذلي بن جديد الممتدة من 1979م إلى 1989م فقد عرفت فيها الجزائر تغييرا جذريا في نظام الحكم الذي غير من النظام الاشتراكي إلى نظام شبه الرأسمالي ومن الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية وجاء دستور 1989م ليطرح العديد من التعديلات ويعمل على تنظيم السلطات.

الفصل الثاني

التطور الاقتصادي للجزائر من 1962م إلى 1989م

المبحث الأول : الصناعة

المبحث الثاني :الزراعة

المبحث الثالث : التجارة

لم يكن الوضع الاقتصادي أحسن حالا من السياسي فقد عرف هذا القطاع خلال هذه الفترة من 1962 ـ 1989م تغيرات كبيرة مست جميع جوانبه، وعملت الدولة الجزائرية المستقلة على إعادة النهوض باقتصادها المنهار بشكل كامل، وقد اعتمدت على مجموعة من المخططات والاستثمارات والقرارات الصارمة التي من شأنها تحقيق الأهداف المسطرة. فيما تمثلت أهم التطورات التي في هذا الجانب؟

وسنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة توضح الوضع الاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة.

المبـــــحث الأول: الصنـــــاعـــة:

عرفت الصناعة في الجزائر منذ مطلع سنة 1962م تباينا مستمرا فقد مثلت هذه السنة فترة حرجة بالنسبة للاقتصاد الجزائري كانت الصناعة فيها متدهور حيث أن إعادة النهوض بها كانت مهمة صعبة[1]، وذلك لعدة أسباب أبرزها كون الاقتصاد الجزائري كان مرتبط بالاقتصاد الفرنسي[2]، بشكل كبير وهو ما يؤكد أن الصناعة الجزائرية في مجموعها كانت محكومة بهذا المبدأ الذي يعين الاعتماد بصورة كاملة على السلطة الفرنسية في كل مراحل النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ذلك أن الصناعات التي أقيمت في الجزائر خلال هذه الفترة كانت تعتمد السوق الرأسمالية الفرنسية في تأطيرها وتجهيزها وتمويليها بشكل عام[3].

لقد واجهت الصناعة في تلك الفترة معاناة كبيرة، وذلك لكونها لم تحظى بذات الاهتمام الذي حظي به الجانب الزراعي، بينما شهد القطاع الصناعي نتائجا مثيرة للقلق فبالنسبة لقطاع البناء والأشغال العامة مثلا لوحظ انخفاضا في أصل 2000 منشأة، بينما شهد قطاع التعدين وصناعة

[1] الجودي الأخضر بولطفين: **مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها**، ط1، دار المبحث، الجزائر، 1993.

[2] أحمد بن بلة، مصدر سابق، ص 134.

[3] حمدي حافظ، **الجزائر بين أمس والغد**، القاهرة، 1965، ص 87.

الصلب انخفاض الإنتاج بنسبة 20% و25%، وكان استخدام القدرات الإنتاجية يقدر بـ 58% من منتوجات، صناعة تعليب الأسماك والفواكه:

ـ نسبة صناعة تعليب الأسماك تقدر بـ 14%.

ـ نسبة الفواكه تقدر بـ 40%.

وفي الفترة الممتدة ما بين 1961-1963م شهدت الاستثمارات انخفاضا أكثر حدة في الإنتاج مثلا استثمارات قطاع النفط من 1964م مليار إلى 84 مليار دج بالأسعار الخارجية ومن 333 مليار إلى 69 مليار، وفي نفس الوقت ازدادت النفقات غير الإنتاجية مع التضخم الهائل في الدوائر العامة.[1]

كما نجد المعمرون لم يهتموا سوى بالمناجم استخراج الموارد الجوفية التي كانت بحاجة إليها كتوليد الطاقة أو تحويل المنتجات الزراعية مثل: معامل الطحن وإنتاج الخمر أو بعض المصانع الخاصة بمواد البناء في حين لم ينشؤا صناعات ثقيلة رغم أن الإمكانات كانت تسمح لهم بذلك.

إن هذه العوامل السياسية والاقتصادية جعلت الصناعة الجزائرية تتميز بخصائص تشبه نموذج البلدان المختلفة اقتصاديا أو صناعيا ونلخص هذه الخصائص كالتالي: [2]

ـ قطاع صناعي ضعيف في الإنتاج الكمي والنوعي مقارنة بإمكانيات وقابلية الاقتصادي الجزائري على التصنيع.

ـ قطاع تسيطر عليه الصناعات الإستراتيجية والصناعات الغذائية التابعة إلى السوق الفرنسية.

ـ انعدام شبه تام للصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب التي تقوم عليها كل فروع الصناعات الوطنية.

[1] بنجامين بشورا: مرجع سابق، ص ص31-32

[2] مرجع نفسه، ص 32

ضعف كبير في الصناعات الزراعية بالرغم من وجود سوق واسعة لها سواء من حيث استخدام المواد الأولية والأيدي العاملة وإنتاج المواد الصناعية التي تحتاجها الزراعة من الآلات وأدوية، أومن حيث ووجود سوق واسعة لتصريف المنتجات.[1]

ولقد اتخذت الدولة في إطار إصلاح هذا الخلل عدة الإجراءات فقامت بتأميم المؤسسات المالية والصناعية التي كانت في يد المصالح الفرنسية وأولها وهي بنك الجزائر وكان ذلك في سنة 1963م وبالإضافة إلى مصانع التبغ والكبريت والمطاحن إلا أنها كانت محدودة النتيجة وذلك بسبب ضعف الشراكة الصناعية من جهة، ولصعوبة التمويل والتموين والتسويق لتلك الوحدات من جهة أخرى.

أما ثاني إجراء وهو الحد من التبعية التجارية لمواد الاسمنت الصناعي. ولقد تمثلت هذه الصناعة عند أول انطلاقة لها في صناعة النسيج والأحذية خلال الفترة مابين1962م- 1963م، أما بالنسبة لإجراء لثالث فتمثل في استعانة الدولة الجزائرية بالاتحاد السوفياتي في إطار التعاون الاقتصادي ويتمثل هذا التعاون في مجلسين هما: [2]

أولا :المجال الذي يتمثل في القروض الموجهة لتمويل مشاريع صناعية تحسين:

في تقديم فروق مالية تقييمية 500 مليار دينار لسنة 1963م وبذلك لغرض تسليم عتاد حربي وتغطية مصاريف المساعدة التقنية السوفياتية.[3]

[1] عواطف توايتية وآخرون: **الأوضاع الاقتصادية والثقافية للجزائر 1962م–1992م**، مذكرة الليسانس تحت اش أ/ الدام محمد، جامعة تلمسان، السنة الجامعية، 2014-2015م، ص 30.

[2] ليلى خزري: **التطور السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجزائر 1962م– 1978م**، تحت اشراف أ/ يوسف مناصرية، شهادة ليسانس، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010م، ص ص50-51.

[3] ليلى خزري : مرجع سابق، ص 51.

ثانيا الذي يتمثل في العقود التي جرت بين الدولتين:

فخلال عام 1964م، تم العقد الذي جاء فيه انجاز 28 وحدة من السدود الصغيرة والمتوسطة لسقي 800 هكتار، كما جرى عقد آخر خلال سنة 1965م وذلك لفتح مصنع للزجاج بوهران بقيمة 27 مليون، عقد آخر للإنجاز محطة بمنطقة عنابة لتوليد الكهرباء".[1]

طغى طابع الصناعات الخفيفة على مؤسسات القطاع الصناعي الاشتراكي فنجد أن 45% منها لا تزال في شكل معامل أكثر منها مصانع عصرية وهذه الخاصية من حيث صغر حجم المؤسسات الصناعية ومحدودية طاقاتها الإنتاجية بالإضافة إلى قلة التمويل الذاتي، وذلك ضعف المنافسة في السوق الوطنية التي تميزت بانطلاق سياسة التصنيع في الجزائر التي كانت تعاني من عدة مشاكل أهمها التموين، التمويل والتسويق ويمكن تفسير ذلك باستمرار نشاط القطاع الصناعي الخاص الذي يشرف في غالب الأحيان على استيراد المواد الأولية الضرورية لبعض فروع الصناعات الوطنية ويحتكم في

التوزيع داخل السوق الوطنية ويراقب المؤسسات المالية والبنوك التجارية وهو ما يشكل عائقا أمام تطور القطاع الصناعي العام.[2]

[1] ليلى خزري : مرجع سابق ، ص 51.

[2] مولود بالعالية: **قيام الدولة الجزائرية العصرية المرحلة الأولى (1962-1965م) التوجهات والمؤسسات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف الأستاذ الدكتور جمال قنان، السنة الجامعية 2003-2004م، جامعة الجزائر، 2003م، ص 120.

والجدول التالي يوضح :

توزيع مؤسسات القطاع الاشتراكي في شهر جانفي 1964م:[1]

نوع الصناعة	منطقة الجزائر		منطقة قسنطينة		منطقة وهران		المجموع	
	عمال	مؤسسات	عمال	مؤسسات	عمال	مؤسسات	عمال	مؤسسات
الصناعة الغذائية	1700	34	860	30	530	23	312	87
أدوات التجهيز	1850	47	650	16	610	18	3110	81
مواد البناء	2500	19	350	2	450	3	3150	25
تحويل الخشب	900	50	460	45	360	25	1720	12
التعدين	890	33	480	5	140	3	1520	41
صناعة النسيج	290	4	285	5	40	1	615	10
صناعة الكيمياوية	800	10	495	8	50	1	1345	19
صناعات أخرى	450	120	265	11	250	7	965	30
المجموع	9230	209	3885	122	2430	81	15545	413

[1] عواطف توايتية: مرجع سابق، ص 33.

وفي سنة 1965م أصبح النظام الاشتراكي يتجلى بشكل واقعي تدريجيا، وهي السنة التي أعتلى فيها هواري بومدين الحكم عمل على تغيير الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الممتدة طيلة سنوات 1962م-1965م، وقد اتخذت السلطة الحاكمة في إطار ذلك عدة خطوات وإجراءات نحو النهوض لنمو بالاقتصاد، فعرفت الجزائر ثورة صناعية تمثلت في مجموعة من المخططات التنموية الكبرى تنموية منها[1]: المخطط الثلاثي والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى.

هذه الأفضلية سمحت بتخصيص 2-18 %من إجمالي الاستثمارات لسنة1967م مقابل 13%سنة 1963م[2]، فكان الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو 9.06مليار دينار جزائري، أما تكاليف برنامجه فقدر بـ 19,58 مليار دينار جزائري، وقد كان توزيع الاستثمارات بين ثلاث مجموعات كالتالي:

ـ الاستثمارات الإنتاجية المباشرة كالمنتجات الزراعية والصناعية، خصصت لها 6.79 مليار دج موزعة على الزراعة 1,88 مليار دج، الصناعة 4.91 مليار دج.

ـ الاستثمارات شبه الإنتاجية: التجارة، النقل والمواصلات، خصص لها 0.39 مليار دج.

ـ الاستثمارات غير الإنتاجية: وتتمثل في المشاريع السكنية والمدارس والمستشفيات والمؤسسات الإدارية: الطرق، الماء، الكهرباء، وغيرها خصصت لها 2.01 مليار دج.[3]

لقد سمح هذا المخطط بظهور بعض المشاريع الصناعية خاصة منها الصناعات الثقيلة والتي تسمى بالصناعات القاعدية، ولقد استحوذ قطاع المحروقات والحديد والصلب والبتروكيماويات والميكانيك على

[1] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 71.

[2] كربالي بغدادة: **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن ، 2005م، ص ص 4-3.

[3] منهل سعدي : مرجع سابق، ص 71.

45% من مجموع الاستثمارات فقد بلغت نسبة الانجاز في هذا المخطط82% [1] وتمثلت المشاريع التي أنجزت في مركب بقسنطينة، ومركب الحافلات الصناعية بالرويبة، ومصانع تكرير البترول بأرزيو وسكيكدة.[2]

أما فيما يخص التأميم ففي يوم 21 ماي 1968م، تم تأميم 27 مؤسسة متخصصة في البناءات الميكانيكية والأسمدة ومعدات البناء وفي جويلية تم تأميم 12 شركة صناعية للبناءات المعدنية والقرميد والشركة المنجمية والفوسفاتية.[3]

وقام هواري يوم 19 جوان 1968م بإلقاء خطاب جاء فيه :"**لا يمكن ضمان احترامنا وسيادتنا في هذا العصر الذي طغت فيه القوة المادية وبلغت ذروة الجنون، إذا كانت قاعدتنا الاقتصادية معدومة أو مهملة، أو يتحكم فيها الأجنبي**".[4]

المخطط الرباعي الأول 1970 م – 1973م ولقد تمثل الهدف من هذا المخطط في تخطيط قائم على النمط الاشتراكي بهدف إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد[5]، وخلق لشروط المستقبلية لتوفير اليد العاملة إلى غاية سنة 1980م، بالإضافة إلى استكمال المشاريع المتأخرة عن المخطط السابق وتحقيق مشاريع جديدة، فقامت الدولة بتجنيد حجم مرتفع من الاستثمارات، وذلك للتغلب على مشكلات التخلف والفقر وتحقيق مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛[6]

[1] مرجع نفسه، ص 75.

[2] سليمة كبير: مرجع سابق، ص 26.

[3] سعد بن البشير الهامرة، مرجع سابق، ص 269.

[4] سليمة كبير: مرجع سابق، ص 27.

[5] كربالي بغداد: مرجع سابق، ص 4.

[6] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 76.

حيث يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول يبين حجم استثمارات المخطط الرباعي الأول: 1970-1973م.[1]

القطاعات	تكاليف البرامج (مليار دج)	الترخيص المالي (مليار دج)	الاستثمارات (مليار دج)
القطاع المنتج:	46.84	17.34	25.79
الصناعة	37.35	.12.4	21.44
الزراعة	9.94	4.84	4.35
القطاع شبه منتج	4.43	1.87	2.60
التجارة والنقل ومواصلات	4.43	1.87	2.60
القطاع غير المنتج	17.27	8.54	7.92
البنية التحتية الاقتصادية	2.05	1.14	1.21
البنية التحية الاجتماعية	15.24	7.40	6.71
	28.56	27.25	36.31

تتمثل البنية التحتية الاقتصادية للدولة في الطرق، الماء، الكهرباء، وغيرها، أما البنية التحتية الاجتماعية ففي البناءات السكنية، المدارس، المستشفيات وغيرها ويتضح من الجدول بأن هذا المخطط أطول من المخطط الثلاثي ، وحجم الاستثمارات فيه أعلى بكثير من المخطط السابق، إذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات ويعود ذلك لزيادة حجم الاستثمار، لأن الدولة قررت انشاء عدد هام من الصناعات الأساسية في فرع المحروقات وفرع الصناعات الميكانيكية رغبة منها في إرساء قواعد الصناعة الثقيلة التي تساعد المجتمع

[1] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 76.

على توفير التكامل الاقتصادي، إضافة إلى الشروع في تطوير قطاع التغذية والنسيج والجلود وإقامة مركبات تحويل الحطب والورق وتوسيع صناعة مواد البناء.[1]

ويظهر بشكل أنه قد تم تطبيق المخطط الرباعي الأول على أكمل وجه ومن أهم انجازاته نذكر:

تم تدشين طريق الوحدة الإفريقية (المنيعة- عين صالح) وكانت بداية الأشغال يوم16سبتمبر1971م.

- وضع الحجر الأساسي لمركب الحافلات الصناعية بالروبية يوم 11 فيفري 1971م.

- انطلاق أشغال انجاز السد الأخضر للحد من زحف رمال الصحراء يوم 19 مارس1972م.

- انطلاق أشغال الأنبوب الرابط بين حاسي رمل وأرزيو يوم 28 مارس 1972م.

- تدشين الأنبوب حاسي الرمل، سكيكدة يوم 14 ماي 1972م.

- تدشين معمل الصلب والصفائح لمركب الحجار للحديد والصلب ومصنع الأسمدة الفوسفاتية في عنابة يوم 15 ماي 1972[2]م.

- تدشين مركب سكيكدة لتمييع الغاز يوم 19 جوان من نفس السنة فيقول الرئيس بومدين : " **يستطيع الأعداء أن يزعموا أن الثورة الجزائرية لم تنجح ولكنهم لن يستطيعوا إنكار المركبات العملاقة في غرب الجزائر وشرقها**".[3]

- تدشين أول قرية اشتراكية في عين نحالة وكذلك المعمل الثالث لتكرير النفط في أرزيو يوم 14 جوان 1973م.

[1] منهل سعدي : مرجع سابق، ص 76.

[2] سعد بن البشير العمامرة: مرجع سابق، ص ص 270- 271.

[3] سليمة كبير: مرجع سابق، ص 26.

أما بالنسبة لتأميم المحروقات فقال الرئيس بومدين في 24 فيفري 1971 بخصوص ذلك: **"لقد حان الوقت لنأخذ مسؤولياتنا، وقررنا ابتداء من هذا اليوم أن تدخل الثورة قطاع البترول وعلى هذا الأساس قررنا:**

ـ أخذ 51%من أسهم الشركات البترولية الفرنسية.

ـ تأميم الغاز الطبيعي الموجود في الصحراء بنسبة 100%

ـ تأميم النقل البري وكل الأنابيب البترولية.[1]

أصبحت الشركات الوطنية هي التي تشرف على البحث والتنقيب ونقل البترول والغاز، انتقل إنتاج البترول من 23 مليون طن سنة 1965م إلى 50 مليون طن سنة 1975 والغاز الطبيعي من 1.5 مليار م3 سنة 1965م إلى 15 مليار م3 سنة 1975م[2]، ويقول الرئيس بومدين " **أعتبر أن معركة تأميم البترول في أول نوفمبر جديد في الميدان الاقتصادي**".[3]

كما تم إنشاء شركة وطنية تتكفل بتحويل المواد الطاقوية الخام إلى مواد مصنعة، وكان الهدف من إقامة الصناعات التحويلية الخفض من نسبة استيراد الوسائل الإنتاجية بالعملة الصعبة، ومن نسبة تدخل اليد العاملة الأجنبية في قطاع المحروقات والرفع من مستوى الاستثمار ، وسمحت هذه الإستراتيجية بتوسيع مساحة الأبحاث والتنقيب، حيث كانت المساحة المخصصة للأبحاث سنة 1965م لا تتجاوز 175 ألف م2 لترتفع إلى 865 ألف كم2 سنة 1975م، ونتج عن هذه الأشغال اكتشاف أكثر من 20منبع من البترول يقدر بـ 500 مليون طن من احتياطي البترول و 150 مليار م3 من الغاز الطبيعي، وأصبح نصيب الجزائر 75% سنة 1976م بعد أن كان 61%

[1] سليمة كبير : مرجع سابق، ص 27.

[2] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 78.

[3] سليمة كبير: مرجع سابق، ص 27.

سنة 1966م، أما الغاز الطبيعي فوصل إلى 72% سنة 1975م بعد أن كان لا يتجاوز 18% سنة 1966م، وأصبحت الجزائر في مقدمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم.[1]

المخطط الرباعي الثاني 1974م–1977م:

يعتبر تكملة للمخطط السابق حيث اعتمد على إستراتيجية التصنيع وترقية العمل التنموي إلى مستوا عال، وتحقيق أهداف الثورة الصناعية كذا العمل على تحويل المشاريع الاقتصادية الضخمة وخاصة الحديد والمحروقات ومواد البناء، والميكانيك ولإلكترونيك، والاهتمام بالقطاعات الغير الاقتصادية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات.

إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل "إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 65.42%سنة 1978م مقابل 30.07% سنة 1969م.[2]

قدر مجموع الاستثمارات التي خصصت لهذا المخطط 110.22 مليار دج، وهي ضعف الاستثمارات المخصصة للمخطط الرباعي الأول بأربعة أضعاف، وقسمت هذه الاستثمارات كما يلي:

- الاستثمارات الصناعية 50.73 مليار دج.
- الاستثمارات الزراعية 16.72 مليار دج.
- الاستثمارات في قطاع التوزيع كالمواصلات والتخزين والتجارة 10.5 مليار دج.
- الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية 3.79 مليار دج.
- الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاجتماعية 28.48 مليار دج.

[1] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 78.

[2] كربالي بغدادة: مرجع سابق، ص 4.

اهتمت الدولة بشكل واضح في هذا المخطط بتنمية القطاع الصناعي فقد اعتبرته محرك التنمية الشاملة للمجتمع، وكان الرئيس بومدين يهدف من وراء هذه الإستراتيجية الصناعية لرفع الإنتاج المحلي وتزويد السوق الوطنية بما تحتاج إليه من منتوجات والتقليص من الواردات.

نلاحظ فيما يخص هذه المخططات أنه تم تحقيق الأهداف المعلنة على أرض الواقع وتتلخص فيما يلي:

ـ تحقيق التوجه الداخلي للاقتصاد والجزائري وذلك بهدف قطع العلاقة من خلال إيجاد منظومة إنتاج موجهة لخدمة السوق المحلي وهذا بتوجيه أهم الاستثمارات نحو مواد التجهيز وليس مواد الاستهلاك.

ـ تحقيق الاهتمام بين مختلف القطاعات أي الصناعة فالأول توفر التقنيات والمعدات والأسمدة التي تساعد على زيادة الإنتاجية، كما توفر الزراعة المواد الأولية التي تدخل في الصناعات التحويلية المختلفة.[1]

كما ظهر خلال فترة الرئيس هواري بومدين شركات عملاقة أهمها: السونطراك شركة الوطنية للحديد والصلب والسوناكوم شركة الصناعات الميكانيكية والسونيلاك، شركة الكهربائية والالكترونية، والسوناريم، شركة البحث في المناجم)، وقدرت هذه الشركات عام 1970مفي مجال الاستثمارات بـ 35%، في سنة 1975م أصبح للجزائر 49 شركة وطنية في الميدان الصناعي و 19 شركة للخدمات، و8 تنظيمات بنكية ومالية.

أما بالنسبة للاستثمارات فقد ارتفعت نسبتها من 49.4 مليار دينار سنة 1967م إلى 53.7 مليار دينار سنة 1979م.[2]

جدول يبين حجم الاستثمارات في الجزائر ما بين 1967-1979م بملايين الدينارات:

[1] منهل سعدي : مرجع سابق، ص79.

[2] مرجع نفسه، ص ص 79-81.

القطاعات	مخطط 1967-1969م	مخطط 1970-1973م		مخطط 1974-1977م		1978-1979م
الزراعة	الانجاز	الأهداف	الانجاز	الأهداف	الانجاز	الانجاز
الصناعة	1605	4140	4350	1200	8913	3259
مجملا القطاعات	4750	12400	20803	48000	63100	66864
	9121	27740	36297	110210	93200	106759

من أهم الملاحظات التي نجدها في الجدول ارتفاع حجم الاستثمارات منذ 1970م. فقد تجاوزت في المتوسط 35% إلى أن وصلت في سنين 1978-1979م إلى 46%، كما نلاحظ الحجم الهائل من الاستثمارات موجه نحو القطاع الصناعي، حيث كانت البنية الموجهة لهذا القطاع في المخطط الثلاثي 72 % ثم أكثر من 57% في المخطط الرباعي الأول تصل إلى 61% في المخطط الرباعي الثاني، وأخيرا 77% خلال سنة 1979م.[1]

أما فيما يخص تسيير مؤسسات الصناعية فقد اعتمد التسيير الاشتراكي والذي يعرف بقانون السير الاشتراكي للمؤسسات وذلك بوضع ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات يوم 16 نوفمبر[2]1971م

بهدف تطبيق أشكال جديدة لتسيير الاقتصاد الوطني واعتمد نصوص الميثاق على مطلبين أساسيين هما:

- السماح لمجموع العمال بأخذ زمام الأمور في مؤسستهم وهذا بإدماج المسؤولية بين العمال والإطارات.

[1] سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق، ص 271.

[2] مرجع نفسه، ص 271.

ـ العمل على ترقية العامل فهو إنسان يعيش من ثمرة عمله والذي يشتغل لفائدته عمالا آخرين في نشاطه المهني.[1]

أما بالنسبة للفترة الرئيس الشاذلي فقد عرفت الجزائر فيها تغيرات جذرية على مستوى الاقتصاد خلال الفترة الممتدة من 1979-1989م، عرفت الصناعة اهتماما كبيرا وذلك حسب ما أعطاه لها مخطط الخماسي الأول بحيث سمح بتحقيق تقدم هام على صعيد العجز في مجال إشباع الحاجيات الأساسية للمواطنين وكذا العمل على تحسين المداخيل وبالإضافة إلى تكريس برامج صناعية ملائمة لإنجاز هذا الهدف وهو إقامة صناعات وطنية للتأمين مستوى استهلاك المواطنين.

نجد في الصناعات الغذائية ثم إقامت برنامج تكميلي وصناعة وتحويل المنتوجات الفلاحية بتنسيق مع قطاع الفلاحة، بحيث يشمل هذا برنامج بخصوص نشاطات طحن الحبوب التي تسمح بدورها تغطية كاملة بالاحتياجات وبالنسبة لمواد الدقيق أو غيرها كما أن هذه الصناعات تشمل صنع الدسم النباتية والمياه المعدنية.

أما عن الصناعات الغذائية أخرى خاصة منها الزيوت و المعلبات، تمثلت فيها جهود بصورة خاصة على أعمال تنظيم وعلى استثمارات تثمن الطاقة المتاحة.[2]

بينما بالنسبة للصناعات الكيماوية فقد تركزت الجهود على الإسراع بإنجاز وحدات مواد التنظيف والاستعمال الأمثال لقدرات صنع مواد الصيانة على الخصوص، وذلك طريق توسيع التشكيلات المنتجة حيث ستسمح هذه الأعمال بتأمين تغطية كاملة لطلب الوطني على مواد التطهير والصيانة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، مصدر سابق، ص 133.

[2] منهل سعدي : مرجع سابق، ص 81.

أما عن الصناعات الطاقوية فقد ألقت تركيزا كبيرا عن مواصلة جهود نشر شبكة الكهرباء لاسيما في مجال الكهرباء الريفية،وفي هذا المجال تم تعزيز هياكل التخزين مع توزيع المنتجات البترولية وخاصة منها الغاز والبترول المميع، إضافة إلى تكثيف برامج التوزيع العمومي للغاز الطبيعي من جهة ثانية. [1]

[1] م منهل سعدي : مرجع سابق ، ص 82.

المبـــحث الثاني: الزراعـــــــة

عرفت الزراعة في الجزائر منذ عام 1962م اهتماما واضحا وذلك من خلال توجيهات المكتب السياسي في تجسيد برنامج طرابلس ، شرعت الحكومة الجزائرية في تطبيق نظام الإصلاح الزراعي بإنشاء لجان التسيير الذاتي في شهر أكتوبر 1962م، قصد تمكين الفلاحين من الاستمرار في استغلال المزارع التي يعملون فيها ، وقد ساهم الرحيل الجماعي للكولون وتركهم أملاكهم شاغرة ، بعد فشل محاولات التشويش على مستقبل الجزائر وخنق اقتصادها في خطواته الأولى في تهيئة الظروف الموضوعية المتوافقة مع الاتجاه الاشتراكي.[1]

وبعد الاستقلال أصبحت إدارة الزراعة من مسؤوليات الفلاحين ، كما أصبح لهم دور فعال في السنة الأولى وذلك من خلال جمع المحاصيل الزراعية،[2] إضافة إلى المجهودات الكبيرة للجيش الوطني التي باشرها بمختلف الوسائل المالية والمادية، وأنقذ المحاصيل الزراعية من التلف، وذلك أثناء موسم الحصاد لعام 1962م كما نصب الفلاحين في المزارع.

انطلقت أول حملة للحرث خلال فترة الاستقلال في الجانب الفلاحي في يوم 15سبتمبر 1962، وبرغم أن فرنسا كانت قد دمرت أدوات الحرث كلها استطاعوا تسيير عمليتي الحرث والبذر.[3]

وقد ركزت الدولة الجزائرية اهتمامها الأول بالجانب الفلاحي فقد جاء في أول تصريح للرئيس أحمد بن بلة " **يظهر الإصلاح الفلاحي** " كهدف أساسي للثورة الجزائرية مما جاء فيه :

ـ الجزائر كبلد فلاحي ، يجب أن تحدث القطيعة مع الهياكل التي أفضت إلى انتصار الفلاح لصالح طبقة الفلاحين حصريا من الأوربيين .

---

[1] عواطف توايتية وآخرون : مرجع سابق، ص 23.

[2] سعود الطاهر : **الجذور التاريخية و الإيديولوجية للحركة الإسلامية للجزائر**، أطروحة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع والديمغرافية، قسنطينة، 2010، ص 215.

[3] عواطف توايتية وآخرون: مرجع سابق، ص 23.

ـ لأن طبقتنا الفلاحية تمثل 455من مواطنين ، وإن الإصلاح الفلاحي وحده هو الملائم جدا للاحتياجات المحلية ، ويمكنه توقيف الجوع والفقر ، ورفع ميزانية مداخيل الشعب ووضع حد في آن واحد للبطالة التي كانت تمثل حوالي 2 مليون آنذاك،[1] حيث اعتبر الرئيس أحمد بن بلة أن تلبية الحاجيات الأساسية للشعب من الطعام والغذاء لا تتم إلا بالزراعة .[2]

بالنسبة للإصلاح الزراعي فإن الحكومة بادرت إلى تطبيق نظام خاص بالسياسة الزراعية والتي تتمثل في إنشاء لجان التسيير الذاتي ، وإبقاء المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة، وجاءت مبادرة الفلاحين والعمال بتأمين السير الجماعي للثورة الوطنية حتى يتمكن الفلاحون من مواصلة استغلال المزارع التي رحل منها المعمرون، كما أنها قامت بتأميم الأراضي الزراعية التي كان يستغلها المعمرون وذلك سنة 1963م، في المقابل تم إعطاء مساحات كبيرة من الأراضي لقدماء المجاهدين والتي أصبحت تعرف باسم مزارع قدماء المجاهدين.[3]

يوضح الجدول مساحة الأراضي التابعة لقطاع الزراعي الاشتراكي حسب طبيعة زراعتها في الفاتح أكتوبر 1963م:

[1] عبد القادر بولسان : **الحكومة الجزائرية 1962 ـ 2006**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 41.

[2] أحمد منصور : مصدر سابق، ص 279.

[3] عواطف تويتية وآخرون : مرجع سابق، ص 24.

نوع الزراعـــــــة	المساحة بالهكتار
الحبوب	16
أشجار المثمرة	94800
الكروم	64800
الزراعة الصناعية	44380
مراعي	852890
زراعات متنوعة	2690
الأرضي الزراعية الغير المنتجة	325460
المساحة الإجمالية	2648890

[1]

هذا ما تمكن الرئيس أحمد بن بلة من انجازه في مدة لم تتجاوز سنتين و نصف حقق من خلالها توفير الغذاء والماء للشعب الجزائري والقضاء على ظاهرة التسول لكن للأسف وبالرغم من إصدار الحكومة لمرسوم 18 مارس 1963م للتعريف بالممتلكات الشاغرة وغيرها من المراسيم فإن بعض التجار والمزارعين وكذلك ضباط الجيش ممن كانوا لا يملكون شيئا في فترة الاستعمار ، وكانوا قد بادروا بالاستيلاء على هذه الأراضي و المزارع مما أدى إلى إفراز شكل جديد من أشكال الاستغلال في المجال الزراعي وذلك جعل الفلاحين يعملون تحت أيد جزائرية بنفس الأسلوب المتبع لدى المستوطنين.[2]

وفي عام 1964م قام عناصر الجيش الشعبي الوطني عن طريق مختلف مديرياته العامة بالعمل في مختلف الميادين، ومنها إنشاء تعاونيات زراعية وتربية المواشي والدواجن، ولكن في سنة 1965م تنازلت المديرية عن أموالها لوزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي.

[1] عواطف تويتية وآخرون، مرجع سابق، ص 2

[2] مرجع نفسه ، ص ـ ص 25 ـ 28.

وفي سنة 1965م كان إنتاج الكروم وفيرا جدا، بحيث قدرت نسبة الخمور المصدرة إلى حوالي 60% من إجمالي الصادرات الفلاحية كما أنها مثلث قرابة 25% من مجموعة الصادرات الجزائرية وبذلك جاءت هذه المبيعات، في المرتبة الثانية بعد البترول على مستوى الصادرات.[1]

شهدت فترة حكم بومدين للجزائر ثورة زراعية والتي أعلن عليها الرئيس هواري بومدين يوم 8 نوفمبر 1971م بالتوقيع على ميثاق الثورة الزراعية وذلك باستثمار الأراضي الزراعية أحسن استثمار والحفاظ على الأراضي الفلاحية الصالحة الإنتاج،[2] وقول بومدين : **"غير ممكن في الجزائر المستقلة الثورية، الاشتراكية أن يكسب فرد ألف هكتار والآخر كما قلت في عدة مناسبات لا يكسب... أين يبنى كوخه، الجزائر لنا كلنا وهي لجميع الشعب الجزائري، وليس من الممكن أن تعيش طبقة في جنة وتعيش طبقة أخرى في جحيم"**.[3]وكما عمل الرئيس هواري بومدين على التعاونية الزراعية للانتاج وتربية المواشي .[4]

وبالرغم من أن المشروع الوطني للتنمية انطلق منذ 1967م إلا أن الإصلاح الزراعي لم يبدأ إلا بداية 1971م، فالإنتاج الزراعي الخام كان يصل إلى 2300 مليون دينار عام 1963م تم صعد إلى 2508 مليون سنة 1965م، لكنه انخفض إلى 1677 مليون عام 1966م، كانت الزراعة تمثل 22%من الإنتاج الوطني الخام سنة 1963م، ولم تعد تمثل سوى 8،15% سنة 1966م، وكما شهدت انخفاض في جانب الحبوب والإنتاج الحيواني.[5]

---

[1] عواطف تويتية وآخرون : مرجع سابق ، ص 28.

[2] سعد بن البشير العمامرة: مرجع سابق، ص 270.

[3] رابح عدالة: مرجع سابق، ص 22.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **جريدة الرسمية، طبعة الرسمية**، من المرسوم رقم 72 ـ 106 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1392 الموافق 7 يونيو سنة 1972م، المتضمن القانون الأساسي للتعاون الزراعي، الجمعة 30 ذو الحجة عام 1395هـ، ص 3.

[5] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 87.

وجراء هذا الانخفاض في الإنتاج الزراعي عملت الدولة على ضرورة إدخال إصلاحات تساعدها على تجاوز هذه الوضعية فزادوا الاستثمارات الزراعية الفعلية من 1,88 مليار دينار خلال المخطط الثلاثي إلى 4,35 مليار خلال المخطط الرباعي الأول،[1] ويكون النهوض بالاقتصاد الوطني من أولويات مجلس الثورة وكان الرئيس هوري بومدين يرى أن الاستقلال الحقيقي والكامل لن يكون إلا بتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير فائض المنتوجات الوطنية إلى الخارج، وكان بومدين حريصا على تطوير قطاع الزراعة حيث تضمن المخطط الثلاثي الأول 1967 ـ 1969م :

- ✓ الشروع في عملية استصلاح الأراضي الزراعية وإعادة تجهير المناطق الريفية التي دمرها الاستعمار.
- ✓ العمل على تغطية حاجيات المواطنين من المواد الاستهلاكية للتقليص من استيراد المواد الغذائية بالعملية الصعبة.
- ✓ تحويل أراضي العنب المخصصة للخمور إلى محاصيل أخرى ولإنجاح هذه العملية خصصت.[2]

الدولة ثلاث ملايير وأسفر المخطط على :

- ✓ استصلاح خمسة ألاف هكتار من الأراضي.
- ✓ تشجير 10 ألاف من الأشجار المثمرة (برتقال، ليمون، اجاص ....).
- ✓ تربية ثلاثة ألاف رأس من الأبقار كما استفاد القطاع الزراعي بخمسة آلاف جرار.

لتحقيق نتائج أحسن خصصت الدولة للقطاع الزراعية ضمن المخطط الرباعي الأول 1970 ـ 1973م سبعة ملايير وخمسة مئة مليون دينار حيث تم الشروع في استثمار الموارد المائية على أوسع نطاق وأعطى الرئيس هواري بومدين تعليمات صارمة لكل مسؤولي المؤسسات الوطنية على ضرورة الرفع من إنتاج المواد الغذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي تحت شعار " **الأرض لم يخدمها** " [3]

[1] منهل سعدي : مرجع سابق ص ـ ص 88 ـ 89.

[2] رابح عدالة : مرجع سابق، ص 23.

[3] مرجع نفسه، ، ص 23.

كما أنه تم تقوية وتجهيز مياه الري 9،1مليار دج، الفلاحة،92،2مليار دج، الصيد 120 مليون دج، كما أنها اهتمت بالفلاحة في ثلاثة اتجاهات، أولها تطور الري من الري الطبيعي أي ما تمطره السماء إلى الري الصناعي، ثانيا تطور الإنتاج النباتي والحيواني، أما الاتجاه الثالث هو تدعيم صغار الفلاحين.[1]

أما بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني فلقد خصص له مقدار من الاستثمارات الزراعية هو27،16 مليار دج، فاهتم بتطوير أسلوب الإنتاج الزراعي ومن أهم فروعه المستثمرة هي :

- ✓ الزراعة النباتية والحيوانية 12،00مليار دج (استصلاح الأراضي والغابات والإنتاج الحيواني).[2]
- ✓ أعمال الري 6،4 مليار دج، استثمرت في بناء السدود والتنقيب وحفر المياه (الري الزراعي، المياه الصالحة للشرب).
- ✓ الصيد البحري 12،0مليار دج، استثمرت في الثروات السمكية.
- ✓ ومن أهم أهداف الاستثمار الزراعي خلال فترة المخطط فترة الرباعي الثاني ما يلي :
- ✓ استصلاح 500،000 هكتار من الأراضي الجديدة.
- ✓ غرس 10،000 هكتار من الأراضي بالأشجار المثمرة .
- ✓ تشجير حوالي 607،000هكتار من الأراضي الجبلية أو الأراضي قليلة زراعة.
- ✓ تربية الحيوانات على مساحة 1،8 مليار هكتار.[3]

[1] منهل سعدي : مرجع سابق، ص 88.

[2] مرجع نفسه، ص 89.

[3] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 89.

جدول يوضح قيم الاستثمارات في القطاع الزراعي خلال المخططات التنموية الثلاث :

الفترة المجال	المخطط الثلاثي 1967 ـ 1969م	المخطط الرباعي الأول 1970 ـ 1973م	المخطط الرباعي الثاني 1974 ـ 1977م
زراعة + ري (مليار دج)	1,9	4,1	166
زراعة + ري (%)	17	14,5	15

[1]

يظهر من الجدول أن قيمة الاستثمارات في قطاع الزراعة قد ازدادت خلال الفترة الزمنية الممتدة بين1967 ـ 1977م من 1,9 مليار دج إلى 16,6مليار دج، وهي نسبة تعتبر عالية نسبيا، أما على مستوى الإنتاج ورغم هذه الإصلاحات فإنه ظل في حالة تدهور ولم تستطع الجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، فمثلا بالنسبة للقمح كان الاستهلاك 2,8 مليون طن، ولكن نسبة الإنتاج كانت 1,7 مليون طن وهذا ما أدى إلى العجز.

أما عن المحتوى السياسي لميثاق الثورة الزراعية فهو يهدف لمعالجة الوضع الهيكلي العام للقطاع الزراعي بالجزائر، كما يعتمد برنامجه على دمج الزراعة في قطاع واحد منسجم في وحداته وضمان ترقيته ككتلة واحدة، تقوم على مبدأ " الأرض لمن يخدمها ".[2]

أهداف الثورة الراعية:

- ✓ تحسين توازن المداخيل.
- ✓ تنويع وتكثيف الإنتاج الزراعي.

[1] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 89.

[2] مرجع نفسه، ص 90.

- ✓ تحسين مركز الجزائر في السوق العالمية في تصدير المنتجات الزراعية.[1]
- ✓ توفير الهياكل الأساسية لقطاع الزراعة كالجرارات والحاصدات.
- ✓ جرد الأراضي البور واستصلاح الأراضي التي احرقها المستعمر.
- ✓ إعطاء الأولوية لزراعة المحاصيل واسعة الاستهلاك كالقمح، البطاطا، الطماطم ..... الخ، للحد من استيرادها من الخارج بالعملة الصعبة.
- ✓ التكفل بمشاكل الفلاحين ومدهم بالعتاد اللازم وتشجيعهم على الرفع من منتوجاتهم.
- ✓ مراقبة المشاريع الزراعية بصفة دورية والوقوف على مدى انجازها.
- ✓ انتهاج سياسة الملكية الجماعية للأراضي الزراعية.
- ✓ إنشاء تعاونيات فلاحية.[2]

وأهم ما تضمنته نصوص الثورة الزراعية :

ـ تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية بحيث تم تأميم الأراضي والنخيل وتلحق بهذا الصندوق على أساس ثلاثة أوضاع وهي : أولا التغيب عن الأرض انطلاقا من مبدأ " **الأرض لمن يخدمها** " أما ثانيا إلغاء الملكية الواسعة ووضع حد أقصى للملكية الزراعية بهدف إعادة بناء الهيكل الزراعي في الجزائر.

ثالثا وهو وضع أراضي الجماعات العمومية والخاصة.

ـ تخصيص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية، حيث يتم ذلك وفقا لشروط أهمها :

اختيار المستحقين، طريقة تخصيص الأراضي، حقوق و التزامات المستحقين (الفلاحين).[3]

ولقد جاء في الميثاق الوطني حول الثورة الزراعية :" **أن الثورة الزراعية ترمي إلى تغير إنسان الريف، كما تهدف إلى تحقيق الاشتراكية الزراعية، وهي لن تتقدم خطوة إلى الأمام مالم تتوصل**

[1] ـ بنجامين ستورا : مرجع سابق، ص 58.

[2] ـ منهل سعدي :مرجع سابق، ص 90.

[3] مرجع نفسه، ص ص 90 ـ 92.

إلى تغيير ذهنية الفلاح ..... وبهذا صارت الثورة الزراعية أداة للتغيير الاجتماعي الذي لا ينفصل عن الثورة الثقافية .....، ولهذا فكل عمل من أعمال الثورة الزراعية ينصب في الوقت ذاته على كل الشروط التقنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية "،[1]وقال بومدين يوم 17 جوان 1972م " **إن كلمة الثورة بسيطة، وهي تعني المساواة، وتعني أن الأرض للإنسان الذي يخدمها، وإن ترفع عن العمل في الأرض فليتركها لأنه حرام أن يملك أرضا ويهملها، فهذا غير وارد لا في القرآن ولا في السنة ولا في الدساتير السماوية**". [2]

أما عن نتائج الثورة الزراعية فتمثلت فيما يلي:

بالنسبة للمخطط الثلاثي الأول 1967 ـ 1969م:

تشجير أكثر من 10 آلاف من الأراضي وغرس أكثر من ألف هكتار بالأشجار المثمرة.

تربية 3 آلاف من الأبقار الحلوب.

أما المخطط الرباعي الأول 1970 ـ 1973م:

- ✓ توسيع مساحة الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة إلى 7 آلاف هكتار.
- ✓ إعادة تشجير أكثر من 150 ألف هكتار من الأراضي الزراعة.
- ✓ بلغ عدد الأبقار الآلاف أما المواشي بلغت حوالي 160 ألف نعجة.
- ✓ إلغاء الضرائب على الفلاحين.
- ✓ توسيع الزراعة في البيوت البلاستيكية. [3]
- ✓ انجاز السد الأخضر للحد من زحف رمال الصحراء الذي بلغ طوله حوالي 1550 كلم ومتوسط عرضه حوالي 20 كلم.[4]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الميثاق1976م، مرجع سابق، ص 114.

[2] سليمة كبير: مرجع سابق، ص ص 24 ـ 25.

[3] ـ منهل سعدي: مرجع سابق، ص ص 93 ـ 94.

[4] ـ سعد بن البشير العمامرة : مرجع سابق، ص 271.

أما بالنسبة لنتائج ميثاق الثورة الزراعية فقد أشرف بومدين شخصيا على سير العمليات وقام بالعديد من الزيارات عبر أنحاء الوطن ليكشف أهداف هذه الثورة.

أهم انجازاتها :

ـ في 17 جوان 1972م دشن أول تعاونية فلاحية في خميس مليانة، وتوزيع عقود الاستفادة من الأراضي الزراعية فوصل عدد المستفيدين على ما يزيد عن200,000 فلاح.

ـ في 14 جوان 1974تم تدشين أول قرية اشتراكية في عين النحلة.[1]

ـ في يوم 17 جويلية 1975م صدور النصوص المتضمنة تطبيق الثورة الزراعية في المناطق الرعوية.

ـ تدشين العديد من المدارس و المعاهد لتكوين اليد العاملة المختصة في الزراعة، حيث ارتفع عدد الطلبة من 180 طالب في عام 1965م إلى 9 آلاف طالب سنة 1975م.

كما أنه من ايجابيات الثورة الزراعية القضاء على النظام الإقطاعي الذي وضعه الاستعمار وامتصاص البطالة خاصة منها في الريف، ورغم كل الجوانب الايجابية في تسيير الدولة للقطاع الزراعي إلا أنه كانت تتخلله العديد من المشاكل والصعوبات، فأثناء الفترة الممتدة من 1966 ـ 1968م كان الإنتاج متقهقر وهذا بسبب تدخل السلطات العمومية في النشاط الزراعي وتسييره إضافة إلى كيفية مكافئة العمال الذين كانوا يأخذون أجرة شهرية أكثر مما كانوا يتقاسموا الأرباح، وكذلك قلة الإطارات سواء منهم المهندسون أو التقنيون أو المسيرون وإنهاك العتاد الفلاحي. [2]

كما أن الثورة الزراعية تعرضت لانتقادات حادة نظرا لاستيلائها على أملاك المواطنين ولأنها حولت الفلاحين إلى أشباه موظفين، وللفساد والبيروقراطية اللذين اكتنفا العملية من البداية إلى النهاية.[3]

[1] ـ منهل سعدي: مرجع سابق، ص 95.

[2] ـ مرجع نفسه، ص 95.

[3] ـ بشير بلاح : مرجع سابق، ص 62.

أما بالنسبة للفترة الرئيس الشاذلي فلقد تجسدت سياسته الاقتصادية في مخططين أولهما المخطط الخماسي الأول ما بين 1980 ـ 1984م وجاء تحت شعار " **من أجل حياة أفضل** "[1]

الذي يهدف إلى تصفية الاختلال، وتصحيح الإخفاقات السابقة وأعطى هذا المخطط الأولوية للمجال الزراعي وتحسين المستوى المعيشي و الاهتمام بالخدمات الاجتماعية وقد حقق هذا المخطط نقلة في المستوى المعيشي للجزائريين ناحية توفير المواد الغذائية بسب الاهتمام الكبير بالمجال الزراعي وبناء الطرقات السريعة لفك العزلة على كثير من المدن من الداخل و الأرياف[2]

كما ركز هذا المخطط على رفع المستوى المعيشي للسكان بالسعي إلى توفير السكن وتطوير الخدمات الصحية والعمل على ترقيتها، أما عن محاور هذا المخطط فقد تم ترسيم السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف :

- ✓ دعم الاستقلال الوطني ومواصلة الجهود لتشييد اقتصادي عصري متكامل قصد تحقيق التنمية.
- ✓ حتمية تطور الفلاحة القطاعات المتصلة بها التي تستهدف الاستقلال الغذائي.
- ✓ بناء سوق وطنية داخلية نشطة قادرة على تعزيز الاستقلال الغذائي.

تدعيم التكامل الاقتصادي وتوفير شروط تنمية متزايدة ومستقلة.[3]

وثانيهما المخطط الخماسي الثاني ما بين 1983 ـ 1989م ووضع شعار " **العمل والصرامة لضمان المستقبل** " ولقد ركز هذا المخطط على إعطاء الأولوية للفلاحة والري نظرا للدور الذي تقوم به في توفير الاستقلال الغذائي والحد من التبعية للخارج والإعداد لفترة البترول، كما أنه خصص لقطاع

---

[1] بشير بلاح : مرجع سابق ، ص 63.

[2] المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام : **بيانات مجلس الوزراء لسنوات 1979 ـ 1980 ـ 1981م**، وحدة الروبية للطبع والإشهار، الجزائر، 1987م، ص 15.

[3] عواطف توايتية وآخرون : مرجع سابق، ص 69.

الفلاحة[1] مبلغ 115,420مليار دينار منها60,72 مليار للري وهذا للاستجابة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية وترقية قطاع الفلاحة وذلك للتمكن من التصدي للظروف الاقتصادية الدولية.[2]

وتضمن (إصلاحات) اقتصادية جوهرية تمثلت في النقاط التالية :

ـ إعادة الهيكلة بتفكيك الشركات الكبرى التي تعاني مشاكل، فظهرت 474 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على حساب 66 مؤسسة كبيرة.

ـ مراجعة القطاع الفلاحي، بالتخلي عن أراضي الثورة الزراعية لصالح المستثمرين الخواص في الغالب وذلك منذ ديسمبر 1987م.

ـ تشجيع القطاع الخاص، وإزاحة العوائق التي كانت تمنعه من النشاط.

انتهاج سياسة الخوصصة وذلك بتحويل بعض الشركات الوطنية إلى شركات مساهمة وكانت هذه السياسة وما رافقها من فساد مقدمة لظهور طبقة متوحشة من الأثرياء الطفيليين، وتعميق بؤس الجماهير.[3]

كما ركز المخطط الخماسي الثاني على توسيع القاعدة الصناعية وذلك من أجل خلق نشاطات اقتصادية متكاملة لتلبية حاجيات المواطن وإقامة صناعات وطنية تحل محل الواردات.[4]

أما عن أهداف المخطط إجمالا:

ـ المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وذلك بالتحكم بالتوازنات المالية الخارجية.

---

[1] بشير ملاح : مرجع سابق، ص 63.

[2] عواطف توايتية وآخرون : مرجع سابق، ص 69.

[3] بشير ملاح : مرجع سابق، ص 64.

[4] عيسى شقيقب : **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصادي الجزائري1970 ـ 2002**، شهادة ماجستير، اش /أ: تومي صالح، الجزائر، 2002م، ص 29.

ـ تلبية الحاجيات الأساسية للسكان المتزايد عددها3,2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج و الاستثمار.

ـ المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها.

ـ تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي،[1]كما هدف هذا المخطط لتنفيذ سياسته الوطنية للتهيئة العمرانية وتنظيم الاقتصاد.[2]

شهدت الجزائر خلال سنة 1986م انخفاضا في سعر البترول، حين وصل إلى 8 دولارات في بعض الأحيان وانخفضت موارد النفط ب40% حيث وصلت7,65 مليار دولار فقط مقابل 12,70 مليار دولار وعام 1985م، فاضطرت الحكومة إلى إعلان على خفض الميزانية في فيفري 1986م فانخفضت ميزانية برامج المخطط الخماسي الثاني للاستيراد بـ 20% وميزانية التجهيزات بـ 26% هذا الظرف الصعب انجر عنه انخفاض الصادرات من السلع والخدمات بين

1985 ـ 1986م بحوالي 5 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 35% من جهة واللجوء إلى الاستدانة من جهة ثانية،[3]

حيث عرف حجم المديونية مستويات لم تعرفها من قبل والجدول التالي يظهر ذلك:

[1] عواطف توايتية وآخرون : مرجع سابق، ص ص 71 ـ 72.

[2] الطاهر خرف الله :مرجع سابق، ص 254.

[3] عواطف توايتية وآخرون : مرجع سابق، ص 72.

تطور المديونية الخارجية للفترة 1985 ـ 1989م:

السنوات / المؤشر	1986م	1987م	1988م	1989م
إجمالي المديونية	21,10	24,60	24,70	26,07
معدل خدمة المديونية إلى الصادرات من السلع والخدمات %	59	54,5	80,3	69,4
معدل المديونية إلى الناتج الوطني الخام	33,8	38,4	43,6	48,4

وصلت المديونية إلى أكبر قيمة لها خلال الثمانيات سنة 1989م بقيمة 26,07مليار دولار أمريكي، وهذا ما يظهر اللجوء المستمر للاستدانة، وبذلك وصلت نسبة قيمة المديونية إلى 4، 6وهي ثاني أعلى نسبة بعد عام 1988م، والتي تمثل 80,3%هذا ما أدى إلى تدهور السيولة وامتصاص المديونية لنسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام وصلت إلى 48,4%عام 1989.[1]

[1] عواطف توايتية وآخرون : مرجع سابق، ص 72.

المبحث الثالث: التجـــــارة

عرفت التجارة بعد الاستقلال مباشرة إعفاءا من كل الإجراءات النقدية فيما يخص المبادلات السلعية بين الجزائر وفرنسا إلى غاية 1963م، إلا أنها استمر بنفس المبادئ وقواعد وحدة السوق والانتماء إلى نفس المجال الجمركي الذي كان معمول به من قبل الاستقلال وذلك وفق نظام تسيير التجارة الخارجية الفرنسية.[1]

وقد **حاول أحمد بن** بلة خلال فترته الرئاسية لمواجهة كل التحديات في هذا لمجال، ففي القطاع التجاري أيضا سلمت مشاريع تجارية شاغرة لتسيير الذاتي فقد وضعت بعض من هذه المشاريع والأملاك الجزائرية تحت إدارة التعاونيات؛ أما عن التجارة الخارجية فقد أشرف على تسيير القسم الأعظم منها دائرة الحكومة تدعى " المكتب الوطني الجزائري للتجارة الخارجية ONACO" الذي تم إنشاؤها بتاريخ 13ديسمبر 1963م، وكانت التجارة مع فرنسا في البدء وهذا وفق ما جاء في اتفاقيات أيفيان والتي أكدت على ضرورة التعاون الفرنسي الجزائري فقد حاولت الحكومة الجزائرية من حد أي سيطرة أجنبية على الثروات الوطنية،[2] ويمكن القول أن الجزائر قد ورثت منظومة اقتصادية

خاضعة تقريبا لحاجات الاقتصاد الفرنسي إذ بلغت نسبة الصادرات حوالي 85% في سنة 1962م من إجمال الصادرات الكلية، في حين قدرت نسبة الواردات حوالي 80% من إجمال الواردات العامة، وقد كانت واردات الجزائر من فرنسا محصورة أساسا في السكر ومواد الحليب .[3]

[1] عواطف توايتية وآخرون : مرجع سابق، ص 34.

[2] بلاح بشير: مرجع سابق، ص 60.

[3] عواطف توايتية وآخرون: مرجع سابق، ص 34.

كما أن الحكومة الجزائرية قامت بإنشاء الشركات الوطنية وذلك لاستثمار الموارد وتطوير الصناعات مثلا شركات الكهرباء والغاز، شركات النقل وتسويق المحروقات(السونطراك) في 31 ديسمبر1963، والحديد والصلب يوم 03سبتمبر1964م.[1]

كما شرعت السلطات الجزائرية في فرض رقابة على السياسة النقدية والمالية وذلك بإنشاء بنك مركزي خلال سنة 1963م، والدينار الجزائري سنة1964م وفرض الرقابة على الصرف مع قطعة الفرنك ابتداء من أكتوبر1963م، وعدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل والرقابة على التجارة الخارجية.[2]

وقد سعت الحكومة الجزائرية إلى إقامة علاقات مع الدول الاشتراكية خاصة الاتحاد السوفياتي الذي قدم قروض ومعونة نقدية لم تتجاوز تعاملاته التجارية بحوالي 22%، نفس الشيء بالنسبة للدول الكتلة السوفياتية، حيث قدرت حصة بولونيا من التعاملات التجارية حوالي 13% ورومانيا 12% أما بلغاريا 8% وكذلك وسعت العلاقات الاقتصادية مع الدول الرأسمالية خاصة المجموعة الاقتصادية الأوروبية بنحو 70% من المجموع نصفها مع فرنسا وامتدت إلى الدول أمريكية كالولايات المتحدة بنحو 10%في مقابل أن حصة الكتلة السوفياتية لم تتجاوز 5%.[3]

كما نذكر على سبيل المثال أن الجزائر نفذت بعض الاستثمارات خلال هذه الفترة مع الولايات المتحدة وهذا كمحاولة لإطلاق عملية التنمية حيث قدرت الاستثمارات الأمريكية المنجزة لسنة 1963م ب 129 مليون دولار أمريكي وقدرت ب 200مليون دولار أمريكي سنة 1964م، أما في سنة 1965م فقد قدرت هذه الاستثمارات ب165مليون دولار أمريكي.[4]

---

[1] بلا ح بشير: مرجع سابق، ص 60.

[2] عبد الله بالوناس وعبد الرحمان بن عنتر: **مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة أساليب تطوريها ودعم قدرتها التنافسية**، مجلة روسكا، جامعة سكيكدة ، العدد الأول، 03 ديسمبر، ص 21.

[3] عواطف توايتية وآخرون: مرجع سابق، ص 35.

[4] مرجع نفسه، ص 36.

وابتداء من سنة 1963 بدأت الجزائر تتخذ سياسة النمو المستقلة نسبيا وفقا لما جاء في ميثاق طرابلس 1962م ثم بنصوص ميثاق الجزائر 1964م، وبهذا الصدد افترضت السياسة التجارية للجزائر على أنها إجراءات رقابية باعتبار هذه المرحلة ، مرحلة التحضير لممارسة الدولة للاحتكار التجارة فيما بعد، كما اتخذت سياسة نقدية من شأنها حماية الاقتصاد، كما وضعت الحكومة رقابة على الإدارات، وسنت مجموعة من التدابير لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية، وذلك عن طريق أساليب عديدة منها :

ـ أساليب سعرية : وهي نوعين الرقابة على الصرف والرسوم الجمركية.

ـ الأساليب الكمية: لتقييد التجارة الخارجية ويتعلق الأمر بتحديد الإطار التشريعي المنظم لها ومن تم تحديد الإجراءات التطبيقية لها.

ـ الأساليب التنظيمية لتقييد التجارة الخارجية: وهي وضع الإطار التنظيمي الذي تحقق في إطار مبادلات الدولة حيث قامت الدولة بالتحكم في التجارة الخارجية بطريقة مزدوجة من خلال التدخل المباشر لممارسة عمليات التجارة الخارجية من خلال المؤسسات التابعة لها.[1]

أما عن التجارة خلال فترة الرئيس هواري بومدين والممتدة من 1965الى 1978م، فلقد كانت الحكومة تسعى فيها إلى تحقيق أهدافها فنجد أن التجارة على الصعيد الداخلي كانت كالتالي :

ـ برمجة العمليات التجارية انطلاقا من أهداف التخطيط من أجل الاستجابة للاحتياجات المخصصة في مجال استثمارات الإنتاج والاستهلاك من المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة وبضائع التجهيز والسلع الاستهلاكية من المواد غذائية.[2]

ـ تحسين شروط التموين الخاصة بالبضائع الأساسية والحد من استيراد البضائع غير الأساسية وكذلك تثبيت الأسعار والأرباح و الإشراف على توحيد تلك الأسعار على كافة الوطن .

[1] عواطف توايتية: مرجع نفسه، ص 36.

[2] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 97.

ـ إعداد قائمة تفصيلية للحاجيات القومية من بضائع وخدمات وجمعها على مستوى الإدارة التجارية حتى تتمكن الدولة من التعرف على تطورات الطلب وتنسيقه مع العرض.

ـ تكوين مخزون من الاحتياطي لمجموعة من السلع ذات الضرورة القصوى .

ـ تدخل قاع الدولة لتقصير دورات التوزيع وترشيدها.[1]

ولقد شهدت الفترة الممتدة ما بين 1965ـ 1970م زيادة في الواردات الفرنسية من الخمور الجزائرية وتجدر الإشارة هنا إلى أن زيادة قيمة الواردات الجزائرية كان راجع إلى ارتفاع أسعاره من جهة ومن جهة أخرى إلى زيادة نتيجة الاستثمارات خلال تطبيق المخطط الثلاثي 1967ـ 1970م.[2]

كما أن حكومة شرعت في العمل على القضاء على الهياكل التجارية البالية بحيث تصبح هياكل جديدة أكثر تكيفا مع الاقتصاد الجزائري، كما أنشأت وسائل لتخزين وأماكن بيع موزعة بشكل متوازن لتنظيم تجارة الجملة وهذا في سبيل تأمين حاجيات الشعب وسلامة التموين واستقرار الأسعار والقضاء على الوسطاء تدريجيا.[3]

أما على الصعيد الخارجي فقد عمل الدولة على إعادة تنظيم التجارة الخارجية، وإعادة تنويع مواد التبادل التجاري ووضع سياسة جمركية مطوعة لخدمة هذا الهدف ، كما كان التبادل الخارجي يتم بشكل كبير مع فرنسا وهذا ما دفع الدولة إلى ضرورة استقلال اقتصادها تماما، يكون ذلك يكون بتنويع تعاملها مع الدول الأجنبية[4] والحد من التأثيرات الضارة للتبعية الاقتصادية الفرنسية[5]

[1] منهل سعدي: مرجع سابق ، ص ص 97 ـ 98.

[2] عبد الرشيد بن ذيب : **تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر**، شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير، جامعة الجزائر، 2005، ص 205.

[3] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 98.

[4] مرجع نفسه، ص 98.

[5] عواطف توايتية وآخرون : مرجع سابق، ص 54.

وفي فيفري 1968م اتخذت الدولة الجزائرية إجراءات جمركية فيما يخص السلع المستوردة وتتمثل فيما يلي :

ـ إعفاء معدات التجهيز والمواد الخام والسلع الاستهلاكية التي تلبي الحاجيات الأساسية من الرسوم الجمركية.

ـ فرض رسوم على السلع الاستهلاكية بالدرجة الثانية نسبة 58الى 80% ونسبة 45الى 60% إذ لم تكن تنتج محليا .

ـ فرض رسوم بنسبة 100الى 150% بالنسبة للسلع الفاخرة إذا كانت تنتج مليار و80 إلى 120% إذ لم تكن كذلك ، وخلال سنة 1969م كانت السلطة قد تحكمت في 905 من الواردات و80% من الصادرات .

أما عن نتائج تطبيق السياسة التجارية التي تمثلت في انخفاض استيراد مواد الاستهلاك وتعويضها بالإنتاج القومي، ففي سنة 1965م كانت 58% وخلال سنة 1974م أصبحت 28،30%، أما فترة عشر سنوات الممتدة بين 1965ـ 1975م تضاعف فيها حجم المبادلات التجارية بمعدل 6،9% حيث ارتفع إلى 6460مليون دج سنة1965م، وإلى 44ألف مليون دج سنة 1975م،[1] وارتفع حجم الاستيراد في نفس الفترة من 3،3 مليار إلى 24،5مليار دج، بينما ارتفع حجم الصادرات من 3،14مليار دج إلى 20مليار دج، أما عن الميزان التجاري فكان في حالة عجز منذ سنة1969م وحتى عام 1974م استمرت الزيادة في أسعار البترول حيث أصبح متوازنا وكما تم تأميم البنوك في 1966م.[2]

أما عن فترة الرئيس الشاذلي بن جديد فقد عرفت التجارة الجزائرية خلال فترته الممتدة من 1979إلى1989م اهتماما كبيرا ، وبذلك فإن التجارة تعتبر من أهم روافد الاقتصاد الوطني، وعملت الحكومة على تنمية عمليات توحيد نمط التقديم والنوعية للمنتوجات، كما سعت الدولة إلى إجراءات

[1] منهل سعدي: مرجع سابق، ص 99.

[2] مرجع نفسه، ص 99.

أهمها تطوير وضبط ومراقبة الهياكل الخاصة والتي تعتبر عنصر أساسي في التوزيع، فشهدت شبكة التوزيع ارتفاعا في الأسعار والندرات المصطنعة خاصة والبحث عن إنشاء منشآت فضائية ضمن المدن، وتفادي حدوث اختلال التوازنات الجهوية وكذلك فك العزلة عن بعض مناطق (الريف). [1]

وبالإضافة إلى ذلك نجد أن الدولة دعمت التأطير الاقتصادي و الإداري لموظفي القطاع التجاري، وذلك بتطبيق عمليات مختلفة كبذل مجهود أكبر لترقية الإنتاج الوطني ودعم مراقبة الأسعار والنوعية.

أما عن المبادلات الخارجية والتي تمثل التحكم في التوازنات الخارجية، وعاملا استراتيجيا متغيرا وتعزيز شروط إدماج الاقتصاد لتلبية حاجيات الاستثمار والاستهلاك الوطني، كما تمت مواصلة المجهودات التي تستهدف التحكم في الواردات وذلك في إطار انتقاء أفضل للمنتوجات والخدمات.[2]

بالإضافة إلى تحسين البرمجة ،كما تم توفير شروط تغطية الواردات المتزايدة بتصدير المنتوجات الوطنية خارج المحروقات بقيمة مضافة عالية تسمح بتحقيق متطلبات تحضير ما بعد البترول، فنجد أن المخطط الخماسي الثاني عمل على برمجة عمليات عديدة تسمح بتحكم أفضل في برمجة المبادلات الخارجية، مع توفير حماية الإنتاج الوطني وكذا تحديد الأدوات التي تخص الصادرات، ومواصلة التنويع الجغرافي والسياسي للمبادلات التجارية الخارجية الجزائرية؛[3] التي تتوقف على شروط تنظيم نشاطاتها ا خاصة في ميدان العبور ومراقبة نوعية للمنتوجات المستوردة، بالإضافة إلى المصدر ونقل البضائع في الموانئ وتنمية المساحات الجمركية خارج الموانئ .[4]

بالإضافة إلى ذلك فقد عهد الرئيس الشاذلي بن جديد بضرورة تنمية الاقتصاد، وذلك بإدخال سياسة جديدة على الاقتصاد وهي إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والتي تعمل على تحويل

[1] الطاهر بن خرف الله : مرجع سابق، ص 256.

[2] عواطف توايتية وآخرون : مرجع سابق، ص ـ ص 75 ـ 76.

[3] مرجع سابق، ص 76.

[4] رابح لونيسي : **الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 290.

المؤسسات الكبيرة إلى مؤسسات صغيرة ودلك بهدف تسهيل التسيير وجعله أكثر فعالية، ولقد تجسدت تلك السياسة في الواقع حيث تم تحويل 70 مؤسسة كبيرة إلى 404مؤسسة صغيرة خلال الفترة الممتدة 1979ـ 1983م، وبعد بروز الأزمة الاقتصادية والتي تتمثل في الثروة التي تركها الرئيس هواري بومدين في خزينة الدولة التي صرفت جميعها في غير الوجهة التي تعود بالنفع أو فائدة على الاقتصاد الجزائري، فقد استفاد الكثير من ذوي النفوذ من هذه الثروات فأسسوا شركات خاصة وتجمعات اقتصادية جبارة كتجمع رياض الفتح الشهير .[1]

عرفت فترة الرئيس الشاذلي بن جديد بروز رأسمالية مزجت بين السلطة والمال واستفادت إلى أقصى درجة من امتيازات النظام وبعد أن تفاقمت الأزمة الاقتصادية وأخذت السلطة الجزائرية تبحث عن مصادر للديون والقروض، وفي سنة 1985م قام الرئيس الشاذلي بن جديد بأول زيارة للو م أ فاستقبله الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بحفاوة، وبعد هذه الزيارة بدأت العلاقات بين الطرفين تتجه نحو الأحسن.[2]

وفي يوم 05 أكتوبر 1988م تفاقمت المشاكل الاقتصادية وكانت نتيجة زلزال شهر أكتوبر وخروج الشعب إلى الشوارع منددا بالنظام وفساده، كما أنها وصلتها أموالا من باريس وواشنطن وطوكيو لم تؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الجزائري وعمل الرئيس الشاذلي بن جديد خلال فترته الرئاسية على إصلاح الوضع ففي يوم 22 ديسمبر 1988م قام بتطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الأمر الذي أدي إلى ظهور عهد جديد هو عهد الانفتاح الاقتصادي حيث تم الانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق.[3]

[1] عواطف توايتية وآخرون : مرجع سابق، ص 76.
[2] مرجع نفسه، ص 77.
[3] نفسه ، ص78.

وفي ختام هذا الفصل نخلص إلى أن التطور الاقتصادي داخل الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 1962م ـ 1989م عرفت تغيرات كبيرة طرأت على جميع القطاعات في هذا الجانب فبالنسبة للصناعة فإن سنة 1962م تمثل فترة حرجة بالنسبة للصناعة في الجزائر واستمر هذا الوضع إلى غاية بداية الإصلاحات والتأميمات التي تعملت الجزائر على تحقيقها منذ استقلالها وضل العائق الأكبر نحو تقدمها هو ضرورة التزامها بما جاء في اتفاقيات افيان والتي تقر بضرورة بقاء الاقتصاد الجزائري تابعا للاقتصاد الفرنسي بشكل رسمي وهو ما شكل حاجزا نحو النهوض بالاقتصاد الجزائري بشكل فوري وملحوظ، أما التجارة والتي عرفت بعد الاستقلال مباشرة إعفاءا كاملا من الإجراءات النقدية فيما يخص مبادلات السلع بين الجزائر وفرنسا إلا أنها استمرت في الخضوع لذات النظام الفرنسي الذي كان معمول به قبل الاستقلال، وفي إطار إصلاح هذا القطاع قامت الحكومة الجزائرية بفرض الرقابة على السياسة النقدية والمالية وإقامة علاقات مع الدول الاشتراكية خاصة الاتحاد السوفياتي وحتى الدول الرأسمالية خاصة المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

ولعل التغير الأكبر كان من نصيب قطاع الزراعة الذي شهد في بداياته تدهورا شاملا في جميع البنى التحتية لهذا القطاع إلا أنها حظيت باهتمام كبير وشرعت الحكومة الجزائرية في تطبيق نظام الإصلاح الزراعي ومع الوقت قامت الدولة الجزائرية بوضع مخططات إصلاحية شاملة للنهوض بهذا القطاع فنجد مثلا تطبيق نظام خاص للزراعة بعد الاستقلال في سنة 1962م والذي يتمثل في إنشاء لجان التسيير الذاتي، كما صرح الرئيس أحمد بن بلة " أن الإصلاح الفلاحي " هدف أساسي، واستمر اهتمام أكثر بهذا القطاع في فترة الرئيس بومدين التي عرفت ثورة زراعية تضمنتها المخططات الثلاث التي تهدف إلى استصلاح الأراضي الزراعية والعمل على تغطية حاجيات المواطنين .... الخ، وتحقيق تلك نتائج خصصت الدولة الجزائرية ميزانية لها بهدف تطوير أسلوب الإنتاجي وكما لقيت اهتماما في فترة الرئيس الشاذلي بن جديد للمجال الزراعي من خلال مخططين الخماسي الأول و الثاني التأكيد على حتمية تطور الفلاحة للبناء سوق وطنية.

الفصل الثالث

التطور الاجتماعي للجزائر من 1962م الى 1989م

المبحث الأول: حالة السكان

المبحث الثاني: الصحة

المبحث الثالث: التعليم

لم يكن الوضع الاجتماعي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962م ـ 1989م أحسن حالا من بقية الأوضاع الأخرى، فقد ورثت الجزائر من الاستعمار مجتمعا يعاني الفقر والحرمان، فكانت الأوضاع المعيشية في أسوأ حالاتها، كما شهد قطاع الصحة تدهورا كبيرا، وذلك نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها في تلك الفترة وقد مر الجانب الصحي بعدة مراحل في إطار إعادة النهوض به، أما بالنسبة للتعليم فقد واجهت الدولة الجزائرية تحديات كبيرة من ناحية قلة الخبراء والكفاءة، بالإضافة إلى ارتباطها ببنود اتفاقيات ايفيان.

فما حقيقة الوضعية الاجتماعية التي خلفها الاستعمار الفرنسي في أواسط المجتمع الجزائري؟ وهل استطاعت الدولة الجزائرية تحقيق إنجازات في الجانب الاجتماعي لفترة 1962م ـ 1989م مقارنة بما كانت عليه قبل الاستقلال؟

المبـــــحث الأول: حالة الســـكان

بلغ عدد سكان الجزائر بعد الاستقلال أحدى عشر مليون ومئتان وستة وثلاثون ألف نسمة في سنة 1962م، كما عرفت موجة قوية من حيث نسبة التزايد السكاني، ويعود هذا التزايد إلى مسألتين أساسيتين، الأولى هي ارتفاع معدلات الخصوبة والتي قدرت في الفترة الممتدة من 1961م ـ 1965م بـ 48،5% والثانية انخفاض معدلات الوفيات،[1] وقد عانت الجزائر بعد استقلالها من مخلفات وآثار الاستعمار والتي تمثلت في مجتمع يعاني من التخلف على كافة الأصعدة[2].

لم تكن السياسية السكانية في هذه الفترة واضحة اتجاه النمو الديمغرافي، حيث لم تتم الإشارة إليها في المخططات التنموية التي خصصت للصناعة والزراعة.[3]

---

[1] عبد العالي دبلة: **الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد، المجتمع، السياسة)**، دار الفجر ، القاهرة، 2004م، ص 12.

[2] محمد صالح: **النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر**، مقال ، **جامعة ورقلة قاصدي مرباح** ، ورقلة، د ت، دص.

[3] سارة بن دحمان: مرجع سابق، د ص.

كما تميزت فترة ما بعد الاستقلال بصراعات وتناقضات، وكل ذلك من أجل الاستفادة من إرث المستعمرين الذين عادوا لبلادهم وتركوا ممتلكاتهم، وهو ما أدى تشكل قاعدة اجتماعية برجوازية ذات امتيازات نسبية، وقد انقسم السكان داخل الجزائر في تلك الفترة إلى عدة طبقات منها: [1]

ـ البرجوازية الضعيفة: ظهرت هذه الطبقة في الفترة الاستعمارية ولم تكن مستعدة للقيام بأي حركة عملية للتنمية، لذلك هي طبقة ضعيفة إيديولوجية وغير ديناميكية اقتصاديا.

ـ البرجوازية الصغيرة: متكونة من رجال الأعمال الذين ينتمون إلى مناصب إدارية عليا في الدولة.

ـ الطبقة المتوسطة: هي طبقة أقل تطورا ظهرت بعد الاستقلال تشكلت من القاعدة الشعبية، تحمل في طياتها أمل التطور والتقدم الوطني.

ـ طبقة الفئات الشعبية: وهي الطبقة الأكثر حرمانا، ومنذ سنة 1964مبدأت تتبلور بعض الفئات وتظهر إلى الوجود، ففي الريف الجزائري يمكن تمييز الفئات التالية:[2]

ـ عمال تعاونيات التسيير الذاتي،000،00 7ألف عامل من بينهم 70 ألف انخرطوا في القطاع المسير ذاتيا منذ مارس 1963م).

ـ العمال الزراعيون الموسمين الذين كانوا حوالي450 ألف عاملا.

ـ طبقة العاطلين عن العمل والتي بلغت حوالي مليون عاملا.

ـ صغار الملاك (الذين يملكون من 1 إلى 10 هكتار) حوالي 450،000.

ـ الملاك المتوسطون الذين يملكون بين 10 إلى50 هكتار عددهم 170،000.

[1] سارة بن دحمان: مرجع سابق،د ص.

[2] مرجع نفسه، د ص.

ـ الملاك الكبار (الذين يملكون فوق 50 هكتارا، وفي الإجمال يملكون 280،000هكتار، وقد قدر عددهم بـ25000.

أما عن الطبقات في المدن فهي كالتالي:

ـ الطبقة الحضرية: ظهرت كنتيجة للهجرة الريفية القوية التي تلت الاستقلال، فلذلك يصعب حصر عددها.

ـ البرجوازية الصغيرة: والتي تتكون من التجار والحرفين، وقد قدر عددها بـ 170،000.

ـ البرجوازية الكبيرة: وقدر عددها بـ 50،000 شخص، والتي تتكون من تجار وملاك العقارات وأصحاب المصانع الصغيرة، والذين يملكون من 7 إلى 8 ألاف مؤسسة صناعية.[1]

وقد أشار ميثاق 1964م في تحليله للبنية الاجتماعية الجزائرية إلى نقطتين هما:[2]

1 ـ أن البرجوازية الكبيرة لا يمكن اعتبارها طبقة اجتماعية.

2 ـ أنه يوجد خطر حقيقي يمكن أن يشكل طبقة اجتماعية، وهي البرجوازية البيروقراطية.

وقد سعى السكان وراء حياة أفضل وذلك بامتلاك الفضاءات التي أصبحت شاغرة بهجرة الأوروبيين، كما نجد أن المدينة تمثل أفضل فضاء لدفع التنمية والتطوير، وهذا ما أدى إلى انسحاب مفاجئ جدا للسكان نحو المناطق الحضرية.

وخلال الفترة الممتدة من 1960م إلى 1963م عرفت المدن الجزائرية زيادة بحوالي 800 ألف ساكن جديد، بالإضافة إلى ارتفاع عدد سكان البلديات الحضرية من ثلاثة ملايين نسمة خلال سنة 1959م إلى أربعة ملايين نسمة في سنة 1966م، فحاولت الحكومة مواجهة التحديات الاجتماعية التي خلفها الاستعمار، وقد تم وضع مشاريع للتنمية وإخراج البلاد من هذا التخلف الاجتماعي.[3]

[1] سارة بن حمان: مرجع سابق، د ص.

[2] مرجع نفسه، د ص.

[3] بلاح بشير: مرجع سابق، ص 60.

كما أن الدولة الجزائرية المستقلة اهتمت بشكل كبير بمجال توفير حاجيات السكان، مثلا تأمين السكن وذلك من خلال إعادة بناء القرى المدمرة بهدف القضاء على الهجرة المعاكسة إلى المدن، وعلاوة على ذلك فقد قامت الدولة الجزائرية ببعض الإجراءات الأخرى لحل مشاكل السكن نذكر منها:[1]

ـ إعادة دمج السكان المتضررين من الحرب في الدائرة الاقتصادية.

ـ تقنين أجور الكراء في المدن.

ـ إنشاء تعاونيات سكنية.

ـ توزيع السكنات وفق الحد الأدنى الضروري والوقوف ضد التكدس والإسكان الناقص في نفس الوقت.[2]

خصوصا وأن الجزائر عرفت خلال هذه الفترة نموا ديمغرافيا سريعا، حيث ارتفع عدد السكان سنة 1970م إلى 13،309 مليون نسمة بعدما كان 10،458 سنة 1962م، أي زيادة قاربت 03 ملايين نسمة بعدها في ظرف 08 سنوات فقط، لينتقل هذا العدد إلى 18،120 مليون نسمة سنة 1979م، أي بنسبة زيادة مقارنة بما كان عليه عدد السكان سنة 1962م تقدر بـ 73،26%،وهي نسبة مرتفعة جدا، كانت نتيجة النمو الديمغرافي السريع.[3]

وفي سنة 1980م بدأت السياسة السكانية في الجزائر تظهر بشكل واضح، حيث ضمت المخططات الإنمائية الإشارة بوضوح إلى ضرورة التحكم في النمو الديمغرافي الذي اعتبر عاملا مساعدا على تحقيق تلك المخططات، حيث ورد في المخطط الخماسي الثاني في هذا الخصوص "....**إن هذا النمو الديمغرافي القوي يشكل عقبة في وجه التنمية، بتقليل حجم الاستثمارات التي تستثمرها الدولة، كما يعيق الجهود المبذولة في سبيل رفع مستوى المعيشة وتحسين حياة المواطنين،**

---

[1] عبد اللطيف بن اشنيهو: **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962م. 1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1982م، ص 509.

[2] سارة بن دحمان: مرجع سابق، د ص.

[3] مرجع نفسه، دص.

وبما أن الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية تتزايد بوتيرة أسرع من الموارد الاقتصادية، فإن النزوح الريفي قد يزداد حدة، والفوارق الاجتماعية والجهود قد تزداد خطورة، وأهداف تحسين ظروف الحياة وفعالية البرامج قد تتأخر، لكون عدد السكان الهائل يلتهم كل ما من شأنه زيادة الفعالية، ولهذا فعل بالمخطط الخماسي الثاني أن يولي أهمية خاصة للقضية الديمغرافية....."[1]

لقد تم ايلاء اهتمام كبير للمسألة السكانية التي كانت تهدد التنمية وتعتبر عائقا في طريقها، وهو ما جعل هذه الفترة تشهد انخفاضا في وتيرة تزايد النمو الديموغرافي ويرجع ذلك إلى تطبيق برامج التنظيم أو التخطيط العائلي، وانتشار استعمال وسائل منع الحمل، حيث ارتفع عدد السكان سنة 1989م إلى 24.409.000 نسمة[2] بعدما كان في بداية فترة الثمانينات 18.666 مليون نسمة، وهي نسبة زيادة أقل بكثير مما كانت عليه خلال فترة السبعينات التي عرفت فيها الجزائر نسبة نمو سكاني من أعلى النسب في المغرب العربي الكبير، وبلدان العالم الثالث، مع العلم أن متوسط معدل الزيادة السكانية خلال الفترة الممتدة بين 1966م ـ 1977م وصل إلى 3،2بالمئة وبهذا تكون الجزائر قد قاربت الرقم القياسي العالمي مع 8،1 طفل لكل امرأة في عام 1975م. وللمقارنة بين معدل الوفيات ومعدل المواليد والنمو الطبيعي في الجزائر من 1962م إلى 1989م يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي[3]

إضافة إلى ذلك نجد نمو سكان المدن في الجزائر مر بمراحل مختلفة تعكس كثيرا من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية كنتيجة لتضافر عدة أسباب منها التزايد السكاني الطبيعي والنزوح الريفي، الذي ساهم في توزيع السكان توزيعا غير عادل وانجر عنه التضخم الهائل لسكان المدن لا

[1] محمد صالح: مرجع سابق، دص

[2] مرجع نفسه، د ص.

[3] ينظر الملحق رقم 13

سيما المدن الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة.... إلخ، بالإضافة إلى مشكل التركيب الطبقي والذي يتكون من مجموعة من الطبقات منها (الطبقة البرجوازية، الطبقة الوسطى،.... إلخ).[1]

كما نجد أن الدولة الجزائرية في هذه الفترة كانت تعاني مجموعة من المشاكل المتعلقة بتلبية مطالب السكان المتزايدة، ويرجع سبب ذلك إلى عدم التوازن بين الأقاليم الجاذبة المدن الكبرى والمناطق الساحلية والأقاليم الطاردة والمناطق الداخلية والأرياف ".

وعلى الرغم من النقائص والمشاكل الموجودة إلا أن الجزائر قطعت شوطا في مجال النمو الحضري من خلال هذه الإنجازات المحققة والمشيدة والمجهودات المتواصلة لتلك النقائص والإصلاح.[2]

[1] سارة بن دحمان: مرجع سابق، د ص.

[2] محمد صالح: مرجع سابق، د ص.

المبحث الثاني: الصحة

شهد قطاع الصحة في الجزائر عقبات تاريخية متباينة امتدت لسنوات طويلة وتعتبر منعرجات حاسمة في تاريخها، فيمكن تقسيم تطور النظام الصحي في الجزائر إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (1962. ـ 1965م):

ورثت الجزائر سنة 1962م حالة صحية متردية ومتدهورة حيث كان النظام الصحي الموجود متمركزا أساسا في المدن الكبرى كالجزائر، وهران، قسنطينة، ويتمثل خاصة في الطب العمومي الذي يتم داخل المستشفيات، والعيادات تشرف عليها البلديات وتقدم مساعدات طبية مجانية ومراكز طب المدرسي النفسي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم ومن جهة أخرى هناك طب خاص الذي يسهر عليه حوالي 600طبيبا ويعملون في العيادات الخاصة جلهم كانوا من الأجانب.[1]

وقد عرف نظام الصحة خلال الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية منتصف الستينيات، وما بعدها تطورات كبيرة من حيث المستخدمين والهياكل القاعدية لكن بمستوى أقل مقارنة مع التطور السكاني الذي عرفته البلاد،[2] وذلك بجملة من النصوص والقوانين لتوحيد النظام الموروث عن المستعمر.[3]

كما شهدت الجزائر وضعية صعبة بعد الاستقلال وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها آنذاك، وعلى هذا الأساس تعتبر سنة 1962م سنة انتقالية بالنسبة للنظام الصحي

[1] عائشة عتيق : **جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية " دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لولاية سيعدة "**، مذكرة شهادة الماجستير، تحت اش د/ جناس مصطفى، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوبكر، السنة الجامعية 2012/2011م، ص 126.

[2] سارة بن دحمان: مرجع سابق، د ص.

[3] عائشة عتيق: مرجع سابق، ص 127.

في الجزائر فنلاحظ أن هذا الأخير كان يلبي احتياجات فئة قليلة من السكان في المدن وبعض منهم الأرياف، وذلك بواسطة طب الدولة.[1]

ويمكن ابراز المشاكل التي واجهها الجانب الصحي لهذه الفترة في ما يلي:

ـ قلة العمال في السلك الطبي والشبه الطبي، فمغادرة الأطباء الفرنسيون للجزائر حوالي 2200طبيبا و2700ممرض وممرضة ترك هذا فراغا محسوسا بالقطاع، خاصة أمام نقص التأطير لدى الأطباء الجزائريين، [2]كما أن توزيعهم عن التراب الوطني كان توزيعا غير عادل، حيث لم يكن هناك إنصاف بين المناطق الحضرية والريفية فبدأت الموارد البشرية الطبية والشبه الطبية والهياكل القاعدية تتمركز في المدن الكبرى وغيابها تقريبا في المناطق الريفية، ولا تحتوي هذه الأخيرة إلا على بعض الأعوان شبه الطبيين الذين لم يتلقوا حتى تكوين أساسي لتمريض،[3] وهذا ما أدى إلى استدعاء التعاونية الأجنبية الطبية من أجل التكفل بمتطلبات العلاج في المجتمع، حيث بقي 399مستشفى دون عمال أي بعد هجرتهم، ففي سنة 1963م أصبحت نسبة الأطباء تتطور نسبيا حيث وصل عددهم حوالي70% أما عن الأطباء الأجانب فكان حوالي 30%،73.[4]

ـ الحالة الصحية متدهورة نتيجة للنقص الفادح في الكوادر الصحية الوطنية حيث بلغ عدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان آنذاك طبيب لكل 100000ساكن.[5]

---

[1] محمد علي دحمان: **تقيم نفقات الصحة والتعليم "دراسة حالة لولاية تلمسان "**، تحت اش أ/ باركه محمد الزين، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الموسم الجامعي 2011/2010،ص32.

[2] حفيظة دوناس: **الواقع القطاع الصحي الخاص وتأثيره على السياسة الصحية في الجزائر" دراسة حالة عيادة الرازي ببسكرة،** مذكرة شهادة الماستر، تحت اش أ/ حتحوت نور الدين، قسم العلوم سياسية، الموسم الدراسي الجامعي 2014/2013م، ص26.

[3] دلال السوسي: **نظام المعلومات كأداة لتحسين جودة الخدمة الصحية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية " دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية محمد بوضياف ورقلة "**، مذكرة شهادة الماجستير، تحت اش أ/ أحمد بن عيشاوي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012/2011م، ص 4.

[4] محمد علي دحمان: مرجع سابق، ص 32.

[5] حفيظة دوناس: مرجع سابق، ص 26.

ـ ضعف في توفير الهياكل الصحية حيث تموضعت أغلبية المستشفيات والصيدليات وكذا العيادات في شمال الجزائر مع سوء توزيعها.

ـ النقص الكبير في الكوادر الفنية والإدارية لتسيير المؤسسات الصحية كالأطباء والعاملين الصحيين، فنجد عدد الصيادلة حوالي 50صيدلي و30طبيب أسنان فقط.[1]

ـ افتقار كبير لرؤوس الأموال

ـ انتشار الأمراض المعدية كالكزاز الديكي خاصة عند الأطفال وذلك بسبب عدم القدرة على توفير اللقاحات إضافة إلى هذه الأمراض خلفت الثورة التحريرية أشخاص معاقين حاولت الدولة التكفل بهم لكن ندرة الأطباء المختصين حال دون ذلك.

تعد الجزائر كغيرها من الدول التي شهدت تطورات في منظومتها الصحية، وهذا تبعا للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها، وعلى هذا الأساس فقد ألزمت هذه الظروف الطارئة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري الدولة بضرورة اتخاذ إجراءات من شأنها التقليص من حدة الوضع حيث شملت هذه الإجراءات :

ـ تأميم المجال الطبي

ـ إنشاء المعهد الوطني للصحة العمومية.[2]

ـ إعادة تنشيط معهد باستور الجزائري.

ـ إنشاء الصيدلية المركزية وكذا المتاجر العامة للمستشفيات .

ـ التزمت الدولة بتغطية60 %من النفقات الصحة على مستوى الهياكل الاستشفائية والمستوصفات الطبية المجانية من اجل ضمان السير الحسن للهياكل الصحية.

[1] حفيظة دوناس حفيظة: مرجع سابق، ص 26.

[2] محمد علي دحمان: مرجع سابق، ص 33.

ـ تكفل صندوق الضمان الاجتماعي بتعويض تكاليف العلاج كما يشارك في تمويل القطاع الاستشفائي بنسبة 30%.

ـ التجار وأصحاب المشاريع الصناعية و الزراعية مسؤولون عن تكاليف علاجهم بنسبة10%.[1]

ـ التكفل بالطب المجاني للأطفال من طرف الدولة.

ـ التلقيح المجاني وتعتبر هذه خطوة ايجابية ترمي إلى القضاء على الأمراض المعدية.[2]

المرحلة الثانية (1965ـ 1979م):

مع بداية المخطط الوطني وبداية نشاط المعهد الوطني للصحة العمومية الذي أنشأ تأسس عام 1964م، وبصدور الأمر المنظم لمهنة الأطباء والصيادلة عام 1966م أخذت الأمور تتحسن شيئا فشيئا من خلال تحسين دفع عجلة التكوين الطبي والشبه الطبي كذا إنشاء بعض الهياكل القاعدية بين 1967م و1969م.[3]

تميزت هذه المرحلة بمضاعفة قاعات العلاج ففي فترة مابين1969م إلى 1979م، تم كفل بإعطاء العلاج الأولي وذلك عن طريق توفير قاعات العلاج ومراكز صحية على مستوى كل بلدية أو على مستوى كل حي، والهدف من هذه الهياكل القاعدية هو قبل كل شيء الوقاية نظرا لخصوصية المجتمع[4] الجزائري، وكذلك لإنشاء العيادات متعددة الخدمات بداية من سنة 1974م بالإضافة لتطور فئة الأطباء الجزائريين ما بين 1966م ـ 1972م وهذا ما يوضحه الجدول التالي:[5]

[1] محمد علي دحمان: مرجع سابق، ص 33.
[2] دلال السوسي: مرجع سابق، ص 4.
[3] حفيظة دوسي: مرجع سابق، ص 28.
[4] محمد علي هارون: مرجع سابق، ص 14.
[5] حفيظة دوناس: مرجع سابق، ص 28.

تطور نسبة الأطباء الجزائريين والأجانب (1966 ـ 1972م)

السنوات	1966	1967	1968	1972
الأطباء الجزائريين	16،30%	39،50%	86،10%	89،30%
الأطباء الأجانب	73،20%	60،50%	13،90%	10،70%

وهذا يدل على أن الحكومة الجزائرية أعطت أهمية كبيرة للجانب الصحي كما نجد من بين الانجازات التي حققتها في عام1973م، حيث وصل عدد الأطباء إلى 423طبيبا وجراحو الأسنان إلى 286جراح و353صيدلية، أما المستشفيات وصلت إلى 263مستشفى، أما بالنسبة للمراكز الصحية وصلت إلى 588مركزا.[1]

عرفت الوضعية الصحية خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا، حيث أصبح من السهل اكتشاف الأمراض بمراحلها المبكرة، الأمر الذي يوضحه النقص الملحوظ في الوفيات.

أما من ناحية التغطية الصحية أن فلم يكن هناك عدل وإنصاف بين المناطق الحضرية والريفية، فنجد تمركز الموارد البشرية الطبية والشبه الطبية والهياكل القاعدية في المدن الكبيرة وغيابها تقريبا في المناطق الريفية والشبه الريفية، هذه الأخيرة التي تحتوي إلا على بعض الأعوان الشبه الطبيين الذين لم يتلقوا حتى التكوين الأساسي للتمريض.[2]

كما نجد أن نسبة 37% من السكان فقط كانت ممونة بالمياه الصالحة للشرب و23% تتوفر بها قنوات الصرف الصحي وما تحمله هذه الأرقام من مؤشرات انتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، ولم تقف الدولة موقف المتفرج بل أخذت التدابير اللازمة من أجل تنفيذ بعض البرامج التي سطرت بهذا الشأن والتي تعتبر ذات أولوية بالغة مثل النقل وبالطب المجاني للأطفال عن طريق الدولة سواءا في الإطار مركز الحماية الطفولة والأمومة أوفي إطار الطب المدرسي، كما صدر مرسوم رقم 69 ـ 96

[1] محمد علي بن دحمان: مرجع سابق، ص 32.

[2] عائشة عشيق: مرجع سابق، ص 128.

المؤرخ في 09 جويلية 1969م والقاضي بإلزامية التلقيح ومجانيته، هذا الأخير الذي تعتبر خطوة إيجابية ناجعة من أجل القضاء على الأمراض المعدية كما تم إقرار التكفل الشامل من طرف الدولة بمكافحة بعض الأوبئة مثل مرض السل ليصبح علاجه مجانيا، ونفس الشيء بالنسبة لمرض الشلل وسوء التغذية فضلا عن عملية توزيع وتنظيم الولادات بمراكز حماية الأمومة.[1]

تم إقرار مبدأ مجانية العلاج وكان هذا القرار متعلق أساسا بإنشاء القانون الطبي المجاني كخطوة أولى في طريق إعطاء فعالية أكثر في هذا القطاع وتوحيد نظامه ككل ووضع برنامج صحي لها يرتبط ارتباطا وثيقا بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية للإفراد وذلك بتسخير كافة الوسائل والإجراءات لحماية الصحة وترقيتها وتعميم الصيغة المجانية لمنظومة الصحة الوطنية حيث تم تحويل جميع المراكز الطبية والاجتماعية التابعة للصندوق الضمان الاجتماعي سابقا إلى وزارة الصحة وأصبح بذلك النظام الصحي يضم جميع الهياكل الصحية مهما كانت نشاطاتها، وقد أكد الميثاق الولائي عام 1976م حق المواطن في الطب المجاني حيث جاء فيها مكسبا ثوريا وقاعدة للنشاط الصحة العمومية والتعبير العملي عن التضامن الوطني ووسيلة لتجسد حق المواطن في العلاج.[2]

توافق سنة1974م مع بداية المخطط الرباعي الثاني الذي كان من أهم أهدافه إعطاء الأهمية الكبرى للحالة الاجتماعية وإعلان عن سياسة الطب المجاني تعد واحدة من المفاسد التي أقرتها الدولة[3]

الجزائرية، حيث أن الجزائر بإساءتها لهذا المبدأ كانت ترى وجهة جديدة لكن أدت الصعوبات المالية التي أغرقتها الهياكل الصحية آنذاك والتي تراكمت عبر سنوات، إلى تهديد استقرارها المالي بالإضافة إلى ذلك ضعف المصادر التمويلية التي كانت تساهم في إعداد القطاع بالوسائل المادية والمالية، ورأت أن

[1] حفيظة دوناس: مرجع سابق، ص128.
[2] دلال السوسي: مرجع سابق، ص 5.
[3] مرجع نفسه، ص 5.

الحل لهذه المشكلة يكون عبر الدولة حيث تتحمل مسؤولية ما يتعلق بضمان الحماية وتحسين صحة السكان.[1]

ولتحقيق ذلك التزمت وزارة الصحة العمومية بما يلي:

ـ بتوسيع مجانية الطب والهياكل الصحية في أرجاء الوطن مع إعادة تنظيم وتوزيع الأدوية.

ـ تكثيف الجهود للتكوين الطبي والشبه الطبي.

ـ تطوير حماية الأمومة والطفولة ولحفاظ على الوقاية المدرسية.

ـ تحسين الطب العمل و الطب الوقائي وأخيرا التكفل التام بالمعوقين ذهنيا وحركيا.

عرفت هذه الإجراءات في بدايتها صعوبات عند التطبيق الميداني لأنه تم ادخل تغيرات في طريقة تسيير و العمل مما يجعلها تتناقض مع المبادئ التي كانت تميز الهياكل الصحية آنذاك، إلا أن توفر العمال نتيجة ارتفاع المداخيل الريعية البترولية غطى من نقائص هذا الاختيار وسلبياته.[2]

كما تميزت هذه المرحلة بعدد من إنجازات نلخصها كالآتي:

ـ بداية الحملات الوطنية للتلقيح 1969 ـ 1970م: التلقيح ضد الشلل ومكافحة الملاريا بداية من سنة1965م بالمناطق الوبائية وذلك مع البرامج المسطرة من طرف منظمة الصحة العالمية.[3]

ـ انخفاض معدل الجدري لسنة 1973م والسعال الديكي والتلقيح ضد الحصبة أما عن الأمراض اتخذ طريقة التوعية والإرشاد وبالأحرى التثقيف الصحي واستعملت في ذلك المسرحيات والملصقات الإعلانية وكان ذلك في الفترة 1967 ـ 1968م حيث كانت هذه الفترة بداية لتطبيق وانطلاق البرامج ضد الأمراض وأهمها الملاريا.[4]

[1] محمد علي دحمان: مرجع سابق، ص 34.

[2] مرجع نفسه، ص 34.

[3] حفيظة دوناسي: مرجع سابق، ص 28.

[4] مرجع نفسه، ص. ص 28 . 29.

كما شهدت هذه الفترة بشأن الموارد البشرية نوع من الاستقرار من حيث الهياكل القاعدية، تم تسجل ارتفاع محسوس في عدد العيادات المتعددة الخدمات، حيث أن هذه الهياكل التي هي بمثابة همزة وصل بين المراكز الصحية وقاعات العلاج من جهة، والمستشفيات والقطاعات الصحية من جهة أخرى.

أما بشأن البرنامج الصحي في هذه المرحلة، فمنذ 1975م شرع فريق عمل متعدد الاختصاصات في إعداد البرنامج الصحي لتطبيقه في المخطط الرباعي الثاني، بهذا تم تحديد المشكلات الصحية ذات الأولوية الارتباط مع تحديد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وهي :[1]

ـ المشكلات الصحية : كمكافحة الأمراض المتنقلة، مثل الملاريا، السل، الأمراض المعدية .... الخ.

ـ مكافحة الأمراض غير متنقلة : كأمراض القلب، الأمراض العقلية ..... الخ.

ـ المشكلات المتعلقة بنظافة المحيط و الأمن في العمل.

ـ المصالح المتعلقة بالقطاعات الصحية للوطن وتحسين وظيفتيها.

ـ مجال الهياكل الصحية وتحديد المعايير التي تقود إلى التطور.

أما من حيث تمويل هذه الخدمات فقد قدرت نسبة الدولة بـ 60% من مجموع النفقات، و30% من طرف الضمان الاجتماعي تغطي نفقات العلاج للمنتسبين إليها، وتضطلع الدولة بالسكان المعوزين عن طريق الإعانة الطبية المجانية AMG.[2]

وعملت الحكومة الجزائرية على توفير الصحة لكافة المواطنين وتشجيع القطاعات الخاصة من أجل أن تقدم خدماتها لصالح الصحة العمومية من خلال التعاون بين القطاعات الخاصة والمنظمات الرسمية

[1] عائشة عشيق: مرجع سابق، ص ـ ص 128 ـ 129.

[2] مرجع نفسه، ص.129

والجماعات المحلية الدينية و الفكرية وكله بهدف تحقيق التنمية الصحية. [1]

وما يقدم كانتقاد لهذه مرحلة هو عدم ترتيب الأولويات حسب أهميتها، وعدم وجود أهداف واضحة موضوعة لهذا النظام ، بحيث كان الهدف منه بالدرجة الأولى هو تلبية الطلب قدر الإمكان، وفي النهاية نشير إلى المقترحات الهامة الخاصة بوضع نظام وطني للصحة في الجزائر من خلال مقترحات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، علما بأنها مرتبطة بالمرحلة القادمة التي نتناولها في دراسة خاصة بها.[2]

المرحلة الثالثة (1970 ـ 1989م):

أكدت الجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني على أن أهداف المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لن تتحقق إلا بالتركيز على : [3]

ـ توحيد وتحديث القوانين والنظام الصحي لضمان التناسق بين التنظيم القانوني والأهداف الأساسية التي أعلنها ميثاق 1976م مع إلزامية التكامل بين القطاعات وتحديد الوظائف والأدوار ليس فقط داخل وزارة الصحة، إنما في جميع القطاعات والتنظيمات الوطنية التي لها علاقة بالصحة بطريقة مباشرة لأن مشكل الصحة ليس مشكل وزارة فقط.

ـ تكامل جميع الهياكل الصحية مهما كانت طبيعتها القانونية في تطبيق البرامج الوطنية والجهوية للصحة.

ـ الطاقة الصحية كوسيلة فعالة في توجيه وتحديد وتأكيد التنمية الصحية.

ـ التسلسل في العلاج وإعطاء الأولوية للعلاج القاعدي الذي يمكن تقديمه عن طريق الهياكل الصحية القاعدية.

---

[1] حفيظة دوناس: مرجع سابق، ص 29.

[2] عائشة عشيق: مرجع سابق، ص 129.

[3] مرجع نفسه، ص 130.

ـ جعل المؤسسات الصحية أكثر مردودية ونجاعة.

ـ بالإضافة إلى إعادة النظر في جملة المشكلات المتعلقة بالجانب الاجتماعي للموظفين من الأجور والنقل والتكوين وغيرها.[1]

وتواصل دراسة تطور النظام الصحي ففي سنة 1980م كانت بداية المخطط الخماسي الأول (1982 ـ 1984م) الذي من أهدافه :

ـ ترقية المجتمع من كل النواحي وأولهم الصحة. وفي سنة 1981م تم رسم مشروع استراتيجي جديد يهدف إلى حماية وترقية الصحة من بين ما يضمنه هذا المشروع :[2]

ـ تطوير النظام الصحي الوطني.

ـ مساهمة السكان ضرورية لتطبيق هذا المشروع.

ـ حماية وترقية الصحة فرض على كل مواطن.

بهذا السير الحسن والتوزيع الجيد للعلاج في القطاع العمومي سعت الدولة إلى ترسيخ ثلاثة مبادئ أساسية وهي :[3]

أ ـ تقسيم القطاع الصحي : حيث سعت الدولة من خلال هذا التقسيم إلى توزيع القطاعات الصحية عبر كافة التراب الوطني من أجل خلق نوع من التكامل بين الوحدات الصحية حيث يضم كل قطاع صحي مستشفى عام، عيادات طبية، مراكز صحية، قاعات علاج، عيادات توليد.

ب ـ التدرج في العلاج : يرمي هذا المبدأ إلى تنويع العلاج بالنسبة للوحدات الصحية حسب درجة التعقيد والتقنية المتطلبة.

---

[1] عائشة عشيق: مرجع سابق، ص 130.

[2] محمد علي هارون: مرجع سابق، ص 34.

[3] مرجع نفسه، ص 35.

ج ـ الجهوية الصحية : ينص هذا المبدأ على تقسيم التراب الوطني انطلاقا من تسلسل مستويات العلاج إلى ثلاثة عشرة منطقة صحية حيث تضم كل منطقة مجموعة من الولايات.

كما نجد اهتمام الدولة بتطور الجانب الصحي خلال مرحلة الثمانينيات بداية مع إنشاء هياكل صحية جديدة سنة 1986م وهي المراكز الجامعية.[1]

حيث ارتفع عدد المراكز الصحية من 558 سنة 1974م إلى 1147 سنة 1986م أضف إلى ذلك الزيادات المعتبرة في عدد المستخدمين بالقطاع الصحي من 57872 عامل سنة 1973م إلى 124728 سنة 1987م.[2]

لكن بالرغم من الوضعية الصحية الجيدة التي كانت توفرها الدولة إلا أن هذا كان على حساب أموال ضخمة تصرفها على هذا القطاع، حيث ارتفع حجم المبالغ المخصصة للقطاع الصحي من 194 مليون دج عام 1963م إلى 3 ملايير دج عام 1988م،[3] وبالتالي إذا كانت الأموال التي تنفق في هذا المجال كبيرة كان يجب أن تكون موازية لحجم الخدمة المقدمة أي أنها تتناسب مع حجم هذه النفقات لكن الزيادة في حجم هذه المبالغ لا تبرر أبدا تحسين نوعية الخدمة وجودتها، وإنما يمكن أن تبرر بسوء التسيير المالي في القطاع وبالتالي تبديد الأموال العامة.[4]

فنجد الجانب الصحي منح الأولوية الكبيرة خلال هذه المرحلة أو بالأحرى منذ استقلال الجزائر وقد نص الدستور الجزائري في مادته 67 على" **أن جميع المواطنين لهم الحق في الصحة وتضمن الدولة هذا الحق من خلال الوقاية ومكافحة الأمراض الوبائية والمستوطنة**"، ولقد منحت الأولوية في السنوات التي تلت استقلال الجزائر إلى غاية سنة 1980م إلى الجوانب : [5]

[1] عائشة عشيق: مرجع سابق، ص 130.
[2] محمد علي دحمان: مرجع سابق، ص 35.
[3] مرجع نفسه، ص36.
[4] محمد علي دحمان: مرجع سابق، ص 36.
[5] عائشة عشيق: مرجع سابق، ص 131.

ـ إعادة بناء الوطن الذي دمرته الحرب.

ـ تشيد الاقتصاد الوطني بتنصيب شبكة صناعية ومتماشية استجابة الحاجيات الاجتماعية والثقافية للسكان، كالتعليم والشغل والصحة.

ـ تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان لتحقيق الهدف، وهو التحكم في النمو الديمغرافي وتنظيم النسل في السبعينات.

وبصفة عامة فإن أغلب المؤشرات الصحية تحسنت خلال هذه الفترة تزامنا مع النتائج التي أعطتها البرامج الوطنية الصحية، التي وضعت في نهاية الستينات، حيث أن أغلب الأمراض المعدية والمتفشية في أوساط الأطفال بدأت تعرف تراجعا محسوسا، كما أن أمل الحياة انتقل من 50 % نسبة 1962م إلى 60% نسبة في 1982م،[1]

لكن إلى جانب هذه المؤشرات الايجابية عرفت هذه الفترة انتشار أمراض مزمنة كضغط الدم والسكري والربو كما أدى وجود مصادر الأوبئة إلى ظهور أمراض معدية كحمة التفويد، التهاب الكبد الفيروسي والكوليرا، وقد حدث في الثمانينات انعطافا مهما في اتجاهات السياسة الصحية إذ حققت المؤسسة الصحية الجزائرية خلال هذه المرحلة قدرا من التقدم في المجال الصحي من حيث عدد الأطباء،[2] فوصل عدد الجزائريون في سنة 1982م[3] إلى7350 طبيب في المقابل 2401 طبيب أجنبي كما زاد عدد جراحي الأسنان الجزائريين حيث بلغ من نفس السنة 2171 أما عدد الصيادلة الجزائريين فقد وصل إلى 1093 سنة 1982م، بالإضافة إلى ارتفاع عدد المنشآت الصحية، كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] دلال السوسي: مرجع سابق، ص ـ ص 5 ـ 6.

[2] مرجع نفسه، ص 6.

[3] حفيظة دوناس: مرجع سابق، ص 31.

تطور عدد المؤسسات الصحية 1979 ـ 1982م [1]

السنوات / المؤسسة الصحية	1979	1980	1981	1982
القطاعات الصحية والمؤسسات الخاصة	183	183	196	196
المجتمعات الصحية	161	175	214	260
المراكز الصحية	622	741	810	867
وحدات العلاج والكشف	1344	1368	1474	1598

وما ميز هذه الفترة صدور القرار رقم 22 المؤرخ في 05/ 09/1981م القاضي بتنظيم وسير القطاعات الصحية، كما تم التطبيق قانون الاستقلالي في الميزانية والتسيير في 06/ 12/ 1986م فيما يخص المراكز الاستشفائية الجامعية، وصدر قانون خاص بالعيادات الخاصة سنة 1987م، نظرا لعدم قدرة القطاع الصحي العمومي على استيعاب المتخرجين من المعاهد الطبية، وفي هذه الفترة بالذات تم فتح المجال أمام القطاع الخاص.[2]

ولقد صادقت الحكومة في 30 ماي 1984م على زيادة الفعالية في مجال الصحة العمومية وتتعلق قرارتها بـ :[3]

ـ تكييف النظام مع الحقائق الديمغرافية والوبائية للبلاد.

ـ دمج أنشطة النظافة والتطهير في مخططات التنمية.

ـ القيام بعمليات وقائية وتطبيق برنامج لمقارنة وفيات الأطفال.

ـ إعادة الاعتبار لاقتصاد الصحة.

---

[2] دلال السوسي: مرجع سابق، ص 6.

[3] مرجع نفسه، ص 7.

وقد عملت الدولة منذ الاستقلال على توفير حاجيات السكان في مجال الصحة، وذلك باعتمادها مجموعة من الأساليب: [1]

أولا الرقابة العامة: تشمل مجموعة من الإجراءات و الخدمات الشاملة التي تهدف إلى تحقيق السلامة البدنية والنفسية والعقلية، دون تركيز الاهتمام على فئة معينة.

ثانيا الاكتشاف المبكر للحالات المرضية: تشمل مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى علاج الأمراض في حالة ظهورها في أطوارها الأولى مما يساعد على تجنب حدوث أي مضاعفات وهذا من خلال:

ـ الفحوصات المستمرة والدورية للأفراد.

ـ التحاليل الطبية.

ـ الإسعافات المختلفة.[2]

ثالثا الإجراءات التأويلية: وهي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تفادي حدوث أي مضاعفات بل وتحقيق التكييف الاجتماعي للأفراد من خلال :

ـ التأهيل النفسي للفرد.

ـ التأهيل الاجتماعي من خلال اختيار المهنة أو العمل الذي يتناسب مع طبيعة العجز.

كما عملت الدولة على تحديد أهم المشاكل التي تعرض لها القطاع الحصة، بالإضافة إلى تحديد الإمكانات المتوفرة من خلال توجيه البرامج الصحية والتي تمثل الهدف الرئيسي من دراسة مؤشرات الصحة العامة، ويمكن تقسيم هذه البرامج إلى ثلاثة أقسام ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي :[3]

[1] محمد علي دحمان: مرجع سابق، ص14.
[2] مرجع نفسه، ص 14.
[3] نفسه، ص14.

مؤشرات الصحة العامة

القسم الأول	القسم الثاني	القسم الثالث
مؤشرات ايجابية ـ معدل المواليد ـ الهرم المتوقع عند الحياد	البيئة الطبيعية ـ الحالة الجغرافية و الجيولوجية ـ حالة المناخ	الخدمات الطبية ـ عدد الأطباء ـ عدد المرافق الصحية
مؤشرات سلبية ـ المعدل العام للوفيات ـ معدل انتشار الأمراض	البيئة الاجتماعية والاقتصادية ـ كثافة السكان ـ المستوى التعليمي ـ مستوى الدخل	خدمات الضمان الاجتماعي
مؤشرات لها علاقة بعوامل اجتماعية ـ الفقر ـ الجهل ـ الانحراف والجريمة	/	نسبة الإنفاق العام

1

[1] محمد علي دحمان: مرجع سابق، ص14

المبحث الثالث: التعليم

صرح الرئيس احمد بن بلة بأن سنة 1962 ـ 1963م هي سنة بداية العام الدراسي، وكان الأغلبية المعلمين الفرنسيين الذين خرجوا مع المحتلين وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تطلب من الدول العربية إمدادها بمدرسين ومعلمين عرب ليحلوا محل الفرنسيين، وقد كانت الاستجابة بعدد كبير من المدرسين بدأت بهم ثورة التعريب في اليوم الموالي، وفي الجانب المالي والمادي قامت الحكومة بتحديد ربع ميزانية الدولة للتعليم.[1]

الدخول المدرسي 1962ـ 1963م:

يعتبر أصعب دخول مدرسي في الجزائر، وقد لا يستشعر هذه الصعوبة بشكلها الحقيقي إلا من عاش تلك الفترة،[2] وقد كان الإعلان عن أول دخول مدرسي من طرف رئيس الجمهورية آنذاك أحمد بن بلة والذي حدد له يوم15 أكتوبر 1962م، في مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي حيث كان عدد المعلمين 3452معلما و12 ألف قسم دراسي لنحو مليون طفل.[3]

وكما قررت وزارة التربية أن اللغة العربية ستعلم في المدارس الابتدائية فالبرامج الأسبوعية تتضمن عشرة ساعات عربية بدلا من ساعتان أو ثلاث ، كما يقوم بتدريسها معلم واحد [4]ويجب عدم التهاون في اللغة الفرنسية باعتبارها أداة مستعملة ضرورية وتحصيل وفهم المعلومات الحديثة .[5]

وبخصوص الجامعة فقد قال الرئيس:" **ستفتح الجامعة أبوابها يوم 15 نوفمبر 1962م، وتبدأ الكليات أعمالها** "، بحيث أن الحكومة توفر الحد الأدنى من الهياكل في الموسم الدراسي من 1962ـ 1963م،

---

[1] عواطف توايتية وآخرون: مرجع سابق، ص 47.

[2] الطاهر زرهوني: **التعليم في لبجزائر قبل وبعد الاستقلال**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994م، 42.

[3] سفيان لوصف: الملتقى الولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص 393.

[4] الطاهر زرهوني: مرجع سابق، ص 42.

[5] أحمد منصور: مرجع سابق، 24.

والذي كان على الشكل الموضح في الجدول الآتي:[1]

التطور	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	التقني	الجامعي
الهياكل	4065	418	34	06	01

الموسم الدراسي 1963. 1964م:

انطلق الموسم الدراسي بصورة عادية كما قامت الوزارة بتحديد ساعات التدريس خاصة بالنسبة للسنة الأولى ابتدائي بخمسة عشر ساعة أسبوعيا وانطلقت عملية التعليم بداية من السنوات الأولى، بحيث تقرر تعريب السنة الأولى تعريبا كاملا، بالإضافة إلى ذلك لم تكون الرقابة على مكلفين بالتدريس من طرف مستشار التربية والمفتشين، فالتعليم الابتدائي في هذه المرحلة يشمل ستة سنوات دراسية تتوج في مسابقة السنة السادسة التي تمكن الناجح فيها بالالتحاق بالتعليم المتوسط.[2]

أما عن التعليم المتوسط يتمثل فيما يلي :

ـ التعليم العام ويدوم أربع سنوات ويتوج بشهادة أهلية التي عوضت فيما بعد بشهادة التعليم العام.

ـ التعليم التقني والذي يدوم ثلاث سنوات ويؤدى في اكماليات التعليم التقني ويتوج بشهادة الكفاءة المهنية.

ـ التعليم الفلاحي والذي يدوم حوالي ثلاث سنوات، والذي يؤدي في اكماليات التعليم الاصلاحي ويتوج بشهادة الكفاءة الفلاحية.[3]

[1] عواطف توايتية وآخرون: مرجع سابق، ص 47.

[2] مرجع نفسه، ص47.

[3] إبراهيم هياق: **اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الاصلاح التربوي في الجزائر أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجا**، شهادة ماجستير، اشر أستاذ علي بوعناقة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص ـ ص 129 ـ 130.

ـ أما التعليم الثانوي يشمل ثلاث أنماط وهي :

1ـ التعليم الثانوي العام ويدوم ثلاث سنوات لمختلف الشعب البكالوريا، أما عن ثانويات التعليم التقني فتحضرهم لإختيار البكالوريا (تقني رياضي، تقني اقتصادي).

2ـ التعليم التقني يحظى باختيار شهادة تحكم خلال ثلاث سنوات من التخصص بعد التحصل على شهادة الكفاءة المهنية.[1]

3ـ التعليم العالي في الجامعة الجزائرية غداة الاستقلال كانت ذات الروح الفرنسية في محتوى الأساليب والتاطير، بعيدة كل البعد عن طموحات الثورة في اختياراتها الهادفة إلى تكوين وإطارات، وإرساء الثقافة الوطنية فيهم، حيث لم تكن تتوفر في هذا الجانب هي جامعة الجزائر وملحقتين في قسنطينة ووهران، وقدر عدد الطلبة فيها حسب إحصائيات وزارة التعليم العالي ب2725طالب.[2]

ونظرا لهذا التحدي الذي واجهته الدولة الجزائرية من قلة الخبراء والكفاءة والمختصين مما دفعها، لاعتماد[3] كما وأنها بدأت حياة الازدواجية وذلك حسب اتفاقيات ايفيان،[4] والحق أن المهمة لم تكن سهلة لاستقبال هذا كم هائل من التلاميذ فالظروف لم تسمح بالإنجاح الدخول المدرسي، فالجزائر كانت تعيش فراغا ماليا، لاسيما بعد تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج، وهذا يعني إنشاء هياكل مدرسية بمختلف تخصصاتها وفروعها، فما تركه الاستعمار من مرافق لا تكفي استيعاب العدد الكبير من التلاميذ في سائر المراحل التعليمية.[5]

[1] إبراهيم هياق: مرجع سابق، ص 130.

[2] سفيان لوصيف: الملتقى الدولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص 387.

[3] محمد العربي زبيري: **الغزو الثقافي في الجزائر (1962 . 1982م)**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986م، ص 31.

[4] يحي ابوزكريا: **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة**، حقوق الملكية الفكرية محفوظة للكاتب نشر إلكترونيا، يوليو2003م ، ص 12.

[5] سفيان لوصيف: المتقلى الدولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص 387.

ويعد هذا الاستسلام أمام جسامه الوضع المزري أمرا يستدعي تكثيف الجهود الجماعية وتسخير الطاقات للتغلب على الأمية وفي هذا الصدد صرح الرئيس أحمد بن بلة أمام المعلمين " **إنني أدعوكم جميعا وأدعو كل الإطارات التعليمية لمشاركة فعالة في كل الجهود التي يبذلها المكتب السياسي والحكومة....أن وظيفة التعليم يجب أن تعاد لها التقدير**" لذا لن تخرج السياسة التعليمية من هذا المنحى المسطر كتصور مجسد على أرض الواقع، ففي غضون المصادقة على برنامج طرابلس شرع في تحديد توحيد التعليم، ونلمس مظاهرها في القرارات التي خرجت بها لجنة الإصلاح العليا في اجتماعها في يوم 15ديسمبر1962م، وبعد مناقشات واستشارات سياسة التعليم في الجزائر تعكف على بلوغ الأهداف التالية :[1]

ـ الجزأرة: وتعني العمل على استرجاع مكونات الشخصية الجزائرية النقية من خلال إزالة آثار العناصر الدخيلة عليها من مجتمعات وثقافات أجنبية، ويتكفل التعليم بجعله جزائريا في:

ـ الأهداف والقيم والتطلعات المسايرة للواقع الجزائري.

ـ الإطار حتى يتم التخلص من الإطارات الفنية الأجنبية.

ـ التعريب: وهو جعل اللغة العربية هي لغة التعليم في سائر مراحله في المناهج والكتب.

ـ ديمقراطية التعليم: ويقصد بها إتاحة الفرص للجميع دون بغض النظر عن المستوى الاجتماعي وتعميم المدارس في أنحاء القطر دون تمييز.

ـ التوجه العلمي والتكنولوجي: وهو جعل الجزائر تواكب التطور من خلال التركيز على الأسلوب العلمي في التعليم.[2]

[1] سفيان لوصيف: المتقلى الدولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص 387.

[2] مرجع نفسه، ص 398.

وقد استمد بن بلة سياسته من الوثائق الرسمية فبعد ميثاق طرابلس صدر دستور 1963م، الذي نصبت مادته الثامنة على أن " **التعليم إجباري والثقافة للجميع دون استثناء** " وفي سنة 1964م صدر ميثاق الجزائر الذي جاءت نصوصه مبنية على تصور الميثاق الأول الذي نظر إلى الثقافة على أنها وطنية وعلمية ووردت فيه أولوية التعليم في الميزانية العامة، وجعل القسط الأكبر منها لإنشاء المدارس في المناطق المحرومة والمتضررة من الجهل.[1]

بدأت ملامح المؤسسات التعليمية تتغير وتنفصل عن المرحلة الاستعمارية لاسيما وأن مخططات الإصلاح قد شرع في إعدادها، وقد كانت السنوات الأربع التي تلت الاستقلال فترة إصلاحية، عرب فيها المواد التي لها صلة بالهوية الوطنية كالتربية والدين، وتوحيد التعليم في الطور المتوسط وألغي تدريس اللاتينية، وظلت برامج المواد العلمية كما ورثت من السياسية الفرنسية ولم يمتد إليها الإصلاح في انتظار مشروع شامل لتغيير التعليم في بنياته ومضامينه وطرائقه وأساليبه.[2]

وبالرغم من كل الجهود التي بذلها الرئيس احمد بن بلة في مجال التعليم إلا إن هذا الأخير ما زال يواجه بعض العقبات والعراقيل، نظرا لأن التعليم غداة الاستقلال كان مزري للغاية، وفترة حكم الرئيس أحمد بن بلة القصيرة لم تكفي للتخلص من هذا الوضع، ولذلك فقد بذلت حكومة هواري بومدين جهودا كبيرة للنهوض بالتعليم،[3] ويقول بومدين " **إذا ما توصلنا إلى خلق جيل من الإطارات التي تتوفر فيها مقاييس الكفاءة والالتزام والإخلاص، يمكن أن يعلن عند ذلك أننا قد ضمنا المستقبل الزاهر للبلاد** ". [4]

حيث عملت الجزائر في أول جوان 1967م على تنصيب لجنة لإصلاح التعليم العالي، وفي 15مارس1968م نصبت لجنة مماثلة خاصة بالأطوار الابتدائية والثانوية وهذا يدل على الاهتمام

[1] سفيان لوصيف: المتقلى الدولي لرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص 397.
[2] عواطف توايتية: مرجع نفسه، ص 98.
[3] سارة بن دحمان: مرجع سابق، د ص.
[4] رابح عدالة: مرجع سابق، ص 26.

بالجانب التعليمي وهو ما أكده الرئيس هواري بومدين عندما قال" **اهتمامنا بالتعليم يرمي إلى تحرير البلاد من التبعية الفنية والثقافية التي نحن واقعون اليوم تحت تأثيرها والتي تمثل خطورة على شبابنا وبعض أفراد شعبنا**"[1] وقال أيضا في خطابه الموجه إلى الشعب الجزائري بمناسبة الذكرى 13 لاندلاع الثورة" **إذا كنا نهدف إلى تطوير بلدنا في كل المجالات من أجل أن تلحق بالمجتمعات المتقدمة فإن نشر التعليم يعتبر شرطا أساسيا لإنجاز هذا الهدف ولهذا السبب تواصل الحكومة إعطاء هذا القطاع الحيوي أهمية أكثر، ليس فقط لأن كل مواطن له الحق في التعليم، ولكن أيضا لأننا نعتقد أن أحسن استثمار منتج هو في هذا القطاع**"[2]

وقد بلغت نسبة مساهمة الدولة في هذا المجال 25% من ميزانيتها، وكانت كل سنة دراسية تشهد ازدياد كبيرا في عدد التلاميذ والأقسام الدراسية ويرجع ذلك كله إلى اهتمام الرئيس بومدين بجانب التعليم فعمل جاهدا على توفير التعليم لكل الأطفال الجزائريين على حد سواء، كما انه أتاح لكل أبناء الشعب الجزائري إمكانية مواصلة تعلمهم العالي على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية وذلك بهدف الحفاظ على مقومات الشخصية التي طمسها الاستعمار والتخلص من مظاهره في مقابل ٬إعطاء مكانة للإسلام" **الإسلام الذي كان درعا وافيا حفظ الشخصية الوطنية وحافظ عليها لابد له أن يلعب في الحاضر والمستقبل دور المحرك**".[3]

وقال أيضا" **إن لغتنا هي إحدى مقومات شخصيتنا ولساننا الذي ينبغي أن نعبر به عنها، هو أهم مطالب شعبنا طول العهد الاستعماري وأحد الأهداف الأساسية لثورتنا ونضالنا الطويل**" كما أن الرئيس بومدين كان يحرص كل الحرص على تعليم اللغات الأخرى وفقا لقوله صلى الله عليه وسلم " من تعلم لغة قوم أمن شرهم" ولكن يربط ذلك بضرورة إتقان اللغة الأم أي اللغة العربية.[4]

[1] عواطف توايتية وآخرون: مرجع سابق، ص 59.
[2] سعد بن البشير العمامرة: مرجع سابق، ص 104.
[3] سارة بن دحمان: مرجع سابق، د ص.
[4] سليمة كبير: مرجع سابق، ص 28.

وكانت أول خطوة قام بها الرئيس بومدين هي إعادة الاعتبار للغة العربية ففي سنة1966 ـ 1967م تم تعريب السنة الثانية والثالثة ابتدائي، تم بعدها تعريب مواد السنوات الخامسة والسادسة، وللقضاء على الفوارق الاجتماعية سن الرئيس بومدين مجانية التعليم في كافة الأطوار التعليمية تبعه إصدار مرسوم ينص على تعميم التعليم خارج النظام الموسي وذلك عن طريق إنشاء مراكز محو الأمية والتكوين المهني[1] فبقول الرئيس بومدين : **"تشجيعا للتعليم ضمنا للأطفال المحتاجين مجانية الكتاب واللباس وتجميع الطلبة في الثانوي والجامعي ومنحهم الدراسية وذلك لأنهم يمثلون مستقبل البلاد وعمادها"**[2]

وخلال الفترة الممتدة ما بين 1974 ـ 1975معقد عبد الكريم بن محمود وزير التعليم الابتدائي والثانوي في ذلك الوقت مؤتمرا صحفيا أشار فيه أن عدد التلاميذ تجاوز 3ملايين وهي نسبة تمثل تقريبا خمس الشعب الجزائري في تلك الفترة، مما يتطلب منه بناء 700 فصلا دراسيا جديدا و 37،000 مقرا للتعليم وبناء 50 مؤسسة جديدة للتعليم المتوسط و الثانوي، ومن المخطط الرباعي الأول 1970 ـ 1973م فلقد أصبحت اللغة العربية مقررة في برنامج اللغات الأجنبية في التعليم العالي، ولرفع مستوى التعليم في اللغة العربية استعانت الجزائر بأساتذة من مختلف الدول العربية للاستفادة من خبرتهم (مصر، العراق، لبنان، سوريا).[3]

ومن خلال بعض احصائيات يتبين ارتفاع نسبة التلاميذ في مجال التعليم ففي عام 1974م بلغ عدد التلاميذ المعربين في مختلف مراحل التعليم2،086480من المجموع العام 2،749740 أما عن عدد التلاميذ في سنة 1965م فلم يتجاوز 1،200000 ليصل إلى275000تلميذ سنة1975م منهم40%.

[1] رابح عدالة: مرجع سابق، ص 27.

[2] سعد بن البشير العمامرة: مرجع سابق، ص 104.

[3] رابح عدالة: مرجع سابق، ص ـ ص 27ـ 28.

أما في سنة1979م ارتفعت النسبة إلى 65،23%ونجد مساهمة المرأة في ميدان التعليم كما يلي:

ـ 35،30% في ميدان التعليم العربي و الفرنسي.

ـ مساهمتها في التعليم باللغة العربية 28،66% وبالفرنسية50،59%.

ـ في المستوى الابتدائي ارتفعت نسبة التلميذات من 37،2% في سنة 1967 ـ 1968 إلى 41،3 %في سنة 1978. 1979 ويظهر ارتفاع النسبة في الثانوي أيضا لكن هذه النسبة أقل ارتفاعا من نسبة المستوى الابتدائي وهذا راجع للتقاليد التي لازالت تؤثر على البنات.[1]

أما المجال الجامعي قبل سنة1966م لم تكن سوى جامعة واحدة تضم حوالي 300طالب، وكان عدد الطلبة كان حوالي 3400 وفي سنة 1977م ارتفع عدد الطلبة إلى 60% ألف طالب ومن بينهم 800طالب أجنبي وبلغ عدد الطالبات ما بين 1975 ـ 1978م حوالي 9000 طالبة منهن 31% في الحقوق، و15% في العلوم التقنية ولباقي في الفروع الأخرى.[2]

وقد بلغ عدد خريجي الجامعات سنة 1969 ـ 817 إطارا وفي سنة 1977م حوالي 6500 طالب، وفي سنة1979م تخرج 7000 إطارا، ولضمان السير الحسن للتعليم أعطى الرئيس هواري بومدين تعليمات صارمة للمسؤولين على إنهاء المشاريع التربوية في وقتها المحدد وقد تم تدعيم قطاع التعليم العالي بمعاهد وجامعات جديدة منها مدرسة الهندسة والتعمير بالحراش وكلية الحقوق بن عكنون وتتسع ل3000طالب، وجامعة بباب الزوار وتتسع ل25ألف طالب ومعهد الميكانيك والهندسة المدنية ويتسع ل3الاف طالب.[3]

[1] سارة بن دحمان: مرجع سابق، د ص.

[2] رابح عدالة: مرجع سابق، ص 28.

[3] سارة بن دحمان: مرجع سابق، د ص.

كما استفاد الطلبة من مجموعة من الإعانات على شكل منح كتب وشهادات شرفية ورحلات سياحية للطلبة المتفوقين إلى الخارج الوطن كما استفاد الطلبة من الضمان والتأمين الاجتماعي والإقامة في الأحياء الجامعية والنقل الجامعي.

لقد كانت فلسفة الجزائر في ميدان التعليم العالي ترتكز بالخصوص على الجانب التوعوي وكان التحسن الذي بدأ يظهر في ميدان التعليم راجع إلى عوامل معينة وهي:

1.)إنشاء ديوان للمطبوعات الجامعية الذي يتيح في آجال قريبة توفير الكتب والمنشورات التي تسمح للطلبة بمواصلة تعليمهم بدون مشكلات في هذا الصدد.

2.)التكوين في الخارج الذي يسمح بتجاوز الوضعية النقدية لفترة الستينيات ففي سنة 1979م كان هناك حوالي 2000 طالب يتكونون بالخارج، ويرجع الاهتمام بذلك إلى تعويض الأساتذة الأجانب بالأساتذة الجزائريين وهذا تحقيقا لمبدأ الجزأرة.

3.) نتيجة التطورات التي حصلت في مجال عدد الطلبة والمدرسين حيث بدأ الاهتمام بالفروع العلمية كالطب و التكنولوجيا والعلوم الدقيقة ....الخ وهذا ما يفسر حرص البلاد على الدخول إلى عصر التكنولوجيا.[1]

كنتيجة لذلك الاهتمام فإننا نلاحظ أن عدد المدرسين سنة 1968م ارتفع إلى 724من بينهم 380جزائري،[2] وأما بالنسبة للمدرسين الأجانب فقد انخفض إلى 40% عام 1970م، بعد الذي كان ما بين سنتي 1962 -1963محوالي 52% كما أن الأقسام الابتدائية وصل إلى70 ألف قسم خلال عام 1977م، وبينما وصل عدد مؤسسات المتوسط والثانوي إلى حوالي 850مؤسسة.[3]

[1] سارة بن دحمان: مرجع سابق، د ص.
[2] رابح عدالة: مرجع سابق، ص 28.
[3] مرجع نفسه، ص 28.

أما في مجال محو الأمية فابتداء من 15أكتوبر 1970م، قامت الجزائر بحملة كبيرة لمحو الأمية وتعليم العربية للأطفال والشيوخ والنساء، حيث شملت هذه الحملة كل القطاعات بما فيها المساجد و المحلات التجارية والأحياء وقد ساهم التلفزيون الجزائري ووسائل الإعلام كلها في هذه الحملة، وقد انخفضت نسبة الأمية بحلول عام1966م إلى 67% بعد أن كانت 92%كما أن نسبة الأمية أخذت في التناقص سنة الأخرى كما هو مبين في الجدول التالي:[1]

الأعمار / السنوات	1966	1971	توقعات إلى غاية 1981	
10 فأكثر	75	67	50	4
10 ـ 14	49	41	24	8

ولم يقتصر محو الأمية على المجال التقليدي، بل تعدى إلى المجال الوظيفي أو الأمية الوظيفية، وتطبيقها على ثلاثة مشاريع مهمة بالنسبة لتنمية البلاد، وهي القطاع الفلاحي المسير ذاتيا والقطاعي الصناعي بـ "أرزيو" ومنطقة عنابة، ولكن هذه الحملة لم تدم طويلا ولو أنها استمرت لكانت الجزائر قد تخلصت بشكل كبير من الأمية.[2]

وعلى العموم ورغم كل النقائص نتيجة الاهتمام الزائد بالمجال الصناعي، إلا أن الدولة الجزائرية بذلت جهودا معتبرة في هذا المجال، وحققت نتائج مشجعة،[3] حيث انخفضت نسبة الأمية بكثير عما كانت فيه في السنوات الأولى من الاستقلال، أما بالنسبة للتعليم الأصلي فيبدوا أن التغيير الذي حدث يوم 19 جوان 1965م وضع حدا وأوجد حلا حاسما للأزمة التي كان يعيشها التعليم الأصلي في الجزائر، وبذلك أعطى النفس الحقيق ضمن المخططين الثلاثي والرباعي فأولته السلطة رعاية

[1] سارة بن دحمان: مرجع سابق، د ص.

[2] مرجع نفسه، د ص.

[3] نفسه، د ص.

وتشجيع فخصصت لمؤسساته ميزانية كبيرة وصدرت بشأنه المراسيم الرئاسية للاعتراف بشهادته وتوسيع نطاقه.

كما تهيأت هذه المؤسسات منذ عام 1965م لتخريج الفوج الأول من الطلبة المتحصلين على شهادة الأهلية، حيث أخذ عددهم يتزايد كل سنة إلى أن أكمل شهادة البكالوريا في سنة 1970 ـ 1971م، وقد صدر مرسوم تحت رقم 71 ـ 138 المؤرخ من 13 ماي 1971م،يتضمن إحداث شهادة البكالوريا للتعليم له منهج دراسي كامل مستمد من أحدث الطرق التربوية .[1]

وعملت مؤسسات التعليم الأصلي على أن تكون أبوابها مفتوحة للجميع طبقا للمبدأ و الهدف من تأسيسها ومنذ الانطلاقة الأولى لها، ومن خلال ما ذكرنا نرى أن التعليم الأصلي في الجزائر قد حظي بخطوات عملاقة في طريق البناء، ويعمل في نفس الوقت على مواكبة العصر.

فنستخلص مما سبق أنه، ورغم العقبات التي واجهت التعليم إلا أن الثورة الثقافية ساهمت بقسط كبيرة في :

ـ التقليص من نسبة الأمية.

ـ انتشار اللغة العربية بين أفراد الشعب الجزائري.

ـ استفادة كل أفراد الشعب على اختلاف مستوياتهم من التعليم المجاني وديمقراطية التعليم[2]

ومن خلال كل ذلك نجد أن الرئيس هواري بومدين كانت له اهتمامات واضحة وكبيرة لجانب التعليم ويؤكد ذلك عندما قال " **اهتمامنا بالتعليم نرمي به إلى تحرير البلاد من التبعية الفنية والثقافية التي نحن واقعون اليوم تحت تأثيرها والتي تمثل خطورة على شبابنا وبعض أفراد شعبنا**".

[1] سارة بن دحمان: مرجع سابق، د ص.

[2] رابح عدالة: مرجع سابق، ص 29.

ومن أجل تعزيز الثقافة الوطنية كان لابد من التفكير في إصلاح نظام التعليم على جميع المستويات، فكان هدف حكومة هواري بومدين خلق مدرسة جزائرية منهجها وطني، لأن المناهج الموروثة عن المدرسة الاستعمارية كانت تتناقض في كثير من الأحيان مع الاحتياجات الأساسية للوطن.[1]

وفي هذا السياق يقول هواري بومدين : **"يجب أن نحدث ثورة حقيقة في نظام التعليم قصد إقامة مدرسة جزائرية وبالتالي التخلص من المدرسة الفرنسية ذات المحتوى التربوي الغريب عنا"**، ولكن هذا لا يعني إلغاء تجارب البلدان الأخرى في مجال التعليم، إذا كان الرئيس بومدين يرى أنه من الضرورة الأخذ بعين الاعتبار تلك التجارب والاستفادة منها واعتبارها تجارب إنسانية.[2]

وقد لقي "هواري بومدين " انتقادا من أوساط المعارضة تذكر حدوث انتكاسات في الجانب الثقافي من خلال:[3]

ـ أن ذلك التعريب كان شكليا عموما.

ـ أن الحكومة عمدت بهدف" توحيد نظام التعليم " إلى إلغاء التعليم الأصلي ذي الطابع الإسلامي عام 1976م.

كما أنها تجسدت من " جمعية القيم الإسلامية " التي أسسها بعض العلماء، فقامت بحلها عام 1966م لسببين أساسيين هما:

ـ تنديدها بجمال عبد الناصر لإعدامه المفكر سيد قطب والخشية من تحويلها إلى قوة سياسية معارضة.

ـ أنها قمعت نزعة ترقية وإبراز الثقافة الأمازيغية بدلا من تبنها وتوجهها في إطارها الإسلامي، وهذا ما أدى إلى ارتماء هذه الفئة في أحضان الثقافة الفرنسية.

---

[1] عواطف توايتية وآخرون: مرجع سابق، ص . ص 59 . 60.

[2] مرجع نفسه، ص 60.

[3] سارة بن دحمان: مرجع سابق، د ص.

أما بالنسبة للفترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد فقد عرف الجانب التعليم، فيها ظهور المدرسة الأساسية سنة 1980م حيث تم تطبيقها بشكل تدريجي ومن أهم أهدافها كما جاء في وثيقة إصلاح التعليم نذكر منها : [1]

1 ـ تربية النشأ على الفكر الاشتراكي، وعلى حب العمل والتمسك بمبادئ الحضارة العربية الإسلامية.

2 ـ التربية على حب الوطن، والدفاع على مكاسب الثورة، و المشاركة الدائمة في مهام البناء الاجتماعي.

3 ـ تحصيل المعارف العلمية والتقنية اللازمة لرقي الأمة الثقافي و النمو الاجتماعي والاقتصادي للوطن.

بالإضافة إلى العمل على توحيد لغة التعليم بحيث يتم القضاء على ازدواجية اللغة في التعليم الأساسي، وتأخذ اللغة العربية الصدارة كلغة التدريس الأولى لكل مواد المرحلة الدراسية، ولا تكون اللغة الفرنسية إلا كلغة أجنبية كما هو بالنسبة للغات الأخرى كالإنجليزية.[2]

كما عمل الرئيس بن جديد على: [3]

ـ حصول المواطنين على التكوين والتعليم بصورة مطردة.

ـ فتح مجالات التوظيف الواسعة التي مكنت من تحسين مستويات المعيشية بين مجموع المواطنين.

ـ إبرار مجانية الطب التي تعتبر شرطا جوهريا في سبيل إرضاء الحاجات الصحة لكافة المواطنين على أوسع نطاق.[4]

[1] سارة بن دحمان: مرجع سابق، د ص.
[2] توايتية عواطف : مرجع سابق، ص 78.
[3] مرجع نفسه، ص 79.
[4] الطاهر بن خرف الله: مرجع سابق، ص 228.

عرفت فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد تعريب كل أطوار التعليم، كما عربت العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعة، لكن لم يتم تعريب فروع الطب والعلوم والتكنولوجيا في التعليم الجامعي، ولازال التعليم في هذه المؤسسات الجامعية باللغة الفرنسية إلى حد اليوم، كما تم في عهده استكمال تعريب الإدارة، وذهب كثير من المتتبعين خاصة أنصار التعريب في الجزائر إلى الاعتراف بأن الشاذلي بن جديد خدم العربية بشكل كبير، ويسجل له التاريخ أنه رغم عدم إتقانه اللغة العربية إلا أنه لم يكلم شعبه قط باللغة الفرنسية، كما أنه قام في زيارته لفرنسا بإلقاء خطابه باللغة العربية، وأنشأ بن جديد المجلس الأعلى للغة العربية تحت رئاسة مولود قاسم نايت بالقاسم وضمت مختلف حكوماته الكثير من المعربين،[1] كما عرفت هذه الفترة صراع داخل المجتمع الجزائري بين مكونات الهوية الوطنية وهي الأمازيغية والعربية.[2]

فقد عمل جاهدا الرئيس الشاذلي بن جديد على ازدهار الاجتماعي والثقافي في ظل منظومة القيم العربية الإسلامية[3].

وفي ختام هذا الفصل يمكن القول بأن الجانب الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962م ـ 1989م لم يشهد اهتماما كبيرا كالذي شهده كل من الجانبين السياسي والاقتصادي، خصوصا في الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، ذلك أن هذه الفترة عرفت مجموعة من الصراعات والتناقضات التي حصلت داخل البلاد من أجل الاستفادة من إرث المستعمرين الذين تركوا ممتلكاتهم بعد هجرتهم إلى بلادهم الأصلية، وهو ما خلق نوع من الفوضى صعبت في السيطرة على الوضع آنذاك، إضافة إلى تجاهل السياسة السكانية التي لم تتم الإشارة إليها في المخططات التنموية التي خصصت للصناعة والزراعة.

---

[1] عواطف توايتية وآخرون: مرجع سابق، ص 78.

[2] محمد بوضياف: "**الثقافة السياسية في الجزائر (1962 . 1988م)**"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر ببسكر، كلية الحقوق، ع 11، ص 117.

[3] عواطف توايتية: مرجع سابق، ص 79

خـــاتمة

من خلال دراستي لموضوع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962م إلى 1989م، توصلت إلى عدد من الاستنتاجات أوجزها في الآتي:

ـ عرفت الجزائر خلال الفترة التي سبقت الاستقلال تدهورا وانهيارا في جميع المجالات، فشهد الجانب السياسي صراعات مستمرة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان بالإضافة إلى ظهور أزمة صائفة 1962م التي انفجرت على إثر فشل مؤتمر من أجل التصويت على قائمة أعضاء المكتب السياسي وانسحاب رئيس الحكومة المؤقتة وبعض أعضاء المجلس الوطني للثورة من المؤتمر؛ كما شهد القطاع الاقتصادي مشاكل تسييرية في الصناعة والتجارة خصوصا بعد هجرة الأوربيين، ذلك أن النشاط الصناعي والتجاري كان محتكرا من طرف الأوروبيين وهو ما شكل فراغا اقتصاديا، بالإضافة إلى تواصل هروب رؤوس الأموال على نطاق واسع كما أن القطاع الزراعي تميز بالاستغلال حيث أن معظم الأراضي الزراعية تحولت لخدمة المستعمر، أما الجانب الاجتماعي فقد عرف تباينا في الزيادة الطبيعية للسكان، وقد ساءت أحوال الجزائريين الاجتماعية وانخفضت مستويات المعيشة وانتشرت البطالة، وقد نتج عن هذا القهر الاجتماعي أن أصيب المجتمع الجزائري بالركود والخمول فارتفعت نسبة الإجرام وتفشت الآفات الاجتماعية والفقر والجهل.

ـ شهد التطور السياسي في جزائر خلال الفترة الممتدة من 1962م إلى 1989م مجموعة من التغيرات، فكانت تظهر بوضوح عند بداية كل فترة رئاسية جديدة فنلاحظ أن بن بلة خلال فترته الرئاسية الممتدة من 1962م إلى 1965م قام بتبني النظام الاشتراكي والتأكيد على مبدأ الحزب الواحد، ومن بين الانجازات التي قدمتها حكومة احمد بن بلة للبلاد نجد على المستوى الداخلي قيامه بتأسيس وإنشاء مؤسسات الدولة كحكومة ومجلس الدستور والشروع في بناء اقتصاد وطني اشتراكي.

أما بالنسبة لرئاسة هواري بومدين والممتدة من 1965م إلى 1978م فقد عرفت بالفترة التي أسست فيها الدولة الجزائرية المعاصرة، وقد عمل بومدين على إقرار مبدأ القيادة الجماعية إضافة إلى التأكيد على وحدة جميع القوى الثورية في الجزائر ووضع خطة مدروسة لبناء الجزائر بناءا اشتراكيا.

ونجد من بين انجازات بومدين الداخلية تكوين دولة قوية كما أنه وضع ميثاقا سنة 1976م وعرف بالميثاق الوطني وهو الميثاق الذي جاء حاملا في طياته تصورا جديدا لبناء الدولة الجزائرية الحديثة، أما خارجيا فقد كانت له علاقات على الصعيد العربي والعالمي، أما فيما يخص فترة رئاسة الشاذلي بن جديد الممتدة من 1979م إلى 1989م فقد عرفت فيها الجزائر تغييرا جذريا في نظام الحكم الذي غير من النظام الاشتراكي إلى نظام شبه الرأسمالي ومن الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية وجاء دستور 1989م ليطرح العديد من التعديلات ويعمل على تنظيم السلطات.

ـ شهد القطاع الاقتصادي داخل الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 1962م ـ 1989م تغيرات كبيرة طرأت على جميع الجوانب، وقد مثلت سنة 1962م فترة حرجة بالنسبة للصناعة في الجزائر واستمر هذا الوضع إلى غاية بداية الإصلاحات والتأميمات التي عملت الجزائر على تحقيقها منذ استقلالها وضل العائق الأكبر نحو تقدمها هو ضرورة التزامها بما جاء في اتفاقيات إفيان والتي تقر بضرورة بقاء الاقتصاد الجزائري تابعا للاقتصاد الفرنسي بشكل رسمي، أما بالنسبة للقطاع الزراعي فقد شهد في بداياته تدهورا شاملا في جميع البنى التحتية له.

إلا أن الاهتمام الأكبر كان من نصيب هذا القطاع، وفي إطار نظامها الاستصلاحي لقطاع الزراعة قامت الدولة الجزائرية بوضع مخططات شاملة للنهوض به فنجد مثلا تطبيق نظام خاص للزراعة بعد الاستقلال في سنة 1962م والذي يتمثل في إنشاء لجان التسيير الذاتي، كما صرح الرئيس أحمد بن بلة " أن الإصلاح الفلاحي " هدف أساسي، واستمر اهتمام أكثر بهذا القطاع في

فترة الرئيس بومدين التي عرفت ثورة زراعية تضمنتها المخططات الثلاث التي تهدف إلى استصلاح الأراضي الزراعية والعمل على تغطية حاجيات المواطنين .... الخ.

ولتحقيق تلك نتائج خصصت الدولة الجزائرية ميزانية لها بهدف تطوير أسلوب الإنتاجي وكما لقيت اهتماما في فترة الرئيس الشاذلي بن جديد للمجال الزراعي من خلال مخططين الخماسي الأول والثاني والتأكيد على حتمية تطور الفلاحة لبناء سوق وطنية.

ـ لم يحظى الجانب الاجتماعي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962م إلى 1989م باهتمام كبير كذلك الذي شهده كل من الجانبين السياسي والاقتصادي، خصوصا في الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، ذلك أن هذه الفترة عرفت مجموعة من الصراعات والتناقضات التي حصلت داخل البلاد من أجل الاستفادة من إرث المستعمرين الذين تركوا ممتلكاتهم بعد هجرتهم إلى بلادهم الأصلية، وهو ما خلق نوع من الفوضى صعبت في السيطرة على الوضع أنذلك، إضافة إلى تجاهل السياسة السكانية التي لم تتم الإشارة إليها في المخططات التنموية التي خصصت للصناعة والزراعة.

الملاحـــق

الملحق رقم 01: نص اتفاقية ايفيان[1]

إتفاقية وقف إطلاق النار

المادة 1 : ستنتهي العمليات العسكرية وكلّ عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس سنة 1962 ، الساعة الثانية عشرة .

المادة 2 : يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية . يجب وضع نهاية لكل عمل سرى مضاد للأمن العام .

المادة 3 : تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها .
تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح .

المادة 4 : لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير .

المادة 5 : ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسى بحيث تمنع حدوث أى احتكاك .

[1] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، 85-86

المادة 6 : تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار .

المادة 7 : تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي :

- إيجاد حل للحوادث التي تقع ، بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة .
- حل المشاكل التي لم يكن في الامكان تسويتها محليا .

المادة 8 : يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية .

المادة 9 : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في «الصخرة السوداء» . (1)

المادة 10 : وإذا دعت الحاجة ، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم ، وتتألف من عضوين من **كلا** الفريقين وتسير على نفس المبادئ .

المادة 11 : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار ، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار .. وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم .

الملحق رقم 02: وصول المحافظ السامي الفرنسي للجزائر[1]

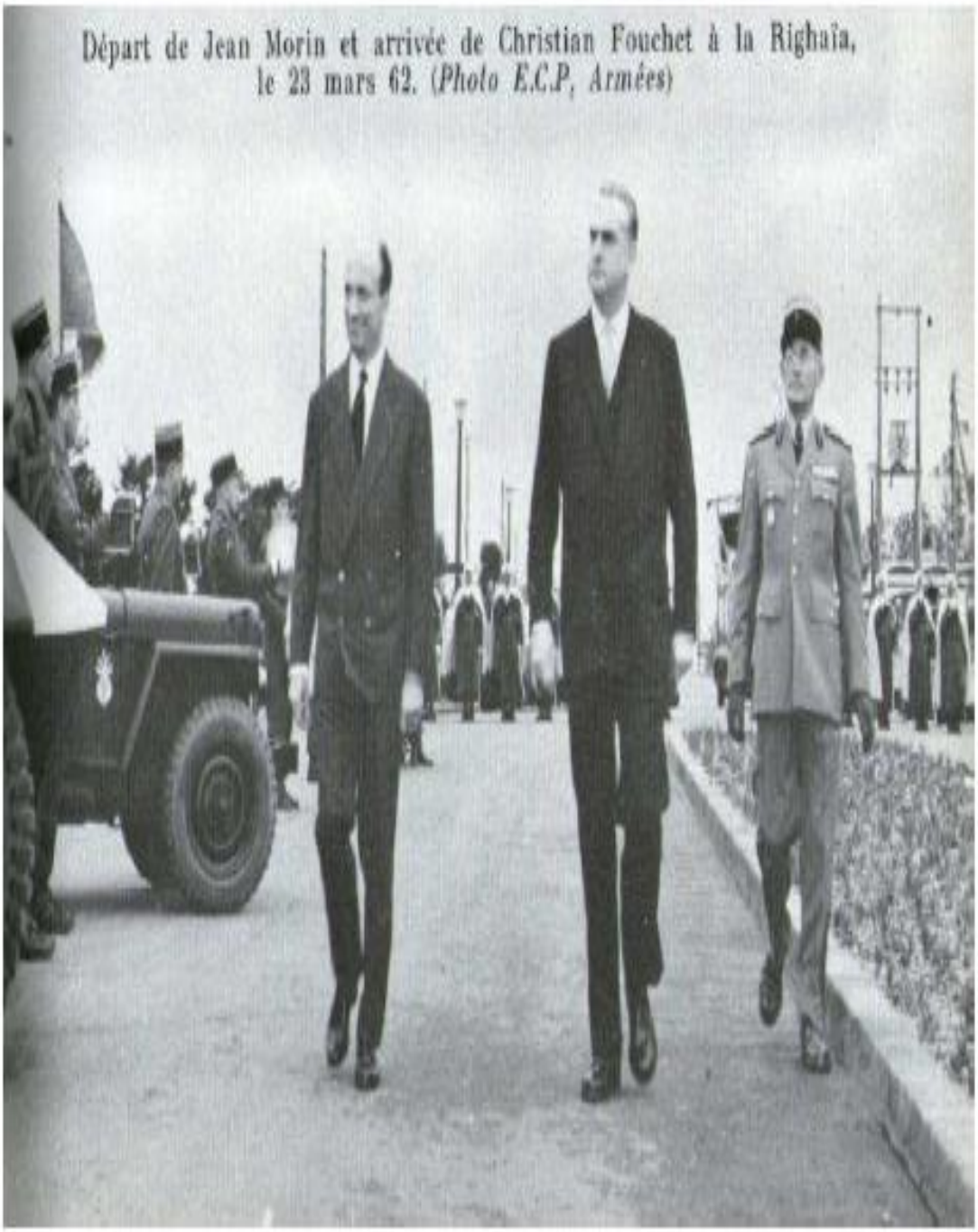

[1] بداني أحمد، مرجع سابق، ص 158

الملحق رقم 03: صور آثار بعض الهجمات منظمة الجيش السري[1]

[1] بداني احمد، مرجع سابق، ص 159

الملحق رقم 04: اعضاء أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال[1]

1) رئيس الحكومة	أحمد بن بلة.
2) نائب رئيس الحكومة	رابح بيطاط.
3) وزير العدل.	عمار بن تومي.
4) وزير الداخلية.	أحمد مدغري.
5) وزير الدفاع الوطني .	الكولونيل هواري بومدين.
6) وزير الشؤون الخارجية.	محمد خميستي.
7) وزير المالية.	الدكتور أحمد فرنسيس.
8) وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي.	عمار اوزقان.
9) وزير الاقتصاد.	محمد خبزي.
10) وزير التصنيع والطاقة.	العروسي خليفة.
11) وزير البناء والأشغال العمومية.	أحمد بومنجل.
12) وزير العمل والشؤون الإجتماعية.	بشير بومعزة.
13) وزير التربية الوطنية.	عبد الرحمن بن حميدة.
14) وزير الصحة.	محمد الصغير نقاش.
15) وزير البريد والبرق والهاتف.	موسى حساني.
16) وزير قدماء المجاهدين وضحايا الحرب.	محمدي السعيد.
17) وزير الشباب والرياضة.	عبد العزيز بوتفليقة.
18) وزير الاوقاف.	توفيق المدني.
19) وزير الاخبار.	محمد حاج حمو.

[1] سعد بن البشير العمامرو، مرجع سابق، 52-51

الملحق رقم 05: مقتطف من أول دستور جزائري 1963[1]

المبادئ و الأهداف الأساسية

المادة الأولى : الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية.

المادة 2 : و هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و العالم العربي و افريقيا.

المادة 3 : شعارها "الثورة من الشعب و للشعب".

المادة 4: الإسلام دين الدولة و تضمن الجمهورية لكل فرد احترام آرائه و معتقداته و حرية ممارسة الأديان.

المادة 5 : اللغة العربية هي اللغة القومية و الرسمية للدولة.

المادة 6 : علم الدولة أخضر و أبيض يتوسطه هلال و نجم أحمران.

المادة 7 : عاصمة البلاد الجزائرية هي مدينة الجزائر، مقر المجلس الوطني و الحكومة.

المادة 8 : الجيش الوطني جيش شعبي، و هو في خدمة الشعب و تحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني.

– و هو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية و يسهم في مناحي النشاط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب.

المادة 9 : تتكون الجمهورية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد مداها و اختصاصها.

تعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية و الاقتصادية و الاجتماعية.

المادة 10 : تتمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في :

– صيانة الاستقلال الوطني و سلامة الأراضي الوطنية و الوحدة الوطنية.

– ممارسة السلطة من طرف الشعب الذي يؤلف طليعته فلاحون و عمال و مثقفون ثوريون.

– تشييد ديمقراطية اشتراكية، و مقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله، وضمان حق العمل و مجانية التعليم، و تصفية جميع بقايا الاستعمار.

– الدفاع عن الحرية و احترام كرامة الإنسان.

– مقاومة كل نوع من التمييز و خاصة التمييز العنصري و الديني.

–السلام في العالم.

– استنكار التعذيب و كل مساس حسّي أو معنوي بكيان الإنسان.

المادة 11 : توافق الجمهورية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و تنضم إلى كل منظمة دولية تستجيب لمطامح الشعب الجزائري و ذلك اقتناعا منها بضرورة التعاون الدولي.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصدر سابق

الملحق رقم 06: جانب من احتفالات الذكرى الثالثة لثورة اول نوفمبر 1954[1]

[1]، سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق، 54

الملحق رقم 07: مقتطفات من الميثاق الوطني [1] 1976

ـ أيها الشعب الكريم.

لقد تألف مجلس للثورة، وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والاحتياطات لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لاقامة دولة ديمقراطية وجدية تسيرها قوانين تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى أخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد وستسير مؤسسات الدولة وانظمة الحزب في كنف الانسجام وفي حدود مسؤولياتها دون أن يقع أي مساس بشرعية الثورة، وسيعكف مجلس الثورة حالما تستتب الأمور وتعود الطمأنينة الى النفوس، سيعكف على تنظيم اقتصاد البلاد، واخراجه من الفوضى التي كان يتخبط فيها.

وهذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق الا بنبذ الخطب الجوفاء وارتجال الوسائل وباختيار السبل الواضحة والمفهومة من الجميع.

وفي هذا الميدان، أكثر من أي ميدان أخر ينبغي احلال النزاهة والإخلاص محل حبالكسب والمثابرة محل الاندفاع المرتجل، وبتعبير أخر ينبغي انتهاج الاشتراكية طبقا لواقع وحقائق البلاد.

ونبذ الاشتراكية الدعائية الفوضوية، وأنه من الواضح أن اتجاهتنا الأساسية لا يمكن التراجع فيها، وأن مكاسب الثورة لا يمكن التخلي عنها.

ومع ذلك يمكن للبلاد أن تخرج من أزمتها الاقتصادية الشاملة التي تجلت في انخفاض مستوى الانتاج، والكساد الواضح في استغلال الأموال واستثمارها، ولا يمكن الخروج من هذه الأزمة الا باتخاذ اجراءات حازمة.

ان النهوض بمجتمعنا لا يمكن أن يتم الا يتمسكنا بمعتقداتنا واحترام تقاليد شعبنا الأصيلة وقيمة الخلقية. وفي هذه المرحلة الجديدة للثورة ينبغي للشعب بأجمعه أن يعمل في ثقة واطمئنان على اعادة الاعتبار الى مؤسساتنا وتدعيم الاستقرار السياسي في ظل الأخوة

ولن تُجعلنا اعتبارات السمعة الضخمة ننسى أعمالنا الاساسية، وهي تدعيم استقلالنا الوطني وتنمية اقتصادنا لصالح الطبقات المحرومة أولا وقبل كل شيء، وطبقا لاتجاهات جبهة التحرير الاساسية فان سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها مجدية وواقعية سنستوحي توجيهها باستمرار من المبادىء التي نص عليها برنامج طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر.

[1] سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق، ص 71

الملحق رقم 08: اعلان مجلس الثورة عن تأسيس الحكومة الجديدة برئاسة هواري بومدين[1]

82مؤرخ في 11 ربيع الأول 1385 ه الموافق 10 يوليو 1965 يتضمن - أمر رقم65
تأسيس الحكومة الجديدة

إن مجلس الثورة
-بناءا على بيان 19 يونيو1965
وعلى اعتبار أن مجلس الثورة هو مصدر السلطة المطلقة ريثما يتخذ دستور البلاد، يأمر ما يلي:
المادة :1 تؤلف حكومة يتم تشكيلها كما يلي:
-هواري بومدين.....رئيسا للحكومة ورئيسا لمجلس الوز راء
-ا ربح بيطاط .....وزيرا للدولة
-عبد العزيز بوتفليقة.....وزيرا للشؤون الخارجية
-أحمد مدغري..... .....وزيرا للداخلية
-أحمد قايد..... وزيرا للمالية والتخطيط
-أحمد محساس.....وزيرا للفلاحة والإصلاح الز ا رعي
-بشير بومعزة..... .....وزيرا للأنباء
-محمد بجاوي..... .....وزيرا للعدل حامل الأختام
-أحمد طالب..... .....وزيرا للتربية الوطنية
-تجيني هدام..... ....وزير ا للصحة العمومية
-بوعلام بن حمودة..... .....وزير ا لقدماء المجاهدين
-بلعيد عبد السلام.....وزير ا للصناعة والطاقة
-عبد القادر زعيبك..... .....وزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
-عبد النور علي يحيى.....وزير ا للأشغال العمومية
-محمد الهادي الحاج اسماعيل..... وزير ا للتعمير والإسكان
-نور الدين دلسي..... .....وزيرا للتجارة
-عبد العزيز زرداني..... وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية
-عبد العزيز معاوي..... .....وزيرا للسياحة
-عبد الكريم بن محمود..... .وزيرا للشبيبة والرياضة
-العربي سعدوني..... .....وزير ا للأوقاف
المادة :2 يتولى رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزرا ء مهمة وزرا ة الدفاع الوطني.
المادة :3 تمارس الحكومة مهامها تحت سلطة مجلس الثورة ورقابته، وفي امكانه تعديلها بصفة
كلية أو جزئية بموجب أمر يصدر منه.

[1] منهل سعدي، مرجع سابق، ص 109-110

المادة :4 يكون الوزرا ء مسؤولين بصورة فردية تجاه رئيس الحكومة رئيس مجلس الوز راء ويكونون مسؤولين على وجه جماعي أمام مجلس الثورة.
المادة :5 تحوز الحكومة بموجب تفويض مجلس الثورة، السلطات الضرورية لسير أجهزة الدولة وكيان الأمة.
المادة :6 إن التدابير التي تتخذها الحكومة تصدر حسب الكيفية، على شكل أوامر أو مراسيم.
المادة :7 ينشر هذا الأمر في الجريدة الرمية للجمهورية الجزا ئرية الديمقرا طية الشعبية وينفذ كقانون الدولة.
.وحرر بالجزائر في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو1965

الملحق رقم 09 : استعراض اعضاء الحكومة بعد الحركة التصحيحية 19 /06/1965[1]

[1] سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق، ص 56

الملحق رقم 10: مقتطف من الميثاق الوطني 1976[1]

أمر رقم 76-57 مؤرخ في 7 رجب 1396هـ الموافق 5 يوليو 1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني

باسم الشعب

إنّ مجلس الثورة ،

- بناء على بيان 19 يونيو سنة 1965 ،
- وبمقتضى الأمرين رقم 65 ـ 182 ورقم 70 ـ 53 المؤرخين في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الأولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة .
- وبناء على الخطاب الرئاسي ليوم 19 يونيو سنة 1975 ،
- وبمقتضى الأمر رقم 75 ـ 69 المؤرخ في 27 شوال عام 1395 الموافق أول نوفمبر سنة 1975 والمتضمن إحداث اللجنة الثابتة للميثاق الوطني ،
- وبمقتضى الأمر رقم 76 ـ 51 المؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 والمتضمن إستدعاء هيئة الناخبين وتنظيم الاستفتاء حول الميثاق الوطني ،
- وبناء على الموافقة على مشروع الميثاق من قبل الندوة الوطنية يوم 19 يونيو سنة 1976 ،
- وبناء على موافقة الشعب على الميثاق الوطني المقترح من طرف جبهة التحرير الوطني والإعلان الرسمي للنتائج النهائية لاستفتاء يوم 27 يونيو سنة 1976 .

يأمر بما يلي :

المادة الأولى : يسري مفعول الميثاق الوطني ، الآتي نصه ، ابتداء من تاريخ نشره . وهو المصدر الأسمى لسياسة الأمة وقوانين الدولة .

المادة 2 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 7 رجب عام 1396 الموافق 5 يوليو سنة 1976 .

رئيس مجلس الثورة

هواري بومدين

[1] منهل سعدي، مرجع سابق، ص 115

الملحق رقم 11: مقتطف من دستور 1976[1]

'

الفصل الأول: الجمهورية

المادة 1 : الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، و هي وحدة لا تتجزأ. الدولة الجزائرية دولة اشتراكية.

المادة 2 : الإسلام دين الدولة.

المادة 3 : اللغة العربية هي اللغة الوطنية و الرسمية.

تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي.

المادة 4 : عاصمة الجمهورية مدينة الجزائر.

النشيد الوطني و خاصيات العلم و خاتم الدولة، يحددها القانون.

المادة 5 : السيادة الوطنية ملك للشعب، يمارسها عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين.

المادة 6 : الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة و قوانين الدولة.

الفصل الثاني: الاشتراكية

المادة 10 : الاشتراكية اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه، كما عبر عن ذلك بكامل السيادة في الميثاق الوطني. و هي السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني.

مفهوم الاشتراكية، طبقا لما ورد في الميثاق الوطني نصا و روحا، هو تعميق لثورة فاتح نوفمبر 1954 و نتيجة منطقية لها.

الثورة الجزائرية ثورة اشتراكية تستهدف إزالة استغلال الإنسان للإنسان، شعارها : "من الشعب و إلى الشعب".

المادة 11 : تتوخى الاشتراكية تحقيـق تطـور البلاد، و تحويـل العمال و الفلاحين إلى منتخبين واعين و مسئولين، و نـشر الـعدالة الاجتماعية، و توفير أسباب تفتح شخصية المواطن.

تحدد الثورة الاشتراكية خطوط عملها الأساسية للتعجيل بترقية الإنسان إلى مستوى من العيش يتلاءم و ظروف الحياة العصرية، و تمكين الجزائر من إرساء قاعدة اجتماعية اقتصاديـة متحررة مـن الاستغلال و التخلف.

سيحظى النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي ترتكز عليه الاشتراكية بالتطوير المستمر، بحيث يستفيد من مزايا الرقى العلمي و التقني.

الفصل الثالث: الدولة

المادة 25 : تمارس سيادة الدولة الجزائرية على مجموع ترابهـا الوطـني، و على مجالها الجوي، و على مياهها الإقليمية.

كما تمارس سيادة الدولة على كل الوارد المختلفة الموجودة على كل سطح جرفها القاري أو في باطنه، و في منطقتها الاقتصادية الخاصة بها.

المادة 26 : تستمد الدولة سلطتها من الإرادة الشعبية.

و هي في خدمة الشعب وحده. و تستمد علة وجودها، و فاعليتها من تقبل الشعب لها.

المادة 27 : الدولة ديمقراطية في أهدافها و في تسييرها.

إن المساهمة النشيطة للشعب في التشييد الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، و في تسيير الإدارة و مراقبة الدولة، هي ضرورة تفرضها الثورة.

المادة 28 : هدف الدولة الاشتراكية الجزائرية هو التغيير الجذري للمجتمع، على أساس مبادئ التنظيم الاشتراكي.

[1] منهل سعدي ، مرجع سابق، ص 116-118

الملحق رقم12: ديباجة دستور 1989[1]

ديباجة

الشعب الجزائري شعب حر ، ومصمم على البقاء حرا.

فتاريخه الطويل سلسلة متصلة الحلقات من الكفاح والجهاد ، جعلت الجزائر دائما منبت الحرية ، وأرض العزة والكرامة.

لقد عرفت الجزائر في أعز اللحظات الحاسمة التي عاشها البحر الأبيض المتوسط ، كيف تجد في أبنائها ، منذ العهد النوميدي ، والفتح الإسلامي ، حتى الحروب التحريرية من الاستعمار ، روادا للحرية ، والوحدة والرقي ، وبناة دول ديمقراطية مزدهرة ، طوال فترات المجد والسلام .

وكان أول نوفمبر 1954 نقطة تحول فاصلة في تقرير مصيرها ، وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس ، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافة شعبها ، وقيمه ، ومقومات شخصيته ، وتمتد جذور نضالها اليوم في شتى الميادين في ماضي أمتها المجيد.

لقد تجمع الشعب الجزائري في ظل الحركة الوطنية ، ثم انضوى تحت لواء جبهة التحرير الوطني ، وقدم تضحيات جساما من أجل أن يتكفل بمصيره الجماعي في كنف الحرية والهوية الثقافية الوطنية المستعادتين . ويشيد مؤسساته الدستورية الشعبية الأصيلة .

وقد توجت جبهة التحرير الوطني ما بذله خيرة أبناء الجزائر من تضحيات في الحرب التحريرية الشعبية بالاستقلال ، وشيدت دولة عصرية كاملة السيادة.

إن إيمان الشعب بالاختيارات الجماعية مكنه من تحقيق انتصارات كبرى ، طبعتها استعادة الثورات الوطنية بطابعها ، وجعلتها دولة في خدمة الشعب وحده ، تمارس سلطاتها بكل استقلالية ، بعيدة عن أي ضغط خارجي.

إن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية ، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية ، أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية ، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية ، والمساواة ، وضمان الحرية لكل فرد.

فالدستور يجسم عبقرية الشعب الخاصة ، ومرآته الصافية التي تعكس تطلعاته ، وثمرة إصراره ، ونتاج التحولات الاجتماعية العميقة التي أحدثها ، وبموافقته عليه يؤكد بكل عزم وتقدير أكثر من أي وقت مضى سمو القانون.

إن الدستور فوق الجميع ، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية ، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب ، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات ، ويكفل الحماية القانونية ، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية ، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده.

فالشعب المتحصن بقيمه الروحية الراسخة ، والمحافظ على تقاليده في التضامن والعدل ، واثق في قدرته على المساهمة الفعالة في التقدم الثقافي ، والاجتماعي ، والاقتصادي ، في عالم اليوم والغد.

إن الجزائر ، أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير ، وأرض عربية ، وبلاد متوسطية وإفريقية تعتز بإشعاع ثورتها ، ثورة أول نوفمبر ، ويشرفها الاحترام الذي أحرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم.

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مصدر سابق

الملحق رقم(13) جدول يوضح تطور معدل المواليد والنمو الطبيعي في الجزائر 1962م ـ 1989م[1]

السنوات	معدل المواليد بالألف	معدل النمو الطبيعي
1961 ـ 1965	48،5	3،39
1966 ـ 1969	47،8	3،29
1969 ـ 1970	50،1	3،34
1971 ـ 1975	47،3	3،14
1976 ـ 1980	44،4	3،15
1981	41،04	3،15
1982	40،62	3،15
1983	40،45	3،16
1984	40،14	3،15
1985	39،5	3،11
1986	34،73	2،74
1987	34،6	2،76
1988	ـــ	ـــ
1989	ـــ	ـــ

[1]: نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة ـــ دراسة حالة الجزائر ـــ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: د/ عبد الأمير السعد، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012م،ص132

الملحق رقم (14) جدول يوضح تطور معدلات وفيات الأطفال من 1962م ــ 1989م[1]

السنوات	وفيات الأطفال (بالألف)	السنوات	وفيات الأطفال (بالألف)
1962	131،7	1980	102،9
1963	129،1	1981	84،72
1964	125،3	1982	83،72
1965	125،1	1983	82،73
1967	124،4	1984	81،24
1968	119،6	1985	78،03
1969	133،1	1986	70،07
1970	130،0	1987	64،04
1974	114،4	1988	ــــ
1975	115،5	1989	ــــ
1978	112،5		

[1] نورية عمارة، مصدر سبق ذكره، ص134.

البيبلوغرافيا

قائمة المصادر والمراجع:

1ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الميثاق1976م**، المعهد التربوي الوطني ، الجزائر1986م.

2ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963م**.

www.dvoitdz.comforum/showthreait phpt = 5583 ، 13:20 ، 2017 /03 /15م

3ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1976م**.

www dvoit ـ dz.com forum / showthread php ?t=1847 .13:45 2017/03/15

4ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989م**.

www. el:mouvadia.dz./sgmbole tsctlces-.89htm 13:20 ، 2017 /03/15م

5ـ بن بلة أحمد، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، د.ت.

6ـ بورقعة لخضر، **شاهد على إغتيال الثورة**، دار الأمة، الجزائر2000م.

7ـ بن جديد الشاذلي، **مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة1929– 1979م**، ج1، تح: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر2011م.

8ـ جريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الطبعة الرسمية، د ت.

9ـ حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موجز للنشر، الجزائر2008م.

10ـ بن خدة بن يوسف، **اتفاقيات ايفيان**، تر.لحسن زغدار ومحل العين الجبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

11ـ زبيري الطاهر، **نصف القرن من الكفاح مذكرات قائد اركان جزائري**، تح: مصطفى دالع، الشروق للاعلام والنشر، الجزائر2011م.

12ـ كافي علي، **مذكرات علي كافي من مناضل السياسي الى القائد العسكري1960– 1962**، دار قصبة للنشر، الجزائر1999م.

13ـ مهساس أحمد، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر2003م.

المراجع باللغة العربية:

1ـ بن اشنيهو: **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962 ـ 1980م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.

2ـ بدالة رابح: **هواري بومدين مسيرة كفاح وتشييد**، دار بغدادي، الجزائر، د.ت.

3 ـ براهيمي عبد الحميد: **في أصل الأزمة الجزائرية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان 2001م.

4 ـ بشير العمامرة سعد: **هواري بومدين الرئيس القائد1932– 1978م**، قصر الكتاب، البليدة1997م.

5 ـ بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصرة1830 – 1989م**،ج2، دار المعرفة، د.ت .

6 ـ بن خرف الله الطاهر: **النخبة الحاكمة في الجزائر1962– 1999بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية**،ج1، دار هومة، الجزائر، 2007م.

7ـ توفيق المدني محمد: **هذه الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، 2001م.

8ـ حافظ حميدي: **الجزائر بين أمس والغد**، القاهرة1965م.

9 ـ حميد عبد القادر: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر2007م.

10 ـ بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار العرب الإسلامي، بيروت1997م.

11 ـ دبلة عبد العالي: **الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد، المجتمع، السياسة)**، دار الفجر، القاهرة، 2004م.

12ـ رايشد احمد إسماعيل: **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا، الجزائر، المغرب، موريتانيا)**، دار النهضة العربية، 2004م.

13ـ زبيري العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر 1954 – 1962م**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999م.

14ـ زبيري محمد العربي: **الغزو الثقافي في الجزائر1962– 1992م**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر1986م.

15ـ زرهوني الطاهر: **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر1944.

16ـ زكريا يحي: **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة**، حقوق الملكية الفكرية محفوظة للكاتب نشر إلكترونيا، يوليو2003م.

17ـ زوزو عبد الحميد: **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة**، دار هومة، الجزائر2011م.

18ـ ستورا بنجامين: **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962– 1982م**، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق2012م.

19ـ عباس محمد: **ثوار عظماء شهداء17شخصية وطنية**، دار هومة، الجزائر2009م.

20 ـ عمورة عمار: **الجزائر بوابة التاريخ خاصة ما قبل التاريخ الى 1962م**،ج2، دار المعرفة ،الجزائر، د.ت.

21 ـ عميمور محي الدين: **أيام مع الرئيس هواري بومدين رجل القيادة وذكريات اخرى**، دار اقرأ، بيروت1998م.

22 ـ العيفا اويحي: **النظام الدستوري الجزائري** ، الدار العثمانية،ط2، الجزائر2004م.

23 ـ العيد ممطر محمد: **الرئيس هواري بومدين رجل القيادة الجماعية**،دار الهدى، الجزائر، 2003.

24 ـ بن القبي صالح: **الدبلوماسية الجزائرية بين الامس واليوم**، منشورات ANEP، د.ت.

25 ـ كبيرة سليمة: **الرئيس هواري بومدين زعيم معارك التحرير والتعمير**، المكتبة الخضراء، الجزائر، د.ت.

26 ـ بولسان عبد القادر: **الحكومة الجزائرية 1962– 2006م**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار هومة ، الجزائر2007م.

27 ـ بولطفين الجودي الأخضر: **مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها**، دار المبحث، الجزائر 1993م.

28 ـ لونيسي إبراهيم: **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة**، دار هومة، الجزائر2007م.

29 ـ لونيسي إبراهيم:**حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الرئيس الشاذلي بن جديد تهميش تفعيل محاولات التفجير**، دار هومة، الجزائر2012م.

30 ـ لونيسي رابح: **ميزان التاريخ**، دار المعرفة، الجزائر2009م.

31 ـ بومايدة عمار: **بومدين وآخرون وما قاله وما أثبته أيام تقديم عبد الحميد مهيري**، دار المعرفة، الجزائر2008م.

32 ـ هارون علي: **خيبة الإنطلاق او فتية صيف 1962م**، تر: الصادق عماري أمال فلاح، مراجعة مصطفى ماضين دار القصبة للنشر، الجزائر2003م.

33 ـ بو الشعير سعيد،: **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963– 1976م**، ديوان المطبوعات الجامعية،ط.2، الجزائر،2013م.

34 ـ بوالشعير سعيد: **النظام االسياسي الجزائر دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستورري1989م**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م.

35 ـ بن يوب رشيد: **دليل الجزائر السياسي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر1999م

مـــقالات و المجلات:

1ـ بالوناس عبد الله وبن عنتر عبد الرحمان : **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساليب تطورها ودعم قدرتها التنافسية**، مجلة روسكا، سكيكدة، العدد الأول 3سبتمبر، د.ت.

48ـ جيلالي شقرون: **العلاقات الجزائرية الامريكية في عهد الرئيس أحمد بن بلة 2016/1916م**، الملتقى الدولي حول الرئيس أحمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي يومي3و4 سبتمبر2016م.

2ـ بوضياف محمد: **الثقافة السياسية في الجزائر (1962– 1988م)**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة كلية الحقوق . العدد الحادي عشر ، د.ت.

3ـ عباس عمار: **دستور1963دراسة لإجراءات الإعداد والمضمون** ، في الذكرى المئوية لميلاد الرئيس الراحل أحمد بن بلة 1916م- 2016م، الملتقى الدولي حول الرئيس أحمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي يومي 3و4سبتمبر 2016، دار كوثر.

4ـ عبو نجاة: **تأملات حول حكومة أحمد بن بلة وابرز منجزاتها (قراءة نقدية تاريخية)**، الملتقى الدولي لرئيس أحمد بن بلة 2016/1916م في ذكرى المئوية لميلاد الرئيس الراحل أحمد بن بلة 1916- 2016م، الملتقى الدولي حول الرئيس احمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي يومي 3و4سبتمبر 2016م، دار كوثر2016م.

5ـ كربالي بغداد: **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم علوم، العدد الثامن جامعة وهران 2005م.

6ـ مشرتن زهيرة: **السياسة الداخلية في عهد الرئيس بن بلة**، في الذكرى المئوية لميلاد الرئيس الراحل أحمد بن بلة 1916- 2016م، الملتقى الدولي حول الرئيس احمد بن بلة في بعديه الوطني والولي يومي 3و4 سبتمبر 2016م، دار كوثر 2016م.

7ـ مقدم رشيد: **أحمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بناء معالم الدولة الجزائرية(1962– 1965)**، الذكرى المئوية لميلاد الرئيس الراحل أحمد بن بلة 1916- 2016م، الملتقى الدولي حول الرئيس احمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي يومي 3و4سبتمبر 2016م، دار كوثر2016م.

8ـ مقري عبد الرزاق: **التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية مبداية** ، في الذكرى المئوية لميلاد الرئيس الراحل أحمد بن بلة2016/1916م، الملتقى الدولي حول الرئيس أحمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي يومي 3و4سبتمبر2016م، دار كوثر، 2016م.

9ـ منعم صاحب أسامة: **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارةالفرنسية1830– 1962م"محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال "** مجلة بابل للدراسات الإنسانية، مجلة4، العدد227،د.ت.

10 ـ صالح محمد: **النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر**، مقال، جامعة ورقلة قاصدي مرباح، ورقلة، دت.

المعاجم:

1. شرفي عاشور: **قاموس الثورة الجزائرية 1954ـ 1962م**، دار القصبة، الجزائر،2007م.

الدراسات السابقة:

1ـ السوسي دلال: **نظام المعلومات كأداة لتحسين جودة الخدمة الصحية بالمؤسسات العمومية الاستشفائية"دراسة طب المؤسسة العمومية الاستشفائية" محمد بوضياف ورقلة** ، تحت اشراف

أحمد بن عيشاوي ، مذكرة شهادة الماجيستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية2012/2011م.

2ـ بالعالية مولود: **قيام الدولة الجزائرية العصرية المرحلة الأولى (1962– 1965م)، التوجهات والمؤسسات**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت اشراف أ. د/.دحمان قنان، السنة الجامعية 2003– 2004م، جامعة الجزائر.

3ـ بداني احمد: **الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 13مارس– 05جويلية1962**، مذكرة الماجيستر، تخصص التاريخ حديث والمعاصر، تحت اشراف د.عبد المجيد بن نعيمة، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013/06/16م.

4ـ تواتية عواطف وآخرون: **الأوضاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجزائر1962**، تحت اشراف. يوسف مناصرية، شهادة ليسانس جامعة الحاج لخضر، باتنة،2010م.

5ـ خزري ليلى: **التطور السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجزائر1962– 19م**، تحت اشراف يوسف مناصرية، شهادة ليسانس جامعة الحاج لخضرن باتنة2010م.

6ـ دحمان سارة: **واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي فيما بين 1962– 1989م**، مذكرة ماستر، تحت اشراف أ.بنادي محمد الطاهر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، موسم الجامعي 1435/1434-2013 /2014م.

7ـ بن دحمان علي محمد: **تقييم نفقات الصحة والتعليم" دراسة حالة لولاية تلمسان"**، تحت اشراف أ.باركة محمد الزين، شهادة الماجيستر ،كلية الاقتصادية واالتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكربلقايد، تلمسان، الموسم الجامعي 2011/2010م.

8ـ دوناس حفيظة: **الواقع القطاع الصحي الخاص وتأثيره على السياسة الصحية في الجزائر " دراسة حالة عيادة الرازي ببسكرة**، مذكرة شهادة الماستر تحت.اشراف حتحوت نور الدين ، قسم العلوم السياسية، الموسم الدراسي الجامعي 2014/2013م.

9ـ بن ذيب عبد الرشيد: **تنظيم وتطور التجارة الخارجية كحالة بالجزائر** شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2005م.

10ـ سعدي منهل: **الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين (1965– 1987)**، مذكرة ماستر ، قسم تاريخ الجزائر المعاصر تحت اشراف أ.محمد الطاهر بنادي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013م.

11ـ الطاهر سعود: **الجذور التاريخية والايديولوجية الحركة الإسلامية للجزائر**، أطروحة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع والديمغرافية، قسنطينة،2010م.

12ـ عشيق عائشة: **جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية " دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لولاية سعيدة"**، مذكرة شهادة الماجيستر، تحت اشراف د. جناس مصطفى، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكر ، السنة الجامعية 2012/2011م.

13ـ قحمص أحمد وآخرون: **التطور السياسي للجزائر بعد الاستقلال 1962م– 1967**، مذكرة ليسانس، تحث إشراف أ/ أحمد بالعجال، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، السنة الجامعية2014/2013م.

14ـ هياف إبراهيم: **اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد** ، شهادة ماجيستر اشراف أ/علي بوعناقة، جامعة منشور قسنطينة،2010

الفهـــرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء.....	
التشكر.....	
فهرس المختصرات.....	
مقدمة الدراسة.....	
الفصـــــــــــل تمهـيدي: أوضاع الجزائر قبيل الاستقـــــــلال 1962م	
المبحث الأول: الأوضاع السياسية قبل الاستقلال 1962م.....	
أولا: ظروف الجزائر مابين 20ماي إلى جوان 1962م.....	
ثانيا: مؤتمر طرابلس ماي، جوان 1962م.....	
ثالثا: أزمة صائفة 1962م.....	
رابعا: استفتاء الاستقلال والتحضير لانتخاب المجلس الوطني.....	
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية قبيل الاستقلال 1962م.....	
أولا: الصناعةوالتجارة.....	
ثانيا: الزراعة.....	
المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية قبيل الاستقلال 1962م.....	
أولا: السكان	
ثانيا: الأوضاع المعيشية.....	
ثالثا: التعليم.....	
الفصـــــل الأول: التـــطور السيـــاسي للـــجزائر من 1962م إلى 1989م	
المبحث الأول: الوضع السياسي في فترة رئاسة بن بلة (1962- 1965).....	
أولا: انتخاب المجلس التأسيسي ووصول بن بلة للحكم.....	
ثانيا: دستور 1963وايديولوجية النظام من خلال ميثاق 1964م.....	
ثالثا: إنجازات الحكومة.....	

رابعا : أسباب التي أدت إلى الإطاحة بنظام الرئيس احمد بن بلة من خلال حركة 19 جوان 1965م.....	
المبحث الثاني : الوضع السياسي في فترة رئاسة هواري بومدين 1965م-1978م.....	
أولا: حركة 19جوان 1965م والتنظيم المؤقت للسلطة.....	
ثانيا: إنجازات السياسية لرئيس هواري بومدين	
ثالثا: حركات المعارضة لهواري بومدين.....	
المبحث الثالث: الوضع السياسي في فترة رئاسة الشاذلي بن جديد (1979م-1989).....	
أولا: وصول الشاذلي بن جديد الى السلطة.....	
ثانيا: دستور1989م.....	
ثالثا: تنظيم السلطات في ظل دستور 1989.....	
الفصـــل الثـاني : تطـــور الاقتصـــادي للـــجزائر خـــلال 1962م إلى 1989م	
أولا: صناعة.....	
ثانيا: الزراعة.....	
ثالثا: التجارة.....	
الفصـــل الثـــالث: تطـــــور الاجتـــماعي للـــــجزائر 1962م إلى 1989م	
أولا: السكان.....	
ثانيا: الصحة.....	
ثالثا: التعليم.....	
خاتمة.....	
الملاحق.....	
المصادروالمراجع.....	
فهرس المحتويات.....	